الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ١١
الخميس، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

كلمة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة من رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطُحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة برئيس غينيا الاستوائية، فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، وبأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو (تكلم بالاسبانية): نود في البداية أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم البارز لقيادة أعمالنا خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن نقدم من خلالكم ما تستحقه من الاحترام بلدكم، جمهورية ناميبيا. وتشارك بلدي في الرأي المعتنق بصفة عامة بأن مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة وخبرتكم الواسعة سوف يسهمان في نجاح أعمالنا.

كما إننا نهنئ بحرارة الدول الأعضاء الجدد كيريباس وناورو وتونغا على دخولها أسرة الأمم المتحدة الكبيرة. وأن هذا نصر عظيم لمبادئ التعبير الحر وتقرير المصير للشعوب والأمم.

وهذه هي الطريقة الوحيدة لإثراء الطابع الديمقراطي للأمم المتحدة مع تنوع وعالمية البشرية.

وبكل التفاؤل والأمل نشارك في دورة الجمعية العامة هذه. ونعيد تأكيد التزامنا الكامل بالمقاصد والغايات التي كانت أساس إنشاء المنظمة العالمية. ونرى أن انقضاء أكثر من ٥٠ عاما على وجودها، وهي الفترة التي تركت بصماتها على القرن العشرين وساعدت في إحداث تغييرات هائلة اجتماعية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية إنما تشكل تراثا إيجابيا لمستقبل البشرية.

ولدينا آمال عريضة في هذه الدورة لأن سنوات الخبرة الطويلة تلك، ونحن على وشك دخول الألفية الثالثة تعني أننا يمكن أن نتحدث عن احتفال للأمم المتحدة في عهد جديد ينبغي للبشرية أن تستفيد تماما

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-85876
9985876

من تحقيقنا للأهداف والمثل لعالم ملؤه السلام والتحرر من الحروب والصراعات. فنحن نريد أن يتمكن الجميع رجالا ونساء من التمتع بحقوقهم غير القابلة للتصرف إطلاقا - في الحرية والكرامة والمساواة - ونريد لكل أمم وشعوب العالم أن تعيش في عدل ومساواة. ونريد في نهاية المطاف أن يتمتع جميع البشر دون تميز ودون تمييز بمزايا التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ولكن رغم هذه السنوات الطويلة من التاريخ وانتهاء الحرب الباردة، وخبرتنا الطويلة والأحداث الكثيرة التي وقعت في عملية نصف القرن هذه - التقدم في التكنولوجيات الجديدة لارتياد الفضاء وعلوم الذرة والاستشعار عن بعد وسائر ما أحرز من تقدم عظيم القيمة من أجل مستقبل البشرية - نلاحظ مع القلق أنه لا يزال علينا أن نكفل السلام والأمن لجميع الأمم.

وهذا هو السبب في أنه يتعين علينا أن نعتمد استراتيجيات وتدابير تمكن البلدان النامية من الاستفادة من فرصها المتاحة للتقدم والتي تيسر لكل الناس أن ينعموا بأفضل الأحوال المعيشية في كوكبنا الأم هذا. وعلينا أن نكفل وصول تراثنا المشترك وتعليمنا وعلمنا وتكنولوجيتنا إلى كل الناس حتى تمكنهم التنمية البشرية من التمتع بحقوقهم في الكرامة والمسؤولية. وعلينا أن نختبر ضمائرنا ونفهم أننا أنفسنا الذين نبطئ مسيرة تقدم الإنسان.

إن التطلع إلى السلطة والسيطرة العالمية، الأمر الذي يتفاقم بسبب التطرف والتمييز العرقي والإثني وعدم التسامح والتعصب النابع من معتقدات ونظريات سياسية، قد أوجد مناخ من الحرب والإرهاب وانعدام الأمن في كثير من أنحاء العالم ويمكن أن يطلق العنان لمواجهة عالمية جديدة. ويمكن أن نرى أبرز الأمثلة على هذا في الأحوال في الخليج الفارسي والبلقان والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي التصاعد الأخير للعنف في جنوب شرق آسيا.

وفضلا عن هذا فرغم طلبات بلدان العالم الثالث والمساعي المبذولة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر عدلا وإنصافا للجميع، لا يزال النظام الاقتصادي الجائر الحالي هو السائد والذي يعرقل التجارة بين بلدان الشمال والجنوب. فيجب أن ندرك أن الحالة الاقتصادية عنصر لا بديل له من عناصر توازن السلام والأمن على المستويين المحلي والدولي: والسلام لا يعني مجرد غياب الأعمال العدوانية، إنه حالة من الانسجام التام في حياة الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية. وبالنسبة لأفريقيا وللأفريقيين فإن المثالية السياسية لا يمكن أن تزدهر إلا إذا لازمها عمل ملموس يكفل بقاء الإنسان ويبرر أهداف تلك المثالية. ويجب ألا ننسى أن المثالية السياسية أيا كان نوعها تقوم على ثقافة تلائم السكان المعنيين. والبشر هنا هم المادة الخام ويجب أن تتوفر الأحوال الملائمة لنجاح ذلك النوع من النظام السياسي المثالي. ومن ثم فإنه ما دامت شعوب أفريقيا تعاني من الجوع والفقر والحرب والأمراض المتوطنة، وما دامت صنوف النقص الثقافي والجهل والأمية تحل بهم، تظل الجهود الرامية إلى إشاعة الديمقراطية في دولهم وكفالة السلام، جهودا عاجزة دائما.

ويقال إن الكيس الفارغ لا يقف وحده. فأفريقيا تحتاج إلى مدخلات اقتصادية والى نقل للتكنولوجيا من أجل التنمية والى اعتراف بقيمها الثقافية والأخلاقية حتى يمكن أن يتوقف ذلك النضال المميت وأن تستغل الديمقراطية والنظريات السياسية بأكثر الطرق موضوعية.

وذلك هو السبب الذي حمل رؤساء دول وسط أفريقيا الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة الاقتصاد والنقد لوسط أفريقيا، المجتمعين في مالابو، غينيا الاستوائية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ على أن يدرسوا بعناية هذه العوامل جميعها ويعتمدوا، في جملة أمور، استراتيجيات لدرء الصراعات في المنطقة. وقرروا إنشاء برلمان دون إقليمي وقوة لحفظ السلام ومعهد لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. ونرجو أن تدعم الأمم المتحدة هذه القرارات.

وحقيقة الأمر أنه يوجد في أفريقيا ضغط قوي ناشئ عن التخلف والفقر والبطالة والأمية يبرر فرار المثقفين وخروج الأفارقة حاليا إلى البلدان المتقدمة النمو سعيا وراء تأمين العيش. وعليه، فإننا ندعو إلى دعم الأمم المتحدة للقرار الذي اعتمده في الجزائر رؤساء حكومات أفريقيا لزيادة الدعم الإنساني لملايين اللاجئين الأفارقة، حتى يماثل حجم الدعم الذي يقدم إلى المناطق الأخرى.

وبالنسبة لي فإن هذه الفرصة مؤاتية للتأكيد مجددا على تضامننا مع الإرادة السياسية وتصميم الدول

الأفريقية على التسريع بآليات الاندماج والوحدة، لمواجهة تحديات العولمة بغية ضمان التنمية العالمية للبشرية. ولكي تنجح النظم السياسية والديمقراطية في أفريقيا، ينبغي أن يضطلع الاقتصاد والثقافة الاقتصادية بدور أساسي بين العناصر التي تتوافق معها، وإلا فإنهما سيتطوران دون أي أساس موضوعي.

ومن أسف، أننا لا نجد حاليا إرادة سياسية راسخة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، كما كان الحال في الماضي. والواقع، أنه يوجد الآن تضارب بين مختلف المصالح الذاتية حيث يكسب دوما الأقوى والأغنى.

وفي هذا الوقت نتذكر مشروعات التعاون الاقتصادي في أوروبا بعد الحرب حيث انعشت أوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. واضطلع بنفس المحاولات بالنسبة لأفريقيا مع إنشاء هياكل أساسية هامة لمساعدة شعوب هذه القارة: على سبيل المثال بناء سد أسوان في مصر، ومحطات الطاقة الكهرمائية على نهر فولتا في غانا، وفي أنغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ممباسا في تنزانيا. ومن سوء الطالع أن هذه الإرادة السياسية للمساعدة في تنمية القارة لم تستمر.

ومن ثم فإن هذا هو الثمن الباهظ لاستقلال الدول الأفريقية. والتطور السياسي للقارة يواجه الآن عددا من الصعوبات والتحديات.

أولا، الحاجة إلى إقامة تعاون صناعي مخلص مع البلدان المتقدمة النمو، بدلا من استخراج الموارد الطبيعية بصورة لا ترحم وتصديرها كمواد أولية، دون تبادل تعويضي للتكنولوجيات التي تعالجها.

ثانيا، ثمة حاجة للتوصل إلى أسعار معقولة في مجال تبادل الموارد الطبيعية مقابل السلع المصنعة؛ حيث أن الأسعار لم ترتفع أكثر من ٢٥ في المائة منذ الاستقلال.

وهناك تحد ثالث يتمثل في أن الائتمانات تمنح في إطار ظروف لا تتيح للسكان تلبية احتياجاتهم ولا تحقق أرباحا من الاستثمارات المتطابقة، والدين المترتب عليها يجعل الاقتصاد رهينة.

رابعا، هناك قيود تفرض على التعاون باستخدام المعايير السياسية التي لا تراعي واقع المجتمعات الأفريقية، فضلا عن سلسلة أخرى من الشروط التي توجه الفوائد المتأتية عن النظام الاقتصادي الدولي الحالي لكي تصب في جيوب قلة ذات نفوذ.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا نعترف ونشعر بالامتنان للقرار الذي اتخذته البلدان الصناعية السبعة الرئيسية والذي ينص على شطب ديون البلدان النامية. ويحدونا الأمل في أن تمتد هذه الإرادة السياسية لتشمل جميع البلدان المانحة وأن لا تطبق وفقا لمعايير تستند إلى الانتقائية والاستبعاد.

وعلى غرار ذلك، فإن مبادرة إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الرامية الى زيادة الاستثمار الأمريكي في أفريقيا تستحق الثناء، وهي مبادرة نأمل بأن تكون بمثابة خطة مارشال ثانية للقارة الأفريقية.

ويقينا، فإن الآثار المترتبة على الأنانية والتوزيع غير المنصف للموارد أدت إلى توليد جماعات محبطة من البشر، في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية، تشكل اليوم سببا لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العديد من بقاع العالم.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، يجب علينا أن نحلل بعمق أسباب الانحراف الحالي للمراهقين، والجريمة المنظمة، والاغتصاب، والخطف، وأعمال القتل العشوائية، والإدمان على المخدرات والاتجار بالمخدرات، والكحول، والبغاء، وغسل الأموال، والتزوير، والإرهاب والفساد التي تتفشى على جميع المستويات الاجتماعية في كل مكان. وجميع هذه الممارسات تشكل تحديا لنا وتعرض للخطر مستقبل البشرية.

وما يشغلنا هو أن انماط السلوك هذه تشكل إرثنا لأجيال الألفية الثالثة. فهل الحقبة الجديدة التي نصبو إليها والتي تبدأ في سنة ٢٠٠٠ تفترض مسبقا أن ينهض البعض ويسقط البعض الآخر في براثن الفقر والبؤس؟ وهل يمكن للسلم والأمن الدوليين أن يضمنا حماية البعض فقط، وحرمان الآخرين منها؟

إن غينيا الاستوائية لا تطمح إلى الهيمنة أو السلطة، إلا أنها تتكلم هنا انطلاقا من الالتزام المترتب عليها بوصفها دولة عضوا في هذا المجتمع الدولي الديمقراطي لكي تطالب بما هو أفضل للبشرية.

والتطور الاجتماعي - السياسي والتقدم التكنولوجي يقولان لنا بأننا نعيش في مجرة تختلف عن تلك التي كانت في أزمنة سابقة. والأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي مارست الزعامة في عملية تنمية العالم. إلا أنه وبعد مرور ٥٤ عاما، يجب علينا أن ندرك أن مقتضيات الواقع الاجتماعي والسياسي الحالي في العالم لم تعد تلك التي كانت قائمة في الواقع السائد في عام ١٩٤٥. ومن الجلي أن الأمم المتحدة تمر أيضا بتغيرات تواكب هذه اللحظة التاريخية، في مجال الفلسفة الاجتماعية، والآليات والهيكل والعمل.

إننا اليوم نتكلم عن الديمقراطية بوصفها السبيل الوحيد لتعزيز تنمية الشعوب، وكفالة السلام، وضمان احترام الكرامة الإنسانية. ونتكلم اليوم عن عولمة السياسة والسياسات العامة في العالم وعن حكم الدول لأن مفهوم التنمية الاجتماعية لا يجد تبريره إلا في قيمة الفرد. ولا ينبغي للأمم المتحدة بالتالي أن تتخذ إجراء لا يتماشى مع تلك القيم ولا يعبِّر بإخلاص عن هذا العالم المترابط ذي القطب الواحد الذي يتطلب اتخاذ معايير موحدة. ويجب أن نبذل جهدا خاصا لمساعدة الشباب حتى يتسنى لهم أن يواصلوا إعلاء القيم الإيجابية للبشرية ليصبح العالم أكثر تكاملا وتنمية وعدلا وإنصافا.

وينبغي لأية حكومة أن تكون مثُلها العليا هي السعي لتحقيق السلام والتقدم والازدهار لشعبها. وفي هذا الصدد، فإن جهود البلدان التي تكافح لإرساء الديمقراطية في مجتمعاتها يجب أن تجد التقدير والدعم الملائمين من البلدان ذات الخبرة الديمقراطية الأكبر. وقد ثبت أن معاقبة الحكومات والشعوب أمر يأتي بعكس النتائج المرجوة ويجعلها غير قادرة على تعزيز التنمية الوطنية مهما حاولت. وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد هذه البلدان باستمرار في تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والتقني والثقافي، تمشيا مع روح العولمة والحالة الفعلية في كل بلد.

ونحن نعتقد أن منظومة الأمم المتحدة الحالية قد أصبحت بالية من حيث عملية اتخاذ القرار فيها وفعالية إجراءاتها على حد سواء حينما يتعلق الأمر بالتعامل على النحو الصحيح مع المصاعب والتحديات التي تواجه أعضاءها. وبالفعل فإن انتشار عمليات حفظ السلم في أجزاء متعددة من العالم يدل على أن النظام الحالي لمنع الصراعات قد أصبح بائدا.

وبما أن الأمم المتحدة منظمة تقوم على الديمقراطية، يجب عليها أن ترسخ في جميع الممارسات المبدأ القائل بأنه يجب الاستماع إلى جميع الأطراف في جميع الهيئات التي تتخذ قرارات تؤثر على أعضائها، بما في ذلك مجلس الأمن. علاوة على ذلك، فإن أكثر أنواع التكنولوجيا النووية تطورا يجب أن تستخدم حصرا بوصفها من الممتلكات المشتركة العامة لتستعمل لفائدة البشرية جمعاء وأن لا تستخدم بوصفها من الممتلكات الخاصة التي تفيد البعض وتضر بالبعض الآخر.

إننا نؤمن بأنه، فيما يتعلق بعولمة السياسة والسياسات العامة في العالم، التي تمثل شيئا إيجابيا من الناحية النظرية لأنها توحد المعايير الاجتماعية الاقتصادية، فإن الدول ينبغي لها، مع ذلك، أن تطبق الفلسفة باعتماد تدابير محددة تتماشى مع الخصائص المحددة لكل بلد. وفي هذا الصدد، لغينيا الاستوائية تجربة محددة في تطبيق برنامجها للتحول إلى نظام متعدد الأحزاب بتطبيق نظرية الاختيار السياسي، وهي طريقة لإشراك الشعب في اتخاذ جميع القرارات السياسية التي تمسه. ونتيجة لذلك، كانت فترتنا الانتقالية سلمية ومنظمة وهادئة لأن شعبنا بنفسه ولا أحد غيره هو المسؤول عن التدابير التي اتخذت والتي يجب أن تحترمها جميع الجهات السياسية الفاعلة.

وثمة حاجة لأن تقوم السلطات والشعب بنفسه بعملية تكيف تدريجية ومستمرة بغية اكتساب الثقافة الصحيحة التي يمكن فيها احترام حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها لجنة حقوق الإنسان لاعتماد برنامج مساعدة خاصة لغينيا الاستوائية لتعزيز احترام حقوق الإنسان هناك وكفالته.

إننا طرف في جميع معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان وقد اعتمدنا إطارا واسع النطاق من القوانين والضوابط لحماية حقوق الإنسان. بيد أن الافتقار إلى الهياكل الأساسية يجعل من الصعب على الناس التمتع بالكامل بالخدمات المتعددة التي هي حق لهم.

وأختتم بياني بتوضيح عزيمتنا السياسية على الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الصداقة الوثيقة والتعاون المفيد على نحو متبادل بين جميع الدول، وعلى تعزيز التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية في جميع أرجاء العالم. إن جمهورية غينيا الاستوائية تفتح

أبوابها أمام العالم بوصفها دولة مسالمة تضع الحوار والتفاوض في المقام الأول، وترفض القوة بأي شكل وسيلة لحل الصراعات.

ويحدونا أمل في أن تصبح سنة ٢٠٠٠، التي أوشكنا على دخولها، مَعلما بارزا على طريق إرساء عالم ملتزم حقا بتحقيق السلام والتقدم والازدهار للبشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما امباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب يدلي به الرايت أونرابل باكاليثا بيتويل موسيسيلي، رئيس وزراء ليسوتو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس وزراء ليسوتو.

اصطُحب الرايت أونرابل باكاليثا بيتويل موسيسيلي، رئيس وزراء ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني سرورا عظيما أن أرحب بالرايت أونرابل باكاليثا بيتويل موسيسيلي، رئيس وزراء ليسوتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): أعرب لكم عن تهانئي الصادقة والقلبية، يا سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وبالفعل إنه لمن بواعث الفخر أن يرى المرء رجل دولة مرموقا وابنا لأفريقيا يقود الجمعية العامة، خاصة أن ذلك الشخص من بلد ولد نتيجة جهود الأمم المتحدة من أجل حصول الشعوب المستعمرة على حريتها. إن إخلاصكم الشخصي والتزامكم بنضال شعب ناميبيا من أجل التحرر يجعل منكم شخصا مؤهلا على نحو بارز لقيادة الأمم المتحدة في سعيها نحو السلام. وإنني على ثقة من أن خبرتكم وموهبتكم وطاقاتكم ستكفل نجاح هذه الدورة في أعمالها، وأؤكد لكم دعم بلدي لكم في جميع مساعيكم.

وأشيد أيضا إشادة حقّة بسلفكم، السيد ديدييه أوبرتي، على الطريقة الممتازة التي اتبعها في تأدية مهامه بوصفه رئيسا للجمعية في دورتها الماضية.

وأتوجه إلى الأمين العام كوفي عنان بامتنان ودعم بلادي له على الجهود الدؤوبة التي يبذلها في مهمته الشاقة لإيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تواجه منظمتنا. ونشيد به خاصة على الجهود الشجاعة التي بذلها مؤخرا في تيمور الشرقية.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن سرور وفد بلادي العميق لرؤية ثلاث دول تنضم إلى صفوف أعضاء الأمم المتحدة. وإن إضافة جمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، ومملكة تونغا إلى منظمتنا، تقرب من تحقيق أمل المجتمع الدولي في رؤية الأمم المتحدة تشمل جميع بلدان العالم. ونحن نرحب بهؤلاء الأعضاء الجدد ونمد إليهم يد الصداقة.

وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحي لتقرير الأمين العام الواضح عن أعمال المنظمة. وإنني أوافق بصورة خاصة على تحليله للمأزق المعنوي الذي تواجهه الأمم المتحدة عندما يكون مجلس الأمن عاجزا عن العمل بسبب عدم وجود توافق في الآراء إزاء أفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان. وفي ظل تلك الظروف، وفي حين تتواصل الصراعات بلا هوادة في أنحاء مختلفة من العالم، فإن قدرة الآلية الدولية على حل الصراعات تخضع للاختبار القاسي. ولعل ما من صراع دل على هذا مثل الصراع في كوسوفو.

لقد مثّلت أزمة كوسوفو المنحى المقلق جدا باتجاه ارتكاب أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان على شكل التطهير العرقي والإفلات من العقاب. وبعد تجربة البوسنة التي ما زالت ماثلة في أذهاننا، ليس من المتوقع أن يستريح العالم دون أن يقوم بأي عمل. ولو بدأت الحقبة المقبلة في ظل الإفلات من العقاب إزاء الإبادة الجماعية والانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان فإن تعليقنا على فعالية الأمم المتحدة سيكون في الواقع تعليقا مشوبا بالحزن. ولئن كان من المسلّم به أن الصراع في صربيا كان صراعا داخليا، فقد تمثّل المأزق في

مسألة ما إذا كان يمكن للعالم أن يكون عديم الجدوى وأن يراقب شعبا يتعرض للإبادة.

والسؤال الأكثر صعوبة الذي تطرحه كوسوفو هو ذلك السؤال المتعلق بدور مجلس الأمن في أزمات مشابهة. فالميثاق يضع المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن. لذلك يجب أن تضطلع تلك الهيئة بهذا العمل بجدية وصرامة. ويجب أن تقاوم تجربة النظر إلى مسألتي السلم والأمن الدوليين من منظور المخاوف والانشغالات الوطنية. وإذا أصابها الشلل بفعل المصالح الضيقة، فإن احتمال اتخاذ إجراء من جانب واحد يتزايد. وإن إخضاع مسألة كوسوفو وإن جاء متأخرا لصلاحية مجلس الأمن لهو إذن أمر طيب جدا مثلما هي الحال بالنسبة لتدخل الأمم المتحدة عن طريق إدارتها المدنية.

وعلى نفس المنوال هناك مأساة تيمور الشرقية، وحلّها يبدو على مرأى منا. فبعد سنوات عديدة من المحاولات غير الناجحة لإيجاد حل لمشكلة تيمور الشرقية، قامت الحكومة الجديدة في جاكرتا في نهاية المطاف بتمهيد السبيل له عن طريق السماح لشعب ذلك البلد الكئيب بأن يمارس حقه في الاختيار. ومع ذلك، فإن العنف الوحشي الذي مورس ضده عندما أعرب عن اختياره بصورة قاطعة لهو مصدر استيائنا الكبير. ونحن ممتنون إذن لكون قوة دولية لحفظ السلام دخلت البلد الآن، ويحدونا الأمل في أن تضع حدا لكابوس شعب تيمور الشرقية. ونحن نطالب حكومة إندونيسيا بأن تقدم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. ونتطلع إلى الترحيب بتيمور الشرقية في مجالس الدول المستقلة وفقا لرغبات شعبها.

إن العقد الأخير من القرن العشرين كان عقدا حافلا بالتغيرات الكبرى في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، حيث أنه لأول مرة حصلت تغييرات وإصلاحات ديمقراطية لا سابق لها أحدثت تحولا في الساحة السياسية عبر القارة. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء أن انتشار الصراعات في أفريقيا له تأثير سلبي خطير على قدراتنا الإنمائية، حيث أن هذه الصراعات تقوض الجهود المبذولة من أجل تحسين ظروف عيش شعوبنا وتؤخر التقدم نحو التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أفريقيا.

والحالة في أنغولا لا تزال مصدر قلق لشعوب أفريقيا عموما ولبلدان الجنوب الأفريقي خصوصا. وفيما يواصل الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا بذل جهوده لتعزيز قدرته على الحرب، أخذت احتمالات السلام تتبدد أكثر فأكثر. وما فتئ شعب أنغولا يتحمل المصاعب لأكثر من ٤٠ عاما عندما تضاف سنوات الحرب الأهلية إلى سنوات الحرب القاسية التي شنها الاستعمار. وهناك ملايين البالغين في ذلك البلد لم يعيشوا أبدا في دولة يعمها السلام. فبلادهم ثرية بالموارد، إلا أنها لم تستخدم لمكافحة الآفات العديدة التي تواجهها البلاد، بل على العكس من ذلك، فهي تستخدم لشن حرب تعمل على إفقار الشعب للغاية.

إن دول الجنوب الأفريقي ستواصل البحث عن إيجاد حل للأزمة الأنغولية. وفي هذا الصدد فإنها تتوقع أن تتلقى الدعم من المجتمع الدولي في شكل فرض جزاءات مكثفة على يونيتا وعلى زعيمها، السيد سافيمبي، وزيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى ضحايا الصراع.

والصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو كذلك مصدر قلق لبلدان الجنوب الأفريقي منذ بدايته، نظرا للآثار التي يخلفها على أمن المنطقة عموما. والجهود المختلفة التي تبذل برعاية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبتنسيق من الرئيس تشيلوبا، رئيس زامبيا، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى، بدأت تؤتي ثمارها بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، وهو الاتفاق الذي أبرمه في لوساكا بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ رؤساء دول أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزمبابوي وناميبيا. وإن توقيع ممثلي تجمع الثوار الكونغوليين من أجل الديمقراطية على هذا الاتفاق مؤخرا ينبغي أن يساعد على تمهيد السبيل أمام إيجاد حل دائم وسلمي.

وفيما يتعلق بالصراع بين إثيوبيا وإريتريا، نود أن نثني على الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لجهوده الدؤوبة لإيجاد حل دائم للمشكلة. ونعتقد أن الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية لا يزال هو الخيار الصحيح الوحيد لحل ذلك الصراع المؤسف. ولذلك فإننا نناشد طرفي الصراع أن ينفذا، بأسرع وقت ممكن، الترتيبات الفنية التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، والجزائر، والولايات المتحدة.

إننا نواصل تأييد جهود الأمم المتحدة لإجراء استفتاء لتقرير الرغبات الحقيقية لشعب الصحراء الغربية ونناشد حكومة المغرب مرة أخرى أن تساعد في العملية وتكفل نجاحها وفقا لإرادة الشعب الصحراوي.

وفي سيراليون، نرحب بوقف إطلاق النار الذي تم ترتيبه تحت رعاية رئيس توغو. ومع ذلك، فإن التسوية تثير بعض المسائل المزعجة. فمن الصعب تقبل أن الذين ألحقوا الظلم بحكومة منتخبة بطريقة شرعية يمكنهم أن يسلكوا طريقهم لاقتسام السلطة. وعلى وجه الخصوص عندما يتهمون بارتكاب أقسى الأعمال الوحشية، كما حدث في سيراليون. وبالتأكيد، فإن الذين ظُلِموا لهم الحق في تحدي حكم حكومتهم، لكن هذا ينبغي أن يتم في إطار النظام الدستوري وبشكل مناسب. وبالرغم من هذه التحفظات، نتمنى لشعب سيراليون التوفيق وسنواصل تأييد جهوده لإحلال السلام الدائم في ذلك البلد.

ونود أيضا أن نهنئ بلدان غرب أفريقيا في إطار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التضحيات التي قدمتها لتحقيق السلم في منطقتها.

أما فيما يتعلق بفلسطين، فجميع الشعوب المحبة للسلام تحلم باليوم الذي تبدأ فيه مفاوضات الوضع النهائي ويتبعها قريبا سلام دائم ودولة دائمة للفلسطينيين. ولذلك نشجع الأطراف في صراع الشرق الأوسط على مواصلة سعيها لتحقيق الهدف الذي راوغها طويلا.

إن الحاجة لتأمين كوكبنا لم تكن أبدا أكبر مما هي عليه الآن. فللأسف، تهديد أسلحة الدمار الشامل لا يزال يحبط آمالنا من أجل عالم سالم، ويبدو أنه ليس هناك إصرار عالمي على القضاء على هذه الأسلحة. وهذا هو الحال بالرغم من أن هذه الجمعية اتخذت على مر السنين قرارات عديدة بشأن مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وعلى وجه الخصوص بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم. وما لم تتمكن أمم متحدة المستقبل من إحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، فإنها تخاطر بفقد المصداقية كمؤسسة مكرسة للسعي نحو السلام. إن أمم متحدة القرن الحادي والعشرين، ينبغي أن تكون، لهذا، منظمة يمكنها أن تعطي البشرية الأمل في عالم يختفي فيه الفقر والتهديد بحرب نووية.

غدا، ٢٤ أيلول/سبتمبر، يصادف الذكرى السنوية الثالثة لفتح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتوقيع. ولقد كان من المقبول طويلا أن مصداقية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ستعتمد مستقبلا على التنفيذ الفعال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وليسوتو، اقتناعا منها بضرورة تعزيز النسيج المؤسسي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أودعت صكوكها الخاصة بالتصديق على المعاهدة لدى الأمين العام في أوائل هذا الشهر، منضمة بهذا إلى العدد المتزايد باستمرار من الدول التي صدقت حتى الآن على الاتفاقية. وليسوتو تؤيد عقد مؤتمر خاص معني بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على النحو المتصور في المادة ١٤ من تلك المعاهدة، بغرض الإسراع بالتصديق عليها.

وفي خضم حالات الصراع هذه جميعا، يحدث التدهور المأساوي غير المقبول في مستوى التمسك بقواعد القانون الإنساني حيث تستخدم الأطراف المتعارضة في أي صراع بشكل عشوائي ودون مبالاة جميع الوسائل التي تحقق غاياتها. لقد أصبح السكان المدنيون أهدافا رئيسية وضحايا مباشرين للقتال بين الجيوش المتحاربة، بينما النساء والأطفال يعانون إلى حد كبير من الأعمال الوحشية التي تتضمن اغتصاب المدنيين واستغلالهم جنسيا وقتلهم وتشويههم.

إن محنة ضحايا هذه الجرائم البغيضة تبرز حتمية إنشاء هيئة قضائية جديدة من شأنها أن تمد حكم القانون بأوسع مفاهيمه. وفي أعقاب التأييد الساحق من ١٢٠ دولة في روما الصيف الماضي لفكرة إقامة محكمة جنائية دولية، أصبح إنشاء المحكمة في وقت مبكر أولوية قصوى الآن. ومما يدعو إلى السرور أن نرى أنه بعد عام من إبرام معاهدة روما، أكدت ٨٦ دولة من جديد التزامها بالمحكمة بالتوقيع على الاتفاقية، بينما صدقت أربع دول عليها. وحكومة بلدي لا تزال ملتزمة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في وقت مبكر وهي تنوي الالتزام بأحكام معاهدة المحكمة الجنائية الدولية وستصدق عليها قريبا.

لقد اقترح الأمين العام في تقريره "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ عقد جمعية ألفية عام ٢٠٠٠، يخصص فيها جزء لاجتماع قمة يلتقي فيه رؤساء الدول أو الحكومات "لشرح رؤاهم للتوقعات والتحديات في الألفية الجديدة والاتفاق على عملية لإعادة النظر في دور الأمم المتحدة بصورة أساسية". (A/51/950، الفقرة ٩١)

أما نحن في العالم النامي، فإن أهم سؤال يواجهه المجتمع الدولي هو كيف يمكنا تخطي الهوة الكبيرة بين من يملكون ومن لا يملكون في العالم. وما لم نضاعف جهودنا في هذا الشأن، ستذهب جهودنا لكبح تلك العلل الاجتماعية مثل الجريمة هباء. ولهذا السبب نفسه، الهجرة غير القانونية بحثا عن ظروف معيشية أفضل في أماكن أخرى، وهي النتيجة المباشرة للفوارق الاقتصادية، ستستمر في الزيادة. ولذلك يتوجب علينا جميعا، أن نتعامل مع مشكلة الفقر بكل الجدية التي تستحقها، وهذه الحقيقة يجب أن تنعكس في المداولات خلال جمعية القمة الألفية.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يستحق تهانينا على إبرازه للمشكلة خلال قطاعاته الرفيعة المستوى والعملية هذا العام. وبطبيعة الحال، حظيت مشكلة الفقر باهتمام الأمم المتحدة في مناسبات عديدة أبرزها مؤتمر القمة الاجتماعي لعام ١٩٩٥ في كوبنهاغن حيث اتفق على هدف إنقاص عدد الفقراء بحلول ٢٠١٥ إلى النصف. ومع ذلك، فإن المشكلة لا تزال قائمة معنا وليست هناك علامات تدل على أنها تخف؛ ومن ثم هناك حاجة لإعادة تكريس أنفسنا لتحقيق ذلك الهدف النبيل.

كما هو معروف، ليسوتو واحدة من أقل البلدان نموا، واعترافا بتلك الحقيقة، نحن ملتزمون بتخصيص جانب كبير من مواردنا الشحيحة لشن الحرب ضد الفقر. ومن بين التدابير الأخرى قررنا التصدي لضعف الكفاءة التعليمية في البلاد، وهو من العوامل الرئيسية المساعدة على الفقر. وفي هذا الشأن، لا تزال الحكومة تزيد الميزانية السنوية للتعليم بنسبة ٤ في المائة، وهذه الزيادة لها أثر هام على توفير التعليم وتحقيق نسبة تعليم للكبار قدرها ٧٠,٥ في المائة. وعلاوة على ذلك، أعلنت الحكومة مؤخرا نيتها لتوفير تعليم أولي مجاني ابتداء من عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، تحيرنا شكوك بعض شركائنا في مجال التنمية فيما يتعلق بقابلية ذلك البرنامج للاستمرار. فلو كانت جدواه مبعث قلق، لكنا قد توقعنا الإعراب عن الدعم لضمان نجاح هذه المبادرة القيمة، التي تتفق مع كثير من الأهداف التي وضعتها مؤتمرات نصب أعينها للقضاء على الفقر.

إن تفشي وباء الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء يشكل ضغطا لا يطاق على النظم الصحية الهشة أصلا، مما يقوض المكاسب التي تم إحرازها في إبقاء الأطفال على قيد الحياة، وفي تحقيق صحة أفضل. والمجموعة المكونة من مرض الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع معدل وفيات الأمهات والانخفاض الكبير في معدل العمر المتوقع في كثير من البلدان الأفريقية. ونحن نثني على عمل منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، وبخاصة ما يتبين من أن استجابة برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية، بمشاركة مختلف الهيئات، بما فيها القطاع الخاص، تتماشى مع جسامة الحالة. ومساعدة المجتمع الدولي مطلوبة لمواصلة هذه الجهود.

ومشكلة الدين الخارجي، التي ما زالت تشكل مشكلة إنمائية لأفريقيا، حصلت على اهتمام كبير في مؤتمر قمة مجموعة الثمان الذي عقد مؤخرا في كولونيا، واتخذت مقررات تبشر بالخير لتخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وليسوتو تقدر مختلف المبادرات المتخذة لتخفيف المشكلة وتدعمها بصفة عامة، بما فيها الجهود المبذولة لإيجاد آليات التمويل المناسبة للمبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولئن كانت ليسوتو تسعى بنجاح إلى الوفاء بواجباتها والتزاماتها المالية الدولية، فإن حكومة بلادي تواجه الآن عبئا ثقيلا غير محتمل، وهو خدمة الدين، الذي يقيد جهودنا الإنمائية الوطنية. ولهذا نطالب بإجراء استعراض للمبادرة بغية تخفيف معيار الأهلية تخفيفا ملموسا بحيث يمكن للبلدان التي تتعرض لضغط الدين، مثل ليسوتو، أن تستفيد من ذلك.

وما حدث مؤخرا من بيع بعض البلدان لاحتياطات الذهب قد أسفر بالفعل عن انخفاض كبير في سعر الذهب، وبالتالي إغلاق مناجم الذهب الهامشية في جنوب أفريقيا. والأثر العام هو انخفاض فرص العمل، لا في جنوب أفريقيا فحسب، بل وفي البلدان المجاورة كذلك، مثل ليسوتو، التي تعتمد بصفة تقليدية على فرص العمل في مناجم الذهب في جنوب أفريقيا. فينبغي لنا أن نحرص على عدم إيجاد أزمة بطالة أفريقية في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. ومن واجب المجتمع الدولي أن يعمل مع البلدان المتضررة على رسم استراتيجيات لتخفيف الآثار السلبية لأية آليات يجري الاتفاق عليها لتمويل المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

لقد قررت الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تنظيم حدث في عام ٢٠٠١ يعالج بطريقة

شاملة مسألة التمويل لأغراض التنمية بجانبيها الوطني والدولي وفي سياق العولمة والتكافل. وينبغي لنا أن نواجه الواقع، وهو أن التنمية تمر بأزمة، وأننا ما لم نتخذ تدابير جسورة لإيجاد موارد لتمويلها، فإن مستقبل البشرية يكون مظلما. ويتفق وفد بلادي مع الآخرين على وجهة النظر القائلة بأنه من خلال هذه العملية، التي تعالج أيضا التنمية من خلال منظور التمويل، تتاح للمجتمع العالمي فرصة فريدة لبدء الألفية الجديدة بإشارة سياسية بالغة الأهمية تدلل على التضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ضمن جملة أمور.

ومن مصلحة جميع البلدان أن تسعى إلى التعاون من أجل التنمية على أساس الشراكة الحقيقية والترتيبات المفيدة لكل الأطراف المشتركة فيها. ولا نزال على اقتناع بأن الواقع المعاصر للعولمة والتحرر يجعل من الواضح أن تدفقات رأس المال من البلدان المتقدمة النمو لا تفيد البلدان النامية فحسب، بل تتجمع أيضا في عملية دينامية مع موارد البلدان النامية بطريقة تعود بالمنفعة على البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء.

ونود أن نؤكد أنه ينبغي بذل جميع الجهود لتضييق الفجوة بين البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، مثل ليسوتو، والبلدان المتقدمة النمو. وفي هذا الصدد، نتطلع بشغف إلى نتيجة الاستعراض الذي سيجري في العام القادم لخطة العمل لصالح أقل البلدان نموا.

ويجدر بي أن أكرر القول بأننا، عندما اعتمدنا برنامج العمل في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كنا نلتزم بدعم الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين نوعية الحياة للأسرة وللأفراد من خلال الاعتراف بحقوقهم في الحصول على خدمات ذات نوعية جيدة. وكان المؤتمر في الواقع نقطة تحول مثلت انتقالا من فكرة تحديد السكان إلى نهج يقوم على أساس حقوق الإنسان في معالجة شواغلنا الديموغرافية.

وختاما، يود وفد بلادي أن يجدد التزامه بمبادئ الديمقراطية، والحكم الصالح، ومراعاة حقوق الإنسان، وسيادة القانون، بوصفها الوسيلة الوحيدة التي يمكن لنا جميعا بمقتضاها أن نكفل مستقبلا زاهرا ودائما لجميع شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء ليسوتو على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب الرايت أونرابل باكاليثا بيثويل موسيسلي، رئيس وزراء ليسوتو، من المنصة.

خطاب للسيد سليم الحص، رئيس وزراء لبنان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء لبنان.

اصطُحب السيد سليم الحص، رئيس وزراء لبنان، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب برئيس وزراء لبنان، دولة السيد سليم الحص، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد الحص (لبنان) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسعدني في مستهل كلمتي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنني على ثقة تامة بأن دورتنا هذه ستحقق أفضل النتائج بفضل خبرتكم وجهودكم.

كما أشكر سلفكم، سعادة السفير ديدييه أوبرتي على إدارته الناجحة لأعمال الدورة الثالثة والخمسين.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على جهود بذلها وأخرى بانتظاره لتعزيز مسيرة الأمم المتحدة ومصداقيتها ودورها في حل المنازعات، قديمها وحديثها، أملا في تحقيق السلام والاستقرار في العالم.

إن ميزة هذه الدورة لا تكمن فقط في كونها الدورة الأخيرة للجمعية العامة قبل نهاية القرن الذي شهد ولادتها، بل كذلك في كونها تتزامن مع بروز تيارات جدية تدعو لتخطي بعض المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها الأمم المتحدة، وإقامة نظام عالمي جديد، تتماشى الأمم المتحدة مع متطلباته، عوض أن يندرج هو في إطارها الأشمل والأوسع. ومن أمثلة ذلك الدعوة للاعتراف بمبدأ السيادة النسبية، أو واجب التدخل عند الاقتضاء في الشؤون الداخلية للدول، وتهميش دور مجلس الأمن كأداة رئيسية من أدوات حفظ السلام والأمن الدوليين.

إن إقامة مثل هذا النظام العالمي الجديد هو بالنسبة لبعض الدول نتيجة تطور تاريخي حاسم في الرؤيا والمفاهيم، بينما لا ترى فيه مجموعة أخرى من الدول سوى رغبة في فرض مفاهيم تتناسب مع التغيير الجوهري الذي طرأ على موازين القوى على الصعيد الدولي. وهي مفاهيم تحتاج، برأينا، لمزيد من التشاور والحوار، كي تتوافق بشأنها مجموعة الدول والشعوب، فتضمن إذ ذاك خير البشرية جمعاء وأمانها.

فلقد أظهر تاريخ الشعوب، أنه لا يمكن أن تستمر صفة الدوام والثبات لأي كيان أو نظام إن لم يكن قائما على العدل والمساواة. فلا يأتي انتقائيا، مزدوج المعايير، يفرض سلطته على البعض، ويتغاضى عن ظلم البعض الآخر، أو يغدق المساعدة على البعض ويمعن في حرمان البعض الآخر.

كما أنه لا بد لأي نظام يسعى لحماية السلم والأمن الدوليين، من أن يعتمد على الدبلوماسية الوقائية لحل المشاكل قبل وقوعها وتفاقمها، وخلق آلية فعلية لصنع السلام والمساهمة الجادة في بنائه وتدعيمه، وضرورة معالجة جذور المشاكل ومسبباتها، لا مظاهرها العنيفة فحسب، وأن يسعى لتحقيق عدالة اقتصادية واجتماعية كونية، وعدم الاكتفاء بالدفاع عن الاستقرار من المنظور السياسي بصورة حصرية.

وفي مطلق الأحوال، فأي نظام عالمي، قديما كان أو جديدا، لا يمكنه أن يسمح، على سبيل المثال، باحتلال الأرض بالقوة، والتمادي في الاعتداء على الأرواح والممتلكات، وإخضاع المدنيين لشتى الممارسات التعسفية.

لقد قامت إسرائيل بعدوان أحادي الجانب على لبنان خلال شهر آذار/ مارس من عام ١٩٧٨، واحتلت عُشر أراضيه، فتوافق مجلس الأمن الدولي، في مواجهة هذا الاعتداء، على إصدار القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨، والذي دعا إسرائيل لسحب قواتها من كامل الأراضي اللبنانية فورا وبدون قيد أو شرط.

وبالرغم من مرور أكثر من واحد وعشرين عاما على اعتماد هذا القرار، فقد بقي دون تنفيذ، واستمرت إسرائيل باحتلال أجزاء غالية من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي.

وطيلة هذه السنوات، واصلت إسرائيل اعتداءاتها شبه اليومية على لبنان وشعبه، وأقدمت في ذروة عدوانيتها على غزو الأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢، وصولا إلى العاصمة بيروت، بعد حصار طويل. وعادت بعد انسحابها الجزئي من لبنان لممارسة سياسة الأرض المحروقة، فقصفت برا وبحرا وجوا عشرات المدن والقرى اللبنانية خلال شهر تموز/يوليه ١٩٩٣، وتسببت بتدمير واسع وبسقوط أكثر من ٢٥٠ ضحية من المدنيين بين قتيل وجريح، وبتهجير أكثر من ٣٠٠ ألف لبناني من قراهم وديارهم. ولجأت مجددا لسياسة القصف والتدمير الشامل خلال شهر نيسان/أبريل من عام ١٩٩٦، فتسببت عن عمد، بمجزرة بلدة قانا، حيث قضى تحت القنابل الإسرائيلية الحارقة ١٠٢ شهيد، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، الذين كانوا قد وجدوا ملاذا، وهميا للأسف، داخل إحدى خيام قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب، والتي لم تتوان إسرائيل عن انتهاك حرمتها.

وكانت نتيجة ذلك، أن تم التوافق على تفاهم لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين، عُرف بتفاهم نيسان/أبريل لعام ١٩٩٦. وتكونت مجموعة لمراقبة تنفيذ هذا التفاهم بعضوية لبنان وسوريا وإسرائيل، ورئاسة مشتركة من فرنسا والولايات المتحدة. وهي مناسبة للتعبير عن التقدير لعمل هذه المجموعة التي تقوم، بصورة مؤقتة، بدور ضابط ومفيد، بانتظار تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من الأراضي اللبنانية.

ولم يحل ذلك دون قيام إسرائيل بانتهاكات خطيرة متكررة لبنود التفاهم، فجاءت الغارات الإسرائيلية الأخيرة ضد البنى التحتية والمدنيين اللبنانيين، لتتسبب، ليلة ٢٤/٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بتدمير محطتي كهرباء وثلاثة جسور، فأغرقت اللبنانيين في الظلام، وأربكت حركة المواصلات، وأوقعت خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وهو عدوان آثم ما زال الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان يعاني من الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تسبب بها.

وبدون هوادة، تستمر إسرائيل في ممارساتها القمعية والتعسفية ضد المدنيين في الأراضي التي ما زالت خاضعة خاضعة لنير احتلالها، من خطف واعتقال وتعذيب وقتل وتشريد وإبعاد، يسعى لبنان باستمرار لدى الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية لوضع حد لها وعدم تكرارها. وآخر هذه الممارسات، فرض الحصار على بلدة عيتا الشعب وقرى جنوبية أخرى، وإتلاف محاصيلها

الزراعية، وخطف العديد من أبنائها وإبعادهم أو زجهم في المعتقلات.

لقد احتفل لبنان في ١٤ تموز/يوليه الماضي بيوم الأسير اللبناني، وهو يطالب تكرارا من على هذا المنبر الدولي، بتكثيف الجهود والضغوط من أجل إطلاق سراح جميع المعتقلين اللبنانيين الذين تحتجزهم إسرائيل في سجونها بمثابة رهائن، باعتراف وموافقة محكمتها العليا، ولا سيما أولئك الذين يعانون من الأسر في معتقل الخيام داخل الأراضي اللبنانية المحتلة، وكثير منهم من المرضى والمسنين الذين لا يُسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر أحيانا كثيرة بزيارتهم وتوفير الرعاية الإنسانية اللازمة لهم، خلافا لمقتضيات اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين.

ولا بد للبنان في هذه المناسبة من أن يؤكد من جديد، على حقه بالتعويض عن الضحايا البشرية والأضرار التي ما زال يتكبدها منذ سنوات طويلة من جراء الاعتداءات الإسرائيلية عليه وممارساتها التعسفية ضد سكانه المدنيين. إن لبنان ما زال يطالب بضرورة تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بدون قيد أو شرط. وبانتظار تحقيق هذا الهدف، فإنه من الطبيعي أن يتضامن الشعب اللبناني في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي ويتمسك بشرعية المقاومة، التي هي فعل إيمان بالوطن، وشكل متقدم من أشكال النضال من أجل الحرية، إلى كونها تكريسا لحق الدفاع المشروع عن النفس، وذلك ضمن الضوابط والمبادئ التي تم التوافق عليها بموجب تفاهم نيسان/أبريل لعام ١٩٩٦.

وفي مقابل تعنت إسرائيل وتجاوزها لمهمة قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب، فإننا نثمّن الدور الإيجابي والبنّاء الذي تقوم به هذه القوات. ونغتنمها مناسبة للإعراب من جديد عن شكرنا وتقديرنا لما قدمته من تضحيات خلال تأدية مهامها في أصعب الظروف.

إن لبنان ملتزم بطبيعة الحال بمسيرة التسوية السلمية في الشرق الأوسط. وهو على استعداد، ضمن تمسكه بتلازم المسارين اللبناني والسوري، لاستئناف المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها عام ١٩٩٦، وفقا للأسس والمبادئ التي تم التوافق عليها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى سلام عادل وشامل ودائم استنادا لقرارات الشرعية الدولية، علما بأن لبنان يكرر هنا تمسكه بقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، الذي هو قرار لا يدعو الأطراف لأي تفاوض، بل يدعو إسرائيل بوضوح للانسحاب من كامل الأراضي اللبنانية فورا وبدون قيد أو شرط.

إلا أنه في الوقت الذي تلوح فيه آفاق جدية لاستئناف مفاوضات السلام، ومهما قيل عن فنون التفاوض، فإن التصريحات الأخيرة لكبار المسؤولين الإسرائيليين لا تبشر بالخير، ولا تفيد بحسن النية المفترضة، بل ولا تسمح بالاستنتاج، بوجود رغبة حقيقية في إقامة سلام قائم على العدل لدى الجانب الإسرائيلي، وتجعلنا ننظر بحذر لشروط استئناف العملية السلمية كما يتبين لنا ذلك على الأقل في المرحلة الحاضرة.

ويبدو هذا التعنت واضحا، من تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك، التي يؤكد فيها على لاءات متعددة منها: أن لا عودة إلى حدود العام ١٩٦٧؛ لا لتقسيم القدس؛ لا لتفكيك المستوطنات؛ لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين. وقد كرر السيد باراك موقفه من قضية اللاجئين الفلسطينيين إثر لقائه الرئيس بيل كلينتون حيث قال إن لا عودة للاجئين إلى ديارهم، ودعا إلى بقائهم في البلدان التي يقيمون فيها.

إن المستوجبات الطبيعية للسلم بعيدة كل البعد عن لاءات السيد باراك، وهي مستوجبات يفرضها العدل وتقر بها الشرعية الدولية ولا سيما انسحاب إسرائيل من لبنان من دون قيد أو شرط وفقا للقرار ٤٢٥؛ واسترجاع سوريا لكامل الجولان لغاية الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ كما سبق أن تم بحثه وإقراره؛ وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير مصيره وإنشاء دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وحق العودة إلى الأراضي التي اقتُلع منها في فلسطين.

كما ويهم لبنان بهذه المناسبة، أن يلفت انتباه المجتمع الدولي إلى أنه يستحيل للتسوية السلمية أن تكتمل، وللسلام المنشود أن يدوم ويستتب، دون تمكين اللاجئين الفلسطينيين ولا سيما أولئك الذين استضافهم لبنان على أرضه، من العودة إلى أرضهم وديارهم.

ولا يسع لبنان من على هذا المنبر الدولي، إلا أن يؤكد إجماع شعبه على الرفض المطلق لتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، هذا الإجماع الذي تكرس في الدستور اللبناني الذي هو ركيزة الوفاق الوطني، وأن يلفت الانتباه إلى مخاطر التعامل مع هذه القضية من منظار

اقتصادي واجتماعي بحت والتغاضي عن بُعدها السياسي الذي هو في جوهر الظلم الناتج عن تشريد الفلسطينيين من ديارهم والإجماع اللبناني على هذا الموقف، إنما يلتقي مع إجماع الفلسطينيين في لبنان. لذلك يكرر لبنان الدعوة إلى المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته الكاملة لإيجاد تسوية منصفة وعادلة تعالج مسألة الوضع النهائي للفلسطينيين وفقا للمبادئ الدولية المعترف بها في مثل هذه الحالات، وآخرها في كوسوفو.

إن التوطين المرفوض من قبل الفلسطينيين واللبنانيين على السواء سيشكل في حال إقراره على الصعيد العملي، تهديدا لأمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها.

ونحن إذ ننظر بإيجابية إلى الفرصة المتوفرة للتقدم في محادثات السلام، وفي ضوء الزيارة التي قامت بها وزيرة خارجية الولايات المتحدة السيدة مادلين اولبرايت إلى بعض دول المنطقة من منطلق ما تتحمله بلادها من مسؤوليات وما تملكه من وسائل تأثير، نؤكد حرصنا على الدور الذي يجب أن تضطلع به الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في مجال السعي لتحقيق السلام العادل والشامل، وتوفير الضمانات اللازمة لحسن تنفيذ الاتفاق الذي يمكن أن يتم التوصل إليه.

وبموازاة ذلك، فإننا نعول على دور أوروبي فاعل على الصعيدين السياسي والتنموي، خلال المفاوضات الخاصة بالتسوية وفي المرحلة التي ستليها، ولا سيما على دور فرنسي معاضد، لمسناه في الأوقات كافة.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم في هذه المناسبة بالشكر لرئاسة الاتحاد الأوروبي، في شخص وزيرة خارجية فنلندا السيدة تاجا هالونن، التي بادرت بزيارة دول المنطقة، ومنها لبنان، وأعربت عن استعداد الاتحاد للمساهمة في العملية الهادفة لإيجاد حل سلمي عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط.

لقد كان لبنان أول من أدان الاجتياح العراقي للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠. كما أيد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الصدد، وهو يتضامن مع دولة الكويت الشقيقة بموضوع المطالبة بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين الكويتيين وبتأكيد سيادتها على كامل أراضيها ومواردها.

إن إطلاق الأسرى من شأنه أن يساهم في تنقية الأجواء العربية. ولبنان يتمنى رفع الحصار عن الشعب العراقي الشقيق الذي من حقه أن يستعيد الأمن والعزة والازدهار.

إن ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج (العربي) موضوع اهتمام خاص من قبل لبنان. ونحن نحيي هنا الجهود التي يقوم بها مجلس التعاون الخليجي لإزالة أسباب التوتر وحل النزاعات القائمة بين الدول بالوسائل السلمية وفي إطار حسن النية والجوار، بما في ذلك الخلاف على الجزر الثلاث بين دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الإسلامية في إيران.

إن الأمم المتحدة، وهي حصيلة الإرادة المشتركة للدول الأعضاء، لم تتمكن من الوفاء بكافة التزاماتها في إطار فض النزاعات المزمنة والحديثة، وإقامة السلام في مناطق عديدة يسودها التوتر.

وسيكون من المناسب بالطبع المضي في إصلاح المنظمة الدولية، وفقا للبرنامج الذي تقدم به الأمين العام السيد كوفي عنان خلال عام ١٩٩٧، تمكينا لها من مواكبة التطور المتسارع لنظام العلاقات الدولية بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن المنظمة الدولية تبقى رغم المحاذير والمخاطر مرجعية دولية فذة مؤهلة للنقاش المتوازن والموضوعي الموصل إلى بعض الحلول المطلوبة وإن لم يكن جميعها. ومن دواعي سرورنا أن نشير إلى أن نجاحات هذه المنظمة كانت بارزة وواعدة في حقول أخرى لامست حقوق الإنسان والطفل والمرأة، فضلا عن التنمية والبيئة، وتطوير القانون الدولي وإغنائه بمؤسسات جديدة كالمحكمة الجنائية الدولية وخلافها.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن لبنان، المتجذر في أعماق الحضارة والتاريخ، هو جزء من هذا المشهد العالمي، يفعل فيه ويتفاعل إيجابيا مع حركته منذ اشتراكه في تأسيس هذه المنظمة الدولية. فهو بفعل انفتاحه وغناه الفكري كان دائما السبّاق في استيعاب متطلبات التقدم على مختلف الصعد.

فهو سعى إلى عضوية منظمة التجارة الدولية ويعمل حاليا بثبات على تطوير اقتصاده وترشيد ماليته

لتتماشى مع الضوابط والمعايير التي وضعتها هذه المنظمة، تمهيدا للانخراط في بيئة عالمية للتنمية والتجارة والاقتصاد على أساس المساواة والمنافع المتبادلة بين الدول.

كما يعير اهتماما جديا لمشاكل البيئة، وقد أنشأ وزارة خاصة بها، ويسهم في الجهود الدولية لحل هذه المشاكل، وهو يدعو الدول القادرة إلى الوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاقيات الدولية لهذا الغرض.

كما يرى لبنان أن ظاهرة العولمة باتت واقعا يحمل في طياته عوامل إيجابية وسلبية تؤثر في ثقافات واقتصادات وبيئات الدول الأعضاء، ويرى في منظمة الأمم المتحدة منبرا مؤهلا لتصحيح سلبيات هذه الظاهرة، وهي الوليد البكر الناضج لنسق من العولمة منذ نهاية الأربعينات.

إن لبنان المتمسك بمبادئ الديمقراطية والحرية كان دائما وفيا لتعهداته بموجب شرعة الأمم المتحدة، والتزم دائما بمقررات هذه الهيئة الدولية بكافة فروعها ومؤتمراتها، وبنى في عاصمته بيروت مقرا جميلا لفروعها، إيمانا وتعلقا بأهدافها.

ولبنان أيضا، منصرف بكليته إلى استكمال عملية إعماره وتعزيز وترشيد مؤسساته، ساعيا بثبات لتكريس دولة القانون، مكرسا بتجربته الإنسانية الفذة، العيش المشترك القائم على الاعتدال والتسامح والانصهار في بوتقة وطنية سليمة، عاقدا العزم على استعادة دوره المميز في محيطه والعالم، وفيا لانتمائه العربي بكل أبعاده ونتائجه.

ولبنان، هذا البلد الصغير على الضفاف الشرقية للبحر المتوسط، الذي عايش، على مدى خمسة آلاف عام، حضارات متعاقبة، كان خلالها فاعلا ومتلقيا، سيكون السبّاق في العطاء، بعد أن يستعيد كامل ترابه الوطني بفعل نضال أبنائه وبدعم فاعل من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى رئيس وزراء لبنان على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد سليم الحص، رئيس وزراء لبنان، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في لكسمبرغ، السيدة لايدي بولفر.

السيدة بولفر (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، بحرارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، مع افتتاح أعمال الدورة السنوية العادية. إن حكمتكم وقيادتكم الدينامية سوف تحددان نطاق ونتائج عملنا.

أود أيضا أن أشكر السيد ديدييه أوبيرتي لتفانيه والتزامه طوال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

واسمحوا لي أيضا أن أكرر ثقة لكسمبرغ، في ضوء تحلي الأمين العام بالعزم الدؤوب المميز على تعزيز الحوار والمعرفة والتقدير المتبادل، بأن جهوده سوف تقود إلى مزيد من التفاهم المتبادل.

ويعتمد الاحترام لمنظمتنا وفعاليتها على التلاحم القوي بين أعضائها. وبلدي يعتزم، في حدود إمكاناته المتواضعة، أن يسهم في تحقيق هذا الهدف الأساسي. وتعتز لكسمبرغ باشتراكها في تحديد المواقف الأساسية للاتحاد الأوروبي. وقد شرحت السيدة تارجا هالونين، وزيرة خارجية فنلندا، هذه المواقف للجمعية، في البيان الذي أدلت به بصفتها الرئيس الحالي بالنيابة للاتحاد الأوروبي.

ويصادف هذا الخريف الذكرى السنوية العاشرة لانتهاء الحرب الباردة التي ظلت طيلة أكثر من أربعة عقود تعرقل التطوير المنسجم للعلاقات الدولية. فقد حالت ضمن أشياء أخرى، دون التصريف الكامل لولاية منظمتنا في الحفاظ على السلام والتعاون الدوليين. وهذه الذكرى ذكرى سعيدة بالقطع، حتى وإن كان الكثير مما كان يرجى في عام ١٩٨٩ لم يحظ بالنجاح، ولا يزال الشعور بعواقب بعض الانتفاضات قائما للآن.

ورغم هذا، تشهد البيئة الدولية اليوم تغيرات بعيدة المدى، وأصبح المجتمع الدولي الآن في وضع يسمح له بمواجهة التحديات البالغة التعقيد. ويرجو بلدي لهذه الانطلاقة التاريخية مزيدا من الصلابة في نهاية القرن.

اليوم أول فرصة لي لتمثيل بلدي من هذه المنصة والتحدث أمام الجمعية العامة التي تضم كل بلدان العالم تقريبا. ولكسمبرغ أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمتنا، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ كانت أصغرهم. وكان

حضورنا في سان فرانسيسكو يعزى إلى تصميمنا على التعاون مع المجتمع الدولي وإعادة تأكيد سيادتنا. واليوم أود أن أعيد تأكيد التزام شعب لكسمبرغ بمنظمتنا التي يطلب منها القيام بدور محوري في البيئة الدولية التي يتزايد تحولها إلى العولمة، ولكن في الوقت نفسه تتزايد فيها التجزئة.

وبينما يتضح الجانب الأول في هذه العملية، أي العولمة، أكثر ما يتضح في الميدان الاقتصادي، يتزايد وضوح الجانب الثاني، وهو التجزئة، في الساحة السياسية، مع تزايد صور التفاوت الاجتماعي. ولا شك في أن هذه العملية ستفضي إلى توترات بالغة التعقيد تزيد من حدة التوترات القائمة وتخلق توترات جديدة. ويتعين تحليل هذه التوترات وعلاجها، ولكي نقوم بذلك يلزمنا الخيال الخصب وبعد النظر ووضوح الرؤية، وفوق هذا، تصميم فعلي وقدرة على العمل. ويتوقف أمننا وازدهارنا على الطريقة التي تواجه بها منظمتنا هذه التحديات.

ومن غير الواقعي أن ننتظر حلا من المنظمة في كل مرة تقع فيها كارثة إنسانية أو ينشب فيها صراع. فلا يوجد شيء اسمه حكومة عالمية، وعدم الإقرار بهذا الواقع الجلي يمثل إساءة إلى الأمم المتحدة.

بيد أن الأمم المتحدة منبر ومحفل للمفاوضات على الصعيد العالمي، ولذا ينبغي ألا ندخر وسعا في سبيل كفالة أدائها السلس. ولكي تفعل ذلك يجب أن يتوافر لها التمويل الكافي للاضطلاع بمهامها. ولذا فمن واجب جميع الدول الأعضاء أن تحترم التزامها بموجب الميثاق بأن تسدد بالكامل ودون قيد أو شرط وفي الموعد المحدد المبالغ التي تدين بها للمنظمة.

وهذا يعني أن التوجهات الرئيسية للمنظمة تقرر بصورة متزايدة بتوافق الآراء، مما يكفل تأييد جميع الدول لاجراءاتها. ويعني أيضا أن الجهود الرامية إلى تحديث وإصلاح آليات الأمم المتحدة لا تزال على نفس الأهمية تماما.

وإنه لمن خلال التعاون والتفاهم والتضامن، بالإضافة إلى احترام الالتزامات التي تم الدخول فيها، واحترام القانون، يتم تحقيق التقدم صوب التماسك الحقيقي. وجميع الدول الأعضاء في منظمتنا مسؤولة مباشرة عن كفالة توفر مساهمتها في هذه المهمة وتقدمها. وكان هذا هو الحال عند اتخاذ القرار بإنشاء محكمة جنائية دولية، وهكذا وصلنا مرحلة هامة في مجال الأخلاق والآداب الدولية بتوفير أداة لأنفسنا يمكن من خلالها محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع في وقت الحرب والمسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وأصبح المجتمع الدولي من الآن فصاعدا أكثر تيقظا ولن يقبل بعد اليوم أن يفلت أولئك الذين ثبت ارتكابهم هذه الجرائم من العقاب. وبلدي سيصدق على النظام الأساسي لتلك المحكمة في أقرب وقت ممكن، ونأمل أن تصبح هذه المحكمة واقعا ملموسا في أقرب وقت ممكن.

إن التزام بلدي العميق بالاتحاد الأوروبي، الذي يعد العدة لتوسيع عضويته، تجسيد أكيد لتطلعنا القوي إلى تعزيز التماسك الداخلي لبلدان المنطقة والنهوض بالتعاون على الصعيد الدولي. وإن مساهمة الاتحاد الأوروبي في حياة منظمتنا يراد بها أن تكون القوة الدافعة لتحقيق مزيد من التقدم.

وتميل الدول الصغيرة مثل بلدي إلى تطوير وعي مرهف بضعفها. وغالبا ما يزيد من تفاقم ذلك وجود صعوبة كبيرة هي تعريف شركائنا الأجانب بواقع وطني لا يعرفون عنه سوى القليل. وهذا يوضح التزامنا بحيوية المنظمات الحكومية الدولية وأدائها السلس. وتمثل الأمم المتحدة بالنسبة لنا محفلا لا بديل عنه لتبادل الأفكار والتجارب، ولكن يجب عليها أن تكون بقدر أكبر أداة لصون السلم والأمن الدوليين وتطوير القيم العالمية واحترامها.

لقد بدأت حكومة جديدة أعمالها الآن في لكسمبرغ. وستكون مهمتها الأولى كفالة استمرار التزاماتنا الخارجية. إلا أنها تعتزم أيضا أن تطور بصورة متسقة سياستنا المتمثلة في التدليل على وجودنا ومشاركتنا وتضامننا على المستوى الدولي. وسيتجسد هذا التصميم من خلال المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية، التي تحدد قواعد التعايش بين الدول والشعوب. والأمم المتحدة تشغل من دون شك المكان الأرفع بينها.

كما أن حكومة بلدي تستهدف زيادة تطوير علاقاتها مع مناطق أكثر نأيا في العالم. وهذا جهد يرمي إلى التعويض عن عجز حقيقي، يمكن أن يجد تفسيره في صغر حجمنا ومواردنا البشرية المحدودة. ولكن من الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نعالج هذه الحالة من خلال برنامج اتصالات متوازن. وإن الأمم المتحدة ووجود وفود عديدة

في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وفي جنيف، سيوفران لنا دون شك فرصا مساندة لتحقيق ذلك الهدف.

وتقرير التنمية البشرية لهذا العام، الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يضطلع بتحليل معمق لظاهرة العولمة. ويبرز التقرير بوضوح الجوانب والفرص المفيدة التي توفرها هذه العملية، بينما يبين في الوقت نفسه الآثار السلبية الخطيرة جدا والباعثة على القلق الشديد: أي عدم استقرار العلاقات المالية، وارتفاع مستوى البطالة، وعدم استقرار سوق العمل، والآثار المهلكة الناجمة عن مرض الإيدز، وتزايد أوجه عدم الإنصاف بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وامتداد أوجه عدم الإنصاف تلك إلى ميدان المعرفة وتعاظم التهميش بصورة مستمرة لعدد كبير من البلدان النامية.

والآثار السياسية والاجتماعية المترتبة على هذا التطور لا تقل إزعاجا: وهي تزايد الإفقار، وظهور أشكال جديدة من الجريمة والعنف، وزيادة الهجرة، وزعزعة استقرار الدول وتكاثر عدد الصراعات. وفي مواجهة هذه المسائل، يتعين على الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن تتحمل مسؤولية جسيمة. ولذا فإن المقترحات الواردة في التقرير تستحق دراسة بناءة، ووفدي على استعداد للمشاركة فيها. وإن كفالة وجود البعد الاجتماعي والأخلاقي للعولمة، والاتفاق على قواعد جديدة للحكم العالمي السديد وحماية البيئة هي بعض من المسائل الرئيسية التي ينبغي الاتفاق عليها في المناقشات المقبلة. ولذا فإننا نعتزم تعميق التزامنا في المجالات المتصلة بالتنمية البشرية.

والحملة ضد الفقر، التي شنتها الأمم المتحدة كهدف ذي أولوية، لا يمكن خوضها في المجال الاقتصادي فقط. بل ينبغي أن تكون جزءا من خطة شاملة تتناول أيضا عوامل ذات صلة مثل الافتقار إلى مرافق العناية بالأسرة، وأوجه النقص في مجال التعليم والصحة وعدم كفاية الهياكل الإدارية. كما أن توزيعا جديدا للموارد ينبغي أن يكون جزءا من هذا المسعى. ومن هذا المنطلق، توشك لكسمبرغ الآن على الوفاء بأهداف منظمتنا. وبدءا بالعام ٢٠٠٠، ستكرس ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقررت حكومة لكسمبرغ زيادة هذه المساهمة لتصل إلى ١ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي خلال السنوات الخمس القادمة. وسيكون التعليم والصحة من المجالات ذات الأولوية لتعاوننا.

وأثناء المفاوضات في إطار جولة الألفية في منظمة التجارة العالمية يجب علينا أن نراعي ذلك السياق وأن نولي اهتماما خاصا لمصالح البلدان النامية. ونؤيد أيضا جميع الجهود الهادفة إلى تخفيف مشكلة المديونية، وبخاصة في حالة البلدان الأقل نموا.

والأغلبية الساحقة من شعب لكسمبرغ تتمسك بنموذج من المجتمع يقيم توازنا بين المبادرة الحرة والعدالة الاجتماعية. وهذا النموذج من الاقتصاد السوقي الاجتماعي يكفل التنمية والتماسك الاجتماعي، حتى وإن تطلب إجراء تكيفات ظرفية. وينبغي أن يدلل ذلك على أنه مصدر إلهام على المستويين الإقليمي والدولي.

وبفضل التجربة التي اكتسبناها طوال ما يزيد على قرن ونصف من الاستقلال، باتت لكسمبرغ مقتنعة بأن مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتطبيق حكم القانون والإدارة الشفافة والمنظمة للشؤون العامة هي عناصر أساسية تيسر النهوض بالتنمية. والمؤتمرات الكبرى التي عقدت خلال السنوات العشر الماضية حول مواضيع حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والسكان والنهوض بالمرأة والمستوطنات البشرية افتتحت حقبة جديدة من الحوار البناء والمسؤولية المشتركة، أسهمت إسهاما كبيرا في تحديد وإعادة تعريف عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية. وينبغي لنا أن نكفل أن تجري من الآن فصاعدا متابعة منسقة ومتكاملة وفعالة للخطوات التي اتخذت.

ممثلو المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، هم شركاء أساسيون لحكوماتنا في تنفيذ البرامج وخطط العمل التي طورت واعتمدت أثناء المؤتمرات الرئيسية. وأولئك الذين يعملون في الميدان في اتصال مباشر مع النساء والرجال والأطفال هم محور جهودنا. ولذا فإننا نولي أهمية كبيرة لارتباطهم الوثيق بعملية متابعة المؤتمرات والتحضيرات للأنشطة المستقبلية.

وهناك مؤتمرات أخرى قيد الإعداد، خاصة تلك المتصلة بموضوعات العنصرية وتمويل التنمية. وكل مبادرة من هذه المبادرات هي جزء من جهودنا للنهوض بمجتمع أكثر عدالة وأكثر إنصافا، على الصعيد الدولي أو داخل مجتمعاتنا الوطنية. والأمم المتحدة هي بمثابة عامل حفاز في هذه العملية. ومما لا يمكن إنكاره أن منظمتنا وجدت في هذا الميدان دورا مبتكرا ومفيدا تضطلع به.

ومن المفارقات حقا أن عقدا كان قد اتسم أصلا برغبة في الانفتاح انتهى باندلاع صراعات دموية جديدة تبعث على الانزعاج وبممارسات حسبناها أصبحت أثرا من الماضي. فكيف يمكننا أن نتجاهل تزايد عدد المآسي الإنسانية ولا نرى حالات التعصب القومي وعدم التسامح ورفض قبول الآخرين المختلفين تظهر بشكل متزايد؛ إنها تبرز الحواجز التاريخية أو المقامة حديثا التي تجعل من المتعذر إقامة أي حوار بين الأغلبيات والأقليات.

وفي هذه الظروف يبرز متطلب جديد. وقد قال الأمين العام إن الالتزام الصارم بالمفهوم التقليدي لسيادة الدول لم يعد كافيا للاستجابة للواقع الحالي. ويجب أن نستقصي سبلا جديدة للعيش معا في مجتمع يحترم شخصية كل فرد. ويجب أن نجد السبل لتحسين أداء الديمقراطية حتى تكون قادرة على استيعاب التنوع الداخلي بصورة أفضل.

ولم تُعط المنظمة، خاصة الجهاز المسؤول فيها عن صون السلم والأمن الدوليين، وسائل كافية للتكيف مع الحالات الجديدة. وهياكل مجلس الأمن غير كافية بعد عقود عديدة تعذر فيها إجراء استعراض شامل. ورغم أن المناقشات بشأن إصلاح المجلس تجري منذ أكثر من خمس سنوات، يسود إحساس بالعجز. وليس من المرجح أن يتمخض استمرار تضارب وجهات النظر المعروفة عن أي حركة جديدة.

ومنذ فصل الخريف الماضي تعطل عمل مجلس الأمن لأن انقسامات ترجع إلى عصر بائد عادت مرة أخرى إلى الظهور. والآن، كما كان الأمر في الماضي، أصبحت النتيجة عجز المجلس عن العمل، وبالتالي تعطل موضوع العراق. ومنذ أكثر من عام لم يستطع أعضاء المجلس العمل معا ووضع نظام صالح للرصد يضمن عدم حيازة النظام العراقي أسلحة دمار شامل بعد الآن. وهذا النزاع لن يفيد إلا من يواصلون الاستهتار بالقانون الدولي. أما مصداقية الأمم المتحدة فلن تستفيد شيئا من هذه المماطلة.

والأزمة السياسية والإنسانية الأخيرة في كوسوفو أظهرت أن أسرة الأمم لم تعد تملك لا التصميم الكافي ولا الوسائل الكافية لمنع حدوث مآس بهذا الحجم. وإزاء فظائع التطهير العرقي اضطر عدد من البلدان إلى تحمل مسؤولياته. وتسبب التطور المأساوي للحالة على أرض الواقع وعدم الواقعية في طاولة المفاوضات في أن يصبح خيار العمل العسكري لا مفر منه. وأظهر بلدي تضامنه الفعال أثناء تلك المأساة، لأن التهاون مع هذه الجرائم لم يعد مقبولا لا في الساحة الدولية ولا داخليا. واليوم، يجري إرساء السلم في كوسوفو، ولكن يجب أن تحمى الأقليات، ويضمن احترام القانون، وتنشأ المؤسسات الديمقراطية. وقد تولت المنظمة، بالتعاون مع مؤسسات أخرى، مسؤولية تنفيذ هذه المهام.

إن التزام المجتمع الدولي ببناء مجتمعات متعددة الأعراق ومتعددة الثقافات وديمقراطية في منطقة البلقان يحمل للقيادة الصربية والسكان الصرب الأمل في مستقبل ينعم بالسلم والأمن والازدهار في مجتمع أوروبا. ويرجع الأمر إليهم في اغتنام هذه الفرصة.

لقد قال الأمين العام إن عمل الأمم المتحدة لا يمكن أن يتوقف حتى يعود الاستقرار والأمن والسلام إلى القارة الأفريقية برمتها. ولا يزال الطريق طويلا أمام تحقيق ذلك الهدف، بالنظر إلى الصراعات الخطيرة التي تستعر في وسط أفريقيا وفي أنغولا. ولكن هناك بصيص من الأمل في سيراليون، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي منطقة القرن الأفريقي. فالأزمات في هذه المناطق، رغم أنها لم تحل بعد، تسير على الأقل على درب المفاوضات. ومن المشجع أن نلاحظ أن هذا التقدم قد أحرز بفضل مشاركة بلدان المنطقة فيه مشاركة نشطة.

ولا يمكننا أن نسمح لمصير أفريقيا أن يخرج من نطاق نشاط المجتمع الدولي. ويجب أن نسيطر على الحالات المتعددة المتعلقة بالسياسة والتنمية وإرساء الديمقراطية في المجتمع لتمكين القارة من استعادة مكانها الصحيح في مجتمع الأمم. ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا بقيام المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بعمل مطرد ومتضافر على المديين المتوسط والطويل. وسيشارك بلدي مشاركة كاملة في هذه الجهود.

وفي تيمور الشرقية يبدو أن عملية كانت ستعطي الشعب التيموري بعد ٢٥ سنة من الظلم والاضطهاد، الفرصة ليتولى مقاليد مستقبله بطريقة سلمية. وقد أعرب أفراد الشعب عن رغبتهم في الاستقلال بوضوح تحت رعاية الأمم المتحدة. ورغم التزام السلطات الإندونيسية بضمان النظام والأمن قبل الاستفتاء الشعبي وبعده وقعت انتهاكات خطيرة في تيمور الشرقية، وأعقبتها مذابح وتهجير واسع النطاق للمدنيين. ونحن نرحب بإرسال قوة متعددة الجنسيات تحت سلطة الأمم المتحدة لوضع حد سريع للعنف والفظائع، ولإعادة توطين

الناس بشروط كريمة. إننا نؤيد جهود الأمين العام وجهود بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لمواصلة العملية المؤدية إلى استقلال تيمور الشرقية. ويجب أن نحسن سريعا الحالة الإنسانية في الجزيرة، التي ما فتئت تتدهور، مما يسبب المعاناة للسكان المعنيين.

وفي الشرق الأوسط، بعد سنين من الجمود، استأنف الإسرائيليون والفلسطينيون المفاوضات بمشاركة أطراف أخرى في عملية السلام، حيث أعلنوا نيتهم اختتامها بحلول خريف عام ٢٠٠٠ الذي سيصادف انعقاد جمعية الألفية. وهل لأحد أن يتخيل نموذجا أرقى للعمل الدولي المتضافر الذي يرمي لاستعادة السلام والأمن من التوصل إلى مصالحة دائمة في أرض هي مهد لهذا العدد الكبير من الديانات وهذا العدد الكبير من الحضارات؟

إن مؤتمر قمة الألفية سيتيح لنا فرصة تقييم ما أنجز وما أتى به إلينا عقد التسعينات، فضلا عن رسم مسار العمل في المستقبل. وقد وضح الأمين العام ذلك في تقريره عن أعمال المنظمة. ويجب أن نوفر له أدوات فعالة لدرء الكوارث، سواء نجمت عن عوامل الطبيعة أو بفعل الإنسان، ولتنسيق أعمالنا الرامية إلى التقليل من آثار المآسي التي لا نستطيع تفاديها إلى الحد الأدنى.

إن منظمتنا، بإعلانها العزم على التصدي للتحديات الإنسانية بروح الوقاية بدلا من رد الفعل، وضعت لنفسها هدفا طموحا. والأمر متروك إلينا في إثبات إرادتنا وقدرتنا على العمل بفعالية لبلوغ ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سليمان ماجد الشاهين، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الكويت.

السيد الشاهين (الكويت) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أتقدم لسعادتكم باسم دولة الكويت بأصدق التهانئ على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة ودراية واسعة بالقضايا الدولية سيكون خير عون لكم في قيادة مداولات هذه الدورة بنجاح. وأؤكد لكم استعداد ورغبة وفد بلادي في التعاون الجاد والبناء معكم لكي تحقق هذه الدورة جميع الأهداف التي نسعى جميعا إلى بلوغها.

كما يسعدني أن أنوه بالجهود الكبيرة التي بذلها سلفكم السيد ديدييه أوبيرتي بادان، رئيس الجمعية العامة في الدورة الماضية، والتي تميزت بالجدية والرغبة الصادقة في تعزيز وتطوير دور الجمعية العامة.

كما أغتنم هذه الفرصة لأحيي بكل تقدير واعتزاز الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على محاولاته ومساعيه المستمرة في سبيل الارتقاء بأجهزة الأمم المتحدة من خلال إصلاحها وتكييفها لتتماشى مع الحقائق العالمية المتجددة.

ترحب الكويت بانضمام كل من مملكة تونغا وكيريباس وناورو إلى عضوية الأمم المتحدة، ونعرب عن أملنا بأن يعزز انضمام هذه الدول دور الأمم المتحدة وفاعليتها في تحقيق أهداف ومقاصد الميثاق.

تدور عجلة الزمان لتجعل عالمنا يقترب من نهاية القرن العشرين ويستعد لدخول الألفية الثالثة. إنها لحظات تاريخية تلك التي سنشهدها معا، لنجدد فيها آمالنا ورغباتنا الصادقة في تحقيق حياة أفضل ومستوى أكثر استقرارا وأمنا وتقدما، وبتصميم أعمق وأكبر كي يكون غدنا أفضل من يومنا. كفانا أن خيمت على القرن العشرين ذكريات مريرة تمثلت في حربين عالميتين وصراعات وحروب إقليمية وأهلية كثيرة، راح ضحيتها ملايين من الأبرياء، وأدت إلى تعطيل دوران عجلة التنمية في كثير من دول العالم النامي.

ولقد كانت آمالنا وطموحاتنا ودعواتنا منصبة على أن تساعد الاكتشافات والاختراعات العلمية والتكنولوجية الهائلة التي شهدناها في العقود الأخيرة من هذا القرن على معالجة أو حل المشكلات والظواهر السلبية والهموم المـُلحة التي تعاني منها البشرية. إلا أن خـُمس سكان العالم يرزحون تحت وطأة الجوع؛ ومئات الملايين من البشر يعيشون تحت خط الفقر؛ وسباق التسلح لدواع أمنية أو توسعية يستهلك كما هائلا من خزائن الدول وميزانياتها على حساب البرامج الاقتصادية والتنموية؛ وجرائم الإبادة الجماعية، لأسباب عرقية وسياسية، أصبحت وسيلة لتصفية المعارضين والاستئثار بالسلطة واحتكارها؛ وانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة تحت مبررات شتى؛ وظاهرة الإرهاب تهدد مقومات الاستقرار وبدأت تتشابك مع ظاهرة المخدرات والاتجار بها، مما سيعطي وقودا يزيد من إشعال تهديدهما للأمن والاستقرار في

العالم، الأمر الذي ندعو معه إلى وقفة دولية جادة ضد هاتين الآفتين المدمرتين وتخليص العالم من شرورهما.

كما شهد هذا القرن العديد من الكوارث الطبيعية المدمرة التي نجمت عنها خسائر بشرية هائلة ودمار كبير لمكتسبات إنسانية كثيرة. ولعل آخرها ما تعرضت له الجمهورية التركية الصديقة من زلزال مدمر في شهر آب/أغسطس الماضي. ونحن على ثقة بأن تركيا ستتجاوز آثار هذه المحنة المؤلمة. وقد وقفت الكويت، مثلها مثل العديد من الدول الأخرى ومنظمات الإغاثة الدولية، مع تركيا في محنتها، وأقامت جسرا جويا معها لنقل المساعدات واللوازم الإنسانية الضرورية. وهو واجب تفرضه الروابط الإنسانية وصلات الجوار. ويسرنا أن نشير إلى قرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتقديم مساعدة بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار للتغلب على آثار هذا الزلزال.

ونتقدم هنا أيضا بأحر التعازي لحكومة وشعب اليونان الصديق ولأسر ضحايا الزلزال الذي أصاب تلك المنطقة في بداية هذا الشهر. وأمام تكرر وقوع هذه الكوارث، فإن الكويت تدعو إلى تعزيز دور وفاعلية هيئات الأمم المتحدة الخاصة بالكوارث ليكون لها دور أبرز في تنسيق مساهمات الدول في هذا المجال لتؤدي الأغراض المتوخاة منها على نحو مثالي قدر المستطاع.

إن الواجب يحتم علينا أن لا نبخس الأمم المتحدة حقها، وأن نشيد بسجل إنجازاتها في مكافحة المشاكل التي واجهها العالم طوال العقود الماضية. فقد أثبتت، وبجدارة، قدرتها ومصداقيتها على حل كثير من الصراعات والمشاكل. وأنقذت العالم من الوقوع في مزيد من المآسي. وجعلت من الصعب علينا تصور عالم بدون هذه المنظمة التي نعتز بالانتماء إليها.

على ضوء معطيات وموروثات الماضي وتحديات المستقبل، يجري حاليا الاستعداد والتحضير لاجتماع الجمعية الألفية التس ستعقد هنا في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر من العام القادم. ذاك الاجتماع الذي نتمنى أن يصبح، بالحضور العالمي المتوقع له، نقطة هامة في حياة البشرية. لذلك ترى الكويت أن تلك المناسبة مناسبة تاريخية يجب الإعداد الجيد لها وتوفير جميع فرص النجاح من أجل الخروج بالنتائج التي نسعى إليها جميعا، بحيث يكون لها أثر ملموس في تحديد مسارات ومستقبل عمل منظمتنا في القرن القادم. فالمشاكل والقضايا العالمية التي تطرقت إليها كلها قضايا مُلحة وبحاجة ماسة لمواجهتها واقتراح الحلول العملية المناسبة لها. ولا غنى عن التعاون وتضافر الجهود ودعم مختلف أجهزة الأمم المتحدة وتفعيل دورها للتصدي لكل تلك المشاكل والتحديات التي تتداخل معا فتغذي إحداها الأخرى.

فنحن نتطلع إلى القمة الألفية على أنها حدث فريد من نوعه يجب أن يتميز عن احتفالات الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، التي عسكت طابعا احتفاليا ورمزيا. ويجب أن لا يكون تجمع القادة ورؤساء الدول وإلقاء الخطب والبيانات هدفا في حد ذاته. فليكن هدفنا أن تحقق الجمعية الألفية رسم التطلعات وتجديد العزم على متابعة الأهداف المرجوة، لتكون جمعية إنجازات ترسي قواعد العدل والمساواة والتعايش والتعاون وتعزيز الحوار بين الحضارات وتساعد على ترويج الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان ونقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى أعلى سلم الاهتمامات الدولية.

وفي هذا المجال، تعتز الكويت بنيلها المركز الأول عربيا، والخامس والثلاثين عالميا في التنمية البشرية حسب التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩. وستعمل بلادي بإذن الله تعالى، على مواصلة الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، مسترشدين، ضمن إحداثيات أخرى، بمؤشرات تقرير التنمية البشرية.

وأود في هذا المقام أن أشير إلى مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله بإصدار مرسوم بالقانون الذي يقضي بمنح المرأة الكويتية كامل الحقوق السياسية في الانتخاب والترشيح. فهذه البادرة دليل آخر على حرص سموه على ترسيخ الديمقراطية في المجتمع وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، إيمانا منا بالدور البارز والمساهمات القيمة للمرأة الكويتية في مختلف أوجه حياة المجتمع المدني.

من أبرز الإنجازات الأخرى التي نأمل تحقيقها من الجمعية الألفية توسعة عضوية مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على إجراءات وأساليب عمله، فمسألة إصلاح مجلس الأمن أشبعت بحثا ومناقشة طوال السنوات الست الماضية. وقد حان الوقت لاتخاذ القرارات المناسبة التي تتيح لجميع أعضاء المنظمة المشاركة في صنع قراراته بشكل أكثر تمثيلا وعدالة وفق ضوابط تضمن

تحقيق التوازن بين الفاعلية وزيادة العضوية، كما تعكس مسؤولية أعضاء مجلس الأمن ومقدرتهم على المساهمة في الحفاظ على الأمن والسلام في العالم.

لقد شهد العالم على إثر إنتهاء الحرب الباردة تحديات كثيرة هددت الأمن والسلم الدوليين في مناطق مختلفة من العالم. ونتيجة للانفراج في العلاقات الدولية، وتقارب الشرق والغرب، وتزايد الرغبة في التعاون والتنسيق، عملت الأمم المتحدة، ممثلة في جهاز مجلس الأمن، المسؤول عن صيانة الأمن والسلم الدوليين، على التصدي لتلك التحديات بمختلف الوسائل والطرق التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وتمكنت بالفعل من إحراز قدر كبير من النجاح في مساعيها تلك، وإن كان بدرجات متفاوتة، وأحيانا بتكاليف مؤلمة وباهظة خاصة من حيث الخسائر في أرواح موظفيها وجنودها من حفظة السلام وخدمة الإنسانية. وحتى في الحالات التي يتعثر فيها دور الأمم المتحدة إلى درجة قد يبدو معها فشلها بل وإحراجها، يبقى السؤال النظري البديل الذي نطرحه دائما على أنفسنا وهو: هل لو لم تتدخل الأمم المتحدة لكان الوضع في تلك الحالة أفضل؟ والجواب الاستنتاجي الذي نتوصل إليه دوما هو: كلا بالقطع. إن التعثر والفشل أحيانا هما جزء من ضريبة لا مفر منها مهما سعى البشر إلى الكمال والإتقان، ومهما صفت النوايا.

إن نظام العقوبات المنصوص عليها في المادة الحادية والأربعين من الفصل السابع من الميثاق هو إحدى الوسائل والأدوات التي يضطر مجلس الأمن إلى استخدامها ضد عدد من الدول في محاولة منه لتغيير سلوكها وثنيها عن التمادي في سياساتها العدوانية المتنافية مع قواعد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد أثبتت التجارب السابقة نجاح هذه الوسيلة، حيث قام المجلس في مناسبتين بتعليق نظام العقوبات على الدول المفروض عليها بعد أن أوفت بكامل الالتزامات المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة. إن ذلك يعطي مثلا واضحا بأن هذه العقوبات ليست هدفا بحد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لفرض احترام الميثاق وقرارات الشرعية الدولية.

ومجلس الأمن انطلاقا من مسؤولياته تلك، شكل في نهاية شهر كانون الثاني/يناير الماضي ثلاث فرق عمل مستقلة لتقييم مدى تنفيذ العراق لالتزاماته التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغزوه دولة الكويت. وقد ساهم الأمين العام للأمم المتحدة نفسه في اختيار أعضاء فرق العمل من الشخصيات الدولية البارزة المشهود لها بالخبرة والكفاءة والحياد. واجتمعت تلك الفرق على مدى شهرين، واستعانت بخبرات كثير من الخبراء واستمعت إلى آراء العديد من المختصين والمعنيين. وبعد اجتماعات ومناقشات مكثفة خلصت تلك الفرق إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إيجاز أبرزها بالآتي:

أولا، بالنسبة لملف نزع الأسلحة - رأى فريق العمل المختص بأن هناك عددا من الأمور الهامة والخطيرة التي لم تحسم بعد. وأكد على ضرورة عودة فرق التفتيش إلى العراق في أقرب وقت ممكن وفقا لنظام متكامل معزز للرصد والتحقق المستمرين يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، بالنسبة لملف الحالة الإنسانية - قدم فريق العمل المختص العديد من المقترحات والتوصيات البناءة التي من شأن تنفيذها تحسين الوضع الإنساني في العراق. ولعل أبرزها الدعوة إلى تحسين آليات عمل برنامج النفط مقابل الغذاء. وكذلك دعوة الحكومة العراقية إلى كفالة التوزيع العادل للسلع الإنسانية والاهتمام فعليا باحتياجات الفئات الضعيفة من الشعب.

ثالثا، بالنسبة للأسرى من كويتيين ورعايا الدول الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية المسروقة - رأى فريق العمل المختص أنه فيما يخص الأسرى الكويتيين فإن تعاون العراق مع الصليب الأحمر واللجنة الثلاثية كان دون المتوقع، وأن الفريق ليس مقتنعا بالتفسيرات التي قدمها العراق بشأن عجزه عن تقديم معلومات عن الملفات التي قدمت عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية. كما حث الفريق الحكومة العراقية على إعادة النظر في قرارها بعدم المشاركة في اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المتفرعة عنها. أما فيما يختص بملف إعادة الممتلكات الكويتية، فقد توصل الفريق إلى نتيجة مفادها أن العراق لم يمتثل تماما للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٦ (١٩٩١) التي تطالب العراق بإعادة كافة الممتلكات الكويتية المسروقة.

وعلى الرغم من أن هذه الفرق شكلها مجلس الأمن أساسا بهدف النظر في إمكانية تخفيف نظام العقوبات وتحسين الوضع الإنساني في العراق، إلا أن ما يدعو للأسف، أن العراق رفض المشاركة في أعمالها كما رفض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

وفي هذا السياق أيضا، أكد الأمين العام للأمم المتحدة في الفقرة ٨١ من تقريره عن أعمال المنظمة المعروض أمام الدورة الحالية للجمعية العامة (الوثيقة A/54/1) تقاعس العراق في تنفيذ التزاماته وحدد المتطلبات الأساسية التي يجب على العراق تنفيذها، حيث أشار الأمين العام في تقريره:

"فالعلاقات مع العراق اتخذت اتجاها إلى الأسوأ خلال السنة، برغم فترة قصيرة من الامتثال لمذكرة التفاهم التي وقعها نائب رئيس الوزراء طارق عزيز ووقعتُها في شباط/فبراير ١٩٩٨. وإزاء الإمعان في عدم الامتثال من جانب العراق، كان متوقعا استعمال القوة من جانب اثنتين من الدول الأعضاء وانقسام مجلس الأمن الذي أعقب ذلك. على أن مطالبنا الأساسية ما زالت بغير تغيير وهي: أن على العراق أن يمتثل كاملا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن المجتمع الدولي لا بد أن يطمئن إلى أنه لم يعد لدى العراق القدرة على تطوير أو استعمال أسلحة الدمار الشامل، وأنه لا بد من تحديد مصائر الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين ما زالوا مفقودين، ولا بد أيضا من إعادة المحفوظات الكويتية التي لا يمكن تعويضها. وفي الوقت نفسه زال شعب العراق يعاني من آثار الجزاءات".

إن الكويت، من منطلقات إنسانية يحتمها ديننا الإسلامي الحنيف وجميع الأديان والمبادئ والأعراف الدولية، لتدعو العراق إلى أن تسارع لإنهاء محنة أسرانا من كويتيين ورعايا دول ثالثة، ليعودوا إلى أهاليهم وذويهم والتعرف على مصائرهم. إن ذلك لن يتم بمجرد نكران وجودهم واعتبارهم مفقودين لأننا نتعامل مع حالات إنسانية، وهم أمانة في أعناقنا جميعا. كما أن العراق يقاطع، منذ شهر كانون الثاني/يناير الماضي اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المتفرعة عنها. هذه الآليات التي تعمل تحت إشراف ورعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية للتعرف والكشف عن مصير أولئك الأبرياء.

إننا نتساءل أين تكمن جدية العراق في التعاون مع هذا الموضوع الإنساني الهام؟ أين التعبير عن حسن النوايا من مثل هذا التصرف؟ وهل بإمكان أحد أن يقول إن العراق وهو يقاطع اجتماعات لجان إنسانية تعمل برئاسة لجنة الصليب الأحمر الدولية، أنه يتعاون في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؟ إن الآليات الدولية القائمة والمعترف بها هي التي بمقدورها أن تتعامل مع هذا الأمر. فليكن التعاون الجاد والمخلص مع اللجنة الثلاثية الأساس في حسم هذا الموضوع الإنساني الذي لم يعد يحتمل مزيدا من التأخير.

يدور حاليا في مجلس الأمن جهد مركز يستهدف استصدار قرار جديد يتعامل مع الالتزامات المتبقية على العراق، ويأخذ في الاعتبار التوصيات التي اعتمدتها لجان التقييم الثلاث التي أوكل إليها مجلس الأمن النظر في هذا الموضوع.

إن الكويت في الوقت الذي تؤيد فيه النوايا المخلصة التي تحرك أعضاء مجلس الأمن في مسعاهم الحالي والمتمثل في مشروع القرار البريطاني - الهولندي والأفكار الأخرى المطروحة بشأنه، لتؤكد من جديد أهمية الحفاظ على وحدة مجلس الأمن في معالجته لهذا الموضوع. كما تدعو إلى ضمان التزام العراق بكافة متطلبات القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي يمثل وحدة سياسية وقانونية متكاملة. كما نؤكد مجددا تعاطف بلدي مع معاناة الشعب العراقي الشقيق التي تتحمل الحكومة العراقية وحدها مسؤولية استمرارها. وتؤكد الكويت دعمها وتأييدها لجميع قرارات مجلس الأمن الرامية إلى تخفيف هذه المعاناة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. كما نود أن نجدد التزامنا الثابت بضرورة المحافظة على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

إن دولة الكويت، ومن منطلق حرصها على تحقيق دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة، لتؤكد موقفها الداعم لكافة الجهود الهادفة إلى حل النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الإماراتية وذلك بالطرق السلمية، بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وتؤكد في الوقت نفسه ترحيبها باستعداد جمهورية إيران الإسلامية الصديقة ببدء المفاوضات المباشرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة. كما تعرب الكويت عن الأمل في أن يتحقق النجاح لأعمال اللجنة الوزارية الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لوضع آلية عمل بدء المفاوضات المباشرة من أجل حل الخلاف بشأن الجزر الإماراتية طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى بالطرق السلمية وبما يؤدي إلى بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة ويسهم في تطوير وتعزيز علاقات التعاون بين جمهورية إيران الإسلامية وجميع دول المنطقة.

في الوقت الذي ترحب فيه بلادي باتفاق شرم الشيخ الذي تم توقيعه مؤخرا بين السلطة الفلسطينية

وإسرائيل، والذي يحدد الخطوات التنفيذية لاتفاق واي ريفر، فإننا نطالب الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالعمل على إحياء مسيرة السلام واستئناف المفاوضات على كافة المسارات. وهذا يعني الالتزام الأمين بالمبادئ والأسس والمرجعية التي قامت عليها العملية السلمية، وعلى رأسها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وصيغة الأرض مقابل السلام.

ويشمل ذلك تنفيذ التعهدات والاتفاقات التي وقعت مع السلطة الفلسطينية في إطار العملية السلمية، بما يؤدي إلى إعادة كافة الحقوق العربية المشروعة وحصول الشعب الفلسطيني الشقيق على كامل حقوقه الوطنية، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس. ويتضمن ذلك أيضا قيام الحكومة الإسرائيلية بالكف عن سياسات الاستيطان غير المشروعة ومصادرة الأراضي والتوقف عن اتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب لفرض الأمر الواقع في الأرض المحتلة، وعلى وجه الخصوص في مدينة القدس. ثم ضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إننا نستغرب ونرفض النوايا والتصريحات والتلميحات التي بدأت تطرح مؤخرا للترويج لفكرة توطين اللاجئين بعيدا عن أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم. إن ذلك يعتبر تعديا على أبسط مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وحق تقرير المصير. كما يعتبر من جهة أخرى اعتداء على سيادة الدول الأخرى وتدخلا في شؤونها الداخلية.

إن ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي السورية المحتلة في الجولان، وعودتها إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، لهو الاختبار الحقيقي لمدى التزام إسرائيل بمبدأ الأرض مقابل السلام. كما أننا نطالب بأن توقف إسرائيل ممارستها العدوانية واعتداءاتها المتكررة على سيادة واستقلال أراضي الجمهورية اللبنانية الشقيقة. ونؤكد هنا على ضرورة انسحابها الفوري من جنوب لبنان وبقاعه الغربي وفقا للقرار الصادر عن مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) دون قيد أو شرط. ومن هذا المنطلق، تؤكد الكويت تلازم المسارين السوري واللبناني إذا ما أريد للسلام العادل والدائم أن يتحقق.

وإذ تقدر الكويت وتدعم جهود راعيي عملية السلام والاتحاد الأوروبي لإحياء العملية السلمية، فإنها تدعوهم إلى مواصلة تكثيف تلك الجهود خلال هذه المرحلة الحرجة التي تشهدها عملية السلام.

وعلى الصعيد الإقليمي وانطلاقا من الروابط التاريخية والبشرية وتبادل المصالح الاقتصادية التي حتمها البعد الجغرافي وعززها وعمقها تواصل الشعوب بين منطقة الخليج العربي وكل من الهند وباكستان، البلدين الصديقين لدولة الكويت، فإننا نتمنى للجارين الصديقين الهند وباكستان حل خلافاتهما الثنائية والمتعلقة بمنطقة جامو وكشمير بالطرق السلمية وبموجب قرارات الأمم المتحدة، ونناشدهما اللجوء إلى الحوار ومخزون الحكمة الذي يتمتع به قادة الدولتين الصديقتين، وتسخير مواردهما الاقتصادية خدمة لتنمية ورخاء شعبيهما، وتعزيزا للأمن والاستقرار في هذه المنطقة من العالم لنحقق مناخا من الثقة المتبادلة والتعاون بدلا من التسابق في مضمار توازن الرعب.

ترحب الكويت بنتائج الاستفتاء الذي أجري تحت إشراف الأمم المتحدة في نهاية شهر آب/أغسطس الماضي في تيمور الشرقية والذي قرر فيه شعب تيمور مصيره بحرية وبضمانة وتعاون الحكومة الإندونيسية الصديقة.

وفي الوقت الذي تابعت فيه الكويت بحزن وألم الأحداث الدموية التي شهدتها تيمور الشرقية، لترحب بقرار مجلس الأمن الأخير والذي أنشأ قوة متعددة الجنسيات تهدف إلى وقف أعمال العنف وإعادة الأمن والاستقرار إلى ذلك الإقليم. نتمنى لهذه القوة النجاح في مهامها، وندعو دول الجوار إلى احترام مهمتها ومساعدة شعب تيمور الشرقية في تحقيق طموحاتهم الشرعية. كما تسجل بلادي للحكومة الإندونيسية الصديقة التزامها ومساعيها في وضع حد لأعمال العنف والقتل والدمار التي شهدتها تيمور الشرقية بعد الاستفتاء، وذلك من خلال موافقتها على تشكيل واستقبال القوة متعددة الجنسيات.

وعلى الصعيد الدولي أيضا، ترحب الكويت باتفاق السلام الذي تم التوصل إليه بين قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في كوسوفو بوصفه خطوة أولى نحو حل النزاع وإعادة المهجرين الكوسوفيين إلى ديارهم ووقف الصراع وضمان الأمن والاستقرار وتأمين حقهم في الحياة الحرة الكريمة.

لقد أثبتت أزمة البلقان، التي تسببت فيها حكومة يوغوسلافيا الاتحادية، أنه لا غنى عن دور الأمم المتحدة في استتباب الأمن والسلام الدوليين وإضفاء الشرعية والمصداقية على أية حلول يتم التوصل إليها، سواء في إطار إقليمي أو دولي. وتشجع الكويت من جانبها استمرار هذا الدور ودعمه حتى تتم تسوية الأزمة بشكل نهائي.

يعيش العالم اليوم ثورة في مجال الاتصالات ساعدت على تقصير المسافات بين الدول واختصارها حيث أصبح عالمنا بالفعل كالقرية الواحدة يتفاعل مع الأحداث التي تقع في أي مكان أو جزء منه. فاندماج اقتصاديات الدول أصبح مطلبا للمضي في خطط وبرامج التنمية وتحقيق التقدم والازدهار للشعوب. فالسياسات الانفرادية والانعزالية أضحت من سمات الماضي وغير ممكنة في ظل نظام دولي جديد ذي طابع شمولي ينمو بسرعة فائقة.

فهذا النظام الجديد، الذي يطلق عليه نظام العولمة، يحتم علينا العمل سويا لوضع أسس وقواعد وترتيبات تضمن تحقيق الرخاء والتقدم من خلال إتاحة الفرص للإمكانيات والمعونات المالية والفنية أن تتدفق لتشحذ الإمكانيات الوطنية لدى كل دولة لتبرز مساهماتها في صنع الحضارة البشرية. وبالتالي لا بد أن تقوم الدول المتقدمة بزيادة المساعدات الاقتصادية والفنية للدول النامية وتوسيع مجالاتها لتبادل المعلومات والخبرات وتضييق الهوة في مجال التكنولوجيا والاتصالات.

كما لا بد أن تتضافر الجهود الدولية وتتركز لتواجه التحدي الجديد، الذي بدأ يواجه العديد من دولنا، بسبب ندرة المياه العذبة، والمستفادة من مخزوناتها، على قاعدة من العدالة، والإحساس بالمشاركة في الاستفادة من هذا الشريان الذي هو أصل الحياة.

وفي هذا السياق، تستمر الكويت في مسيرتها وجهودها الرامية إلى دعم المشاريع التنموية في كثير من البلدان النامية، عن طريق قيام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بتقديم قروض مالية طويلة الأجل وبفوائد ميسرة. كما تساهم بلادي من جانب آخر ووفق إمكانياتها بكثير من البرامج التنموية، التي تقوم بتمويلها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وأجهزة الأمم المتحدة. وتعتزم الكويت مواصلة نهجها هذا انطلاقا من قناعتها بأن التنمية هي مفتاح التقدم ودافع رئيسي لإشاعة الأمن والاستقرار، وأن تقديم المساعدة واجب على المقتدر، وأن الاحترام المتبادل والانفتاح بين الدول أساسه المشاركة والتعاون.

يودع عالمنا بعد قليل من الزمان هذا القرن ليستقبل قرنا جديدا، فتختلج في النفوس الخيرة والطيبة الكثير من الآمال والطموحات لخدمة البشرية وتحقيق حياة أفضل للإنسانية على كوكبنا الصغير، بعيدا عن الدمار البيئي أو التهديد الأمني، لتصدق عدالة السماء في تكريم البشرية بقوله تعالى الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف.

في الختام، نتمنى لتجمع قادة دول العالم في هذه القاعة المهيبة في شهر أيلول/سبتمبر من العام القادم كل النجاح لرسم الطريق وتحديد الأهداف وتأكيد العزم لتحقيق السلام والعدل والتنمية لكل شعوب الأرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لوزير خارجية أوروغواي ورئيس الدورة السابقة للجمعية العامة، معالي السيد دييير أوبيرتي.

السيد أوبيرتي (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أولا، بالنيابة عن حكومتي وبالأصالة عن نفسي، أن أهنئ السيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، على انتخابه عن جدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. نتمنى له كل النجاح، ونؤكد له خالص تعاون وفد بلادي معه في أدائه لعمله.

أود أيضا أن أعرب عن ترحيبنا الحار بالأعضاء الجدد: جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا.

قبل ما يزيد قليلا على أسبوع، أتيحت لنا فرصة مخاطبة هذه الهيئة بعينها لدى اختتام الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وفي تلك المناسبة، أعربنا عن نظرة عامة على المنظمة بأكملها، وكذلك عن بعض البنود والمسائل الأكثر أهمية. وتلك النظرة لا يمكن أن تختلف أساسا عما سأذكره الآن بصفتي وزيرا لخارجية أوروغواي.

وبغية المساهمة في نقاش الأفكار لم نتجاهل آنذاك ولن نتجاهل الآن بعض الآراء المتعلقة بالمجتمع الدولي. والتغييرات التي يمر بها، وبقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة في مواجهة الحالات أو التوقعات الجديدة

للدول الأعضاء، وبخاصة مطالب مناطق العالم التي تمر بشتى ألوان المعاناة.

وهذه المعاناة أحيانا تكون اقتصادية في أساسها من حيث أسبابها الجذرية - سمِّها إن شئت التخلف أو بعبارة أبسط الفقر أو حتى العوز المطلق - بكل النتائج المصاحبة لها من تهميش واستبعاد. وفي حالات أخرى، تنبع المعاناة من مشاكل حضارية تبدو منها دلائل مفزعة على التدهور. وعلينا أيضا أن نؤكد أن ما تشهده الشعوب من اضطرابات وقلاقل لا يعزى في كل حالة إلى سبب واحد أو نفس السبب، سواء كان ماديا أو اقتصاديا في طبيعته، أو إلى نقص الموارد.

فنحن نلاحظ ظواهر، مثل العنف، لها حضور مثير على المستوى الجماعي أو المستوى الفردي، مثل الإرهاب بجميع أنواعه، وهو أعمى ولا يعرف الرحمة؛ وبالطبع مشكلة المخدرات في مراحلها المختلفة، بما في ذلك إدارة الاتجار بها كمشاريع تجارية منظمة، وتأثيرها السيئ المزعزع للاستقرار، وتعاطي المخدرات الذي يدمر الفرد، ويتصل كذلك بتفسخ الأسر. وهناك أيضا غياب أو ضعف المعايير التربوية التي تعطي الأولوية الكافية للبعد الأخلاقي والقيم الإنسانية باعتبارها هدفا تعليميا عظيما.

وربما لا يملك أحد منا حتى الآن المفتاح لشرح المنشأ الحقيقي لهذه الظواهر المرضية، ولكن الواضح وضوح الشمس هو أننا لا يمكن أن ندعي الجهل بها كما لو كانت غريبة عنا جميعا من حكومات ودول وشعوب ومنظمات.

ودون المساس بما ذكرناه توا، نُقر أولا بالدور المركزي الذي يجب أن تضطلع به المنظمة في مجال الأمن وحفظ السلم الدوليين. ومن ناحية أخرى، من الضروري إيلاء انتباه خاص للعواقب المروعة المترتبة على التجاوزات القومية المفرطة، ومواجهة التطرف الديني الاصطفائي المجحف، ومكافحة التمييز أيا كانت الادعاءات أو الذرائع التي يقوم عليها، وجعل التسامح مبدأ أساسيا في العلاقات فيما بين الأفراد والشعوب، وكلها واجبات لا يمكن للأمم المتحدة أن تتجنبها.

وعلينا الآن، بصفتنا دولة عضوا، أن نحدد ونؤكد من جديد موقفنا من تلك البنود الرئيسية - وبعضها مقرر والبعض الآخر مطروح أمامنا، وغيره في الطريق - فيما يتعلق بما يتعيَّن القيام به.

وأشير أولا إلى إصلاح المنظمة وإصلاح الميثاق، وبصفة خاصة إلى إصلاح مجلس الأمن. وهذه أولويات لا بد من أن تستمر بالإيقاع الذي يفرضه تعقد المسألة والوضع الراهن للعلاقات الدولية، وقبل كل شيء، توقعات الرأي العام العالمي الذي يتحول بين لحظة ولحظة من الرجاء إلى اليأس. وإذا كان صحيحا، كما يقال، إن الوقت يصب انتقامه على الأشياء المحسومة دون تشاور مسبق، فمن الصحيح أيضا، كما يذكرنا المعلم الإيطالي كارنيلوتي، أن الدواء الذي يستغرق إعداده فترة طويلة أكثر من اللازم يمكن أن يصل بعد فوات، وبعد أن يكون المريض قد قضى نحبه.

إن الإصلاح يتطلب توازنا، توازنا بين الحاجة المفاجئة والكفاءة، وبين التصلب والمرونة، وبين المبادئ التي لا مفر منها والتقدير العادل للواقع الجديد. وتأييدا لهذا التوازن، أقرت الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ القرار ٣٠/٥٣ الذي يشترط عدم الموافقة على أي إصلاح يتعلق بعضوية مجلس الأمن إلا بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية على الأقل. وهذا القرار بدد القلق من أي إصلاح توافق عليه أغلبية لا تمثّل جميع الأعضاء، مما فتح الباب أمام مرحلة جديدة. وهذا وارد في الفصل المعنون "ملاحظات" من تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، الذي أنشأته الجمعية العامة بتوافق الآراء، بموجب القرار ٢٦/٤٨.

وستكون مهمتكم، سيدي الرئيس، أن توفروا زخما متجددا لهذه العملية، على أساس التقدم المحرز فيها والخطوات الأخرى التي، رغم أنها متواضعة وبعيدة عن حسم المسألة، تعجل بإبراز بعض النقاط الأساسية التي يوجد بشأنها تشخيص عام على الأقل. وهذه النقاط، رغم كونها بعيدة عن الحلول النهائية، يمكن دائما تكييفها مع التغيرات التي تستجد في المجتمع الدولي.

إن حكومة أوروغواي، بلدي - الدولة العضو الناشطة في هذه المنظمة وغيرها من المنظمات العالمية والإقليمية، سواء المنظمات السياسية أو منظمات التكامل، كانت دائما، ولا تزال، تنظر إلى المؤسسات الدولية جيدة التنظيم باعتبارها الضمان الرئيسي لاحترام نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا ويمكن التنبؤ به. وبالتالي، وعند التمييز بين ما هو حيوي وما هو سطحي، وبين الخطب الرنانة والبحث الحقيقي عن اتفاقات تنطوي على تنازلات متبادلة، سيكون وفد أوروغواي مؤيدا للتغيير ومناهضا للركود، ولكنه لن يؤيد أي تغيير لمجرد التغيير؛

بل سيؤيد تغييرا يعيد إلى الأمم المتحدة مستوى من الاعتراف الدولي، ويجعل الدول الأعضاء ومناطقها، ودون التضحية بالكفاءة، تشعر بأنها واقع ملموس وفعال، وأن تلك المناطق دون الإقليمية لا يمكن أن تظل ناقصة التمثيل.

لم يعد هناك مجال لمجتمع دولي يقتصر على النخبة ويجمد فترات تاريخية عفا عليها الزمن، ويكرس منطق المواجهة على طريقة الحرب الباردة. وعلينا أن نقترح صيغا جديدة لتجنب أثر الجمود الذي يؤدي في معظم الحالات إلى استخدام حق النقض البغيض، ومنح مجلس الأمن الوسائل الإجرائية الكفيلة بكسر هذا الجمود، بل وتكليف الجمعية العامة، تحت ظروف معينة كما اقترح وفد بلادي، باختصاصات جديدة تحتم إبلاغها بصفة رسمية وتجعل قراراتها مطلوبة في الحالات التي تستدعي ذلك، وبالذات عندما تتعلق بحالات يمكن أن تنطوي على الاستخدام المشروع للقوة.

والمشكلة الأخيرة في كوسوفو، التي ما زالت مستمرة، يمكن أن تكون مثالا طبق الأصل على الأثر المشل السالف الذكر لاستخدام حق النقض في مجلس الأمن، دون أن نغفل العواقب المقلقة التي يمكن أن تنجم عن هذا الأثر من حيث التسبب في تهميش نظام الأمم المتحدة للسلم والأمن وما ينتج عنه من التشكيك في دور المنظمة ذاتها وإمكانياتها الحقيقية.

وهذا بالطبع يتطلب بصيرة القانون الدولي بوصفه المصدر الوحيد للشرعية، دون تجاهل الحالات الإنسانية الحقيقية والخطيرة التي تفرضها علينا مأساة الحقائق الواقعة، في وقت تقتضي فيه وجود إطار رسمي لإجراءات دولية مشروعة وفعالة وتأتي في وقتها المناسب.

كما نعلّق أهمية خاصة على تحسين النظام الداخلي لمجلس الأمن وأساليب عمله، ولهذا نثق بأن الاقتراحات التي وضعها الفريق العامل المفتوح العضوية، سيتسنى اعتمادها.

وثمة مبادرة متفائلة للمنظمة شجعتها الأمانة العامة والدول الأعضاء، وهي تتمثل بلا شك فيما يطلق عليه القمة الألفية التي ستنعقد في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وفيما يتعلق بجدول أعمالها، سيكون هناك ميل لصالح اعتماد موضوع رئيسي يحظى باهتمام مشترك، ويكون قادرا على استقطاب اهتمام ومشاركة رؤساء الدول أو الحكومات.

وباعتبار أن هذه هي أهم نقطة الآن قيد المناقشة، ونظرا لأنني كنت أود أن أسهم فيها عندما كنت رئيسا للجمعية العامة، فإنني أقول الآن ببساطة شديدة إن الموضوع الرئيسي ينبغي في رأينا أن يكون هو "الأمم المتحدة: جدواها مستقبلا". ومن شأن هذا أن يتفرع عنه، مثل أعضاء الجسم الواحد، قضايا أساسية ذات صلة، ربما تصاغ كأنها أسئلة هامة مثل: نحو نظام جديد للأمن الدولي؟ هل تتطلب العولمة من المنظمة العالمية استراتيجيات جديدة؟ ما هي الاستراتيجيات الملموسة بشكل أكبر التي يمكن صياغتها للقضاء على الفقر والتخلف؟ كيف نستطيع مراجعة نظام حماية حقوق الإنسان بقصد تعزيزها وتحسينها، ولا سيما في ميادين الأسرة والطفل والتعليم والتعاون الدولي؟

ومن الطبيعي أننا ندرك أنه لكي تكون قمة الألفية ناجحة ولكي تعطي آمالا للقرن المقبل، يجب أن يعكس برنامجها توقعات الدول الأعضاء التي لا تزال تظهر بينها اختلافات كبيرة. وستواصل حكومتي المشاركة في الأعمال التحضيرية للقمة باهتمام وبطريقة مسؤولة.

وإن المبادرة للحوار بين الحضارات - ستكون سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات التي اقترحتها إيران واعتمدت بتوافق الآراء من الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين - هي الموضوع الذي يقع في صميم دور الأمم المتحدة، وتنبغي دراسته بتعمق. ونحن على قناعة بالأهمية الكبرى للقيام بحرص بالغ بدراسة التنوع الثقافي للدول الأعضاء حتى تتسنى لنا معرفة بعضنا البعض بصورة أفضل، ولكن لكي نفهم في الوقت ذاته الأسباب العميقة لكوننا نحن جميعا، برغم تنوعنا، دولا أعضاء في منظمة عالمية فريدة: الأمم المتحدة.

ولا شك في أن تأييد واحترام ميثاق سان فرانسسكو هما نقطة البداية لأي حوار مسؤول. وستساهم حكومة أوروغواي بأفكارها ومبادراتها وانضمامها إلى جهود جميع الوفود لتحسين المأوى الدولي من خلال تفاهم وتسامح الشعوب والأفكار.

وبصرف النظر عن التقدم الهام المحرز تجاه إنشاء نظام معياري ضد انتشار الأسلحة النووية والكيميائية

والبيولوجية، ترى أوروغواي من الضروري اتخاذ خطوات جديدة في هذا الاتجاه عن طريق عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي يجب الاعتراف بمعاييرها وقبولها من جميع الدول.

ويعتبر الاستخدام الضار للأسلحة الخفيفة أو الصغيرة - وهو موضوع يثير جدلا كبيرا - التي يصل انتشارها غير المقيد إلى مستويات غير مقبولة وذات آثار مدمرة، تكون في بعض الحالات أسوأ من الآثار الناتجة عن أسلحة الدمار الشامل، ميدانا يجب أن تلعب فيه الأمم المتحدة دورا أساسيا على النحو الذي يتجلى بالفعل في عقد مؤتمر دولي للتصدي للاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة. وتؤيد أوروغواي هذا المؤتمر بحزم.

ويؤمن بلدي إيمانا راسخا بالاستعاضة عن "ثقافة الصراع" بـ "ثقافة السلام" وقد كان وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح حاياتشا داناباالاحكيما في قوله: "مثلما شهد القرن العشرون بداية الأسلحة النووية، فإن القرن الحادي والعشرين سوف يرى تدميرها". ويعد سريان اتفاقية منع استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها علامة ميمونة.

ومن أهم معالم الطريق في البحث الذي لا ينتهي عن الطرق الدولية الفعالة لحماية حقوق الإنسان، توقيع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما في تموز/يوليه ١٩٩٨، في نفس السنة التي احتفل فيها بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتشارك أوروغواي، وسوف تواصل المشاركة بجدية، في صياغة قواعد تكميلية وأحكام إجرائية لإعطاء المحكمة العناصر الأساسية التي تضمن أن تسير أعمالها بصورة سليمة. وعندما يتم ذلك سيعرض الأمر على هيئاتنا التشريعية للنظر فيه طبقا لدستورنا.

وختاما، فإن المواضيع التي تهم الأمم المتحدة وستظل تهمها متعددة ومتنوعة. وفي هذه اللحظة بالذات تستخدم من جديد، على سبيل المثال، آلية أظهرت فعاليتها في مختلف المناسبات، وهي عمليات حفظ السلام. وأشير هنا إلى العملية القائمة في تيمور الشرقية، بهدف رئيسي هو المحافظة على أرواح ذلك الشعب وسلامة أفراده.

ومن الطبيعي أن البيئة التي تتعرض للخطر، سواء بسبب التنمية المفرطة أو نتيجة الفقر، سوف تظل مدرجة على جدول أعمال المنظمة، وكذلك سيظل موضوع السكان والتنمية.

ولكن ربما كانت الحاجة الأساسية هي بذل أقصى الجهود لجعل الأمم المتحدة النقطة المرجعية لجميع الدول، أقواها وأضعفها - الأولى لكي تخضع للنظام الدولي والأخيرة لكي تتكيف معه وتجد في المنظمة أفضل درع لها. وبالنسبة لجميع الدول يعني هذا الوصول إلى العصرية التي تنميها وتجعلها جزءا من المبتكرات التقنية المدعمة بثورة المعلومات التي من خلالها سيدخل كل منا، بطريقة أو بأخرى، إلى القرن المقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي هو سعادة الأونرابل لاكشمان كاديرغامار، عضو البرلمان ووزير الخارجية في سري لانكا.

السيد كاديرغامار (سري لانكا): اسمحوا لي أن أقدم إلى السلف البارز لرئيسنا، سعادة ديدييه أوبيرتي، وزير خارجية أوروغواي، ورئيس الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، امتناننا على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة. واسمحوا لي أيضا أن أقدم إلى جمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، ومملكة تونغا التهاني وأحر التمنيات الطيبة من حكومة وشعب سري لانكا على انتخابها لعضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن نرحب بها ونؤكد لها دعمنا غير المحدود لها وهي تأخذ أماكنها في جمعية الأمم.

إن انتخاب رئيسنا باستحقاق لرئاسة هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الأخيرة في القرن العشرين، لمن دواعي سرورنا البالغ. فالكثير منا، نحن وزراء الخارجية، يعرفونه جيدا على مدى السنين. فقد عملنا معه وأعجبنا كثيرا بنشاطه وتفانيه في أداء مهامه بوصفه الممثل الدائم لبلده. ولدى البلدان النامية، بوجه خاص، سبب لأن تذكر بالامتنان الدور الذي أداه في مناقشات حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧. فهو يضيف إلى منصبه خبرة واسعة بنظم وممارسات الأمم المتحدة. كما أنه يضيف إلى منصبه درجة عالية من الإحساس بقضايا العصر الهامة.

وقد لاحظت باهتمام شديد أن الرئيس أشار في كلمته الافتتاحية أمام الجمعية العامة بتفصيل كبير إلى مشكلة تجنيد الأطفال. وأثارت هذه الإشارة في نفسي

لواعج خاصة لأنني كنت قد أثرت في الجمعية العامة قضية الأطفال المجندين في البداية على أساس تقرير غراسا ماشيل، ضمن كلمتي في عام ١٩٩٧. ففي سري لانكا ظلت جماعة متمردة لسنوات طويلة تجند الأطفال للقتال حتى فيما دون عشر سنوات من العمر. بل والأسوأ من هذا أنها تجند الأطفال من البنين والبنات في هجمات انتحارية فتوجِد بذلك ظاهرة جديدة مرعبة من الحرمان والقسوة لم يشهدها العالم من قبل. فإذا لم يغضب ضمير العالم لهذا المصير المأساوي لهؤلاء الأطفال في بلدي، فلن يحركنا شيء للعمل دفاعا عن الصغار والضعفاء في أي مكان.

وقد أشار الرئيس في كلمته الافتتاحية أمام الجمعية العامة إلى مباهاة "المسؤولين عن تجنيدهم والذي انطفأت فيهم جذوة الروح" بأن الأطفال

> "أعدادهم كبيرة ومتوافرة وهم أكثر طواعية وخضوعا للتأثير وهم صغار ويتعلمون بسرعة ويتحلون بالرشاقة وهم ببساطة شديدة يحتاجون إلى طعام وإمدادات أقل من حاجة الكبار."

ووصف مصيرهم بأنه "رهيب"، وقال إنه يرى أنه

> "يتطلب من الأمم المتحدة أن تدلل على التزام متجدد وأن تضاعف من جهودها بصفتها وديعة الضمير الإنساني والعدالة الاجتماعية في العالم." (A/54/PV.1)

وأشار الرئيس إلى العمل الذي تقوم به المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل إنقاذ الأطفال، وحضها على "أن يواصلوا توجيه اللوم إلى الحكومات وجعلها تشعر بالخجل لأنها لا تفعل ما يكفي لحماية حياة أطفالنا ومستقبلهم." (المرجع السابق).

ولكن الحكومات في بعض البلدان لا تلام أبدا. ففي سري لانكا لم تقم أي حكومة، لا قبل الاستقلال الذي مضى عليه ٥٠ عاما ولا بعده، بتجنيد أطفال دون ١٨ سنة في قواتها المسلحة. ولا يلجأ في بلدي إلى هذه الممارسة الممقوتة سوى نمور تحرير التاميل إيلام. وهذه الجماعات المتمردة لا يطالها القانون. وهي لا تعترف بأي اتفاقيات دولية. وهي غير مسؤولة أمام أي هيئة دولية. ومع ذلك فلا بد أن تحاسب على ما ترتكبه. وبعض هذه الجماعات، والنمور من بينها، تعمل مع إفلاتها من العقاب في بعض البلدان، مرتدية زي البراءة على أنها منظمات خيرية أو دينية أو اجتماعية. وهي تجمع المال لأغراض بريئة في ظاهرها. ولكن في الواقع يذهب المال لشراء أسلحة الحرب. والحقيقة أن الحكومات المضيفة التي توفر المأوى لهذه المنظمات تحت مظلة قوانين حرية اللجوء والهجرة، تعلم، أو بوسعها أن تكتشف بسهولة، أن المال يذهب لإشعال نار الحرب نفسها التي يزج فيها بصغار الأطفال. وتتذرع هذه الحكومات في تفسير سلبيتها بعذر لا عيب فيه وهو أنها ليس لديها قوانين يمكن بموجبها المعاقبة على جمع الأموال لأغراض إرهابية. وهذا حقيقي، ولكنه سرعان ما يجافي الواقع عندما تعتمد اتفاقية قمع تمويل الإرهاب - حسب أملنا ورجائنا - في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، حيث تطلب من جميع الدول الموقعة عليها أن تسن تشريعات محلية تتفق وأحكام الاتفاقية.

وقد أوصى الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن (S/1999/957) عن حماية المدنيين في الصراع المسلح بأن يحث مجلس الأمن الدول الأعضاء على تأييد الاقتراح الداعي إلى رفع الحد الأدنى لسن التجنيد والمشاركة في الأعمال القتالية إلى ١٨ سنة، والمطالبة بألا تستعمل الأطراف المشتركة في الصراع - من غير الدول - أطفالا يقل عمرهم عن ١٨ سنة في الأعمال القتالية، وإلا تعرضت لفرض جزاءات محددة الهدف. ومن أكثر الجزاءات فعالية حرمان تلك المنظمات من حقوقها في البلدان التي تجمع حاليا فيها الأموال دون إذن أو عوائق، أو تصنيفها على أنها منظمات إرهابية - على غرار ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا، وبالتالي عدم شرعية أنشطتها.

ومنذ عام ١٩٩٧ أحرز تقدم كبير في مسألة الأطفال المجندين. وبرزت القضية الآن إلى صدر المسرح. فعقدت مؤتمرات إقليمية، وسيعقد مؤتمر عالمي في العام المقبل. وبدأ مكتب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح أعماله. ويتزايد عدد البلدان التي تشير إلى هذه القضية في الجمعية العامة وفي المحافل الأخرى. وآخرها أن وزراء خارجية بلدان الشمال أدانوا الممارسة كلية وتعهدوا بالدعم للقضاء عليها. واعتمد مجلس الأمن بالإجماع أول قرار له بشأن محنة الأطفال. وتم تحديد العقد الأول من الألفية الجديدة باعتباره العقد الدولي لثقافة سلام وعدم عنف من أجل أطفال العالم. وذكر الرئيس أنه سيجعل شغله الشاغل هو إضافة "صوته وولائه" "للجهود المشكورة الرامية إلى جعل القرن الحادي والعشرين قرن الحب والأمان لكل طفل في هذا العالم" (المرجع السابق). ونحن في سري لانكا قررنا إقامة مركز تأهيل للأطفال الذين يهجرون جيش المتمردين. ومهمة

إعادتهم إلى حالتهم الصحية والطبيعية مهمة شاقة. وهي مهمة يمكننا بالتأكيد أن نستفيد فيه من كل مساعدة يمكن أن نحصل عليها ممن لهم خبرة في ذلك المجال.

ورجائي من الجمعية العامة اليوم، بعد عامين من إثارتي لقضية الأطفال المجندين لأول مرة، هو أننا يجب أن نتحرك بأقصى سرعة لإنقاذ هؤلاء الأطفال من هذا المصير. فهم مجروحون بالفعل؛ وإن لم نفعل شيئا سريعا من أجلهم فستتجاوز جروحهم أي اندمال.

ونحن نخرج من القرن العشرين تاركين خلفنا كثيرا من الإنجازات المرموقة. ولكن دعونا لا نخطئ - فنحن ننتقل إلى القرن الحادي والعشرين حاملين معنا مشاكل قديمة لمسيرة ظلت تلازمنا منذ فجر التاريخ. ومع اقتراب هذا القرن من نهايته تظهر مشاكل جديدة بمحن وأخطار لا مثيل لها. ولا شك أنها ستستحوذ على اهتمامنا في القرن القادم.

فالجهل والأمية وسوء الصحة والجوع والبطالة والتحضر الجامح ونمو المدن الكبرى - كلها مشاكل قديمة تؤثر تأثيرا عميقا على نصف أعداد البشر.

ونحن لم نتصدَّ لهذه المشاكل بالفعالية الكافية على مدى العقود السالفة. مع أن منظومة الأمم المتحدة أقيمت من أجل حل هذه المشاكل، إلا أن قدرتها على إحراز النتائج كانت قاصرة بصورة خطيرة.

فالتحدي المتمثل في مكافحة الفقر الذي يعانيه الإنسان يجب بالضرورة أن يظل يحظى بالأولوية القصوى. فالفقراء يزدادون فقرا باستمرار، ويظلون محرومين من ضروريات الحياة الأساسية، وهو أمر مرفوض أخلاقيا في حقبة تتسم بالوفرة والاستهلاك السافر. فالفقر يحط من قدر الإنسان ويشكل تهديدا لأبسط حقوقه وأهمها. وتقع علينا المسؤولية لكي نتحد ونشُن حربا أخلاقية، للقضاء على آفة الفقر من بين ظهرانينا.

وترى سري لانكا أن أية خطة إنمائية مستقبلية يجب أن تتضمن بُعدا اجتماعيا وتكفل الحماية للعناصر الأضعف في مجتمعنا. وإنه لفي هذا المضمار يجب على المجتمع الدولي أن يتجاوز المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فعن طريق تنقيح معايير التصنيف، سوف نزيد من عدد البلدان التي يمكن تقديم المساعدة إليها من أجل تحقيق خفض هام لمجموع الدين وخدمته. ومن الضروري تخفيف الدين وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، التي ظلت تتناقص في السنوات الأخيرة، والتي لا بد من إعادتها إلى مستوياتها السابقة، دون أية شروط، على الأقل بالنسبة لأقل البلدان نموا. وهناك خطوة إيجابية يمكن اتخاذها تتمثل في إلغاء الديون الخارجية لتلك البلدان، وهذا من شأنه إن يساعد في الإفراج عن مواردها المحدودة جدا لكي توظف في البرامج الاجتماعية وبرامج التخفيف من الفقر، ويجب أن توضع بصورة عاجلة على طريق التنمية المستدامة، إذا أريد لها أن تظل على قيد الحياة. ومع أن إعفاء هذه البلدان من قسم كبير من عبء ديونها يمثل خطوة تستحق الثناء، فإن من الأهمية بمكان على حد سواء ضمان عدم انتكاسها ووقوعها في شرك الفقر.

لقد آن الأوان لكي تضع بلدان الجنوب خطة اقتصادية فعالة قابلة للتنفيذ. وتوصيات فريق الخبراء الاقتصاديين المخصص التابع لحركة دول عدم الانحياز ذات أهمية أساسية في تنظيم الأعمال الفنية للخطة المتعلقة ببلدان الجنوب. وتتضمن هذه التوصيات ضرورة وضع خطة للبلدان النامية وتحديثها بصورة منتظمة؛ وتطوير نظام شبكة اتصالات عاملة بين بلدان الجنوب، يضم اختصاصيين وباحثين في مختلف المجالات ذات الأهمية؛ وخطة تنسيق اقتصادي تساعد في تحديد وتحليل المسائل المتصلة بالاقتصاد والتجارة الدوليين؛ وتجميع أفرقة خبراء وإطلاقها للعمل، ليتسنى لها حشد جهود المؤسسات الوطنية والمشتركة بين بلدان الجنوب، مثل مركز الجنوب في جنيف.

ويمكن لمركز الجنوب أن يكون بمثابة آلية تنسيق، تيسر تنفيذ خطة الجنوب. ومع تزايد تهميش البلدان النامية فيما يتعلق بمسائل المالية الدولية والتجارة الدولية، فإنه يتعين علينا أن نضع بصورة عاجلة آلية تنسيق تنفذ التوصيات التي تصدر عن فريق الاقتصاديين المخصص.

إن الاتجاه الأساسي للعولمة وتحرير الاقتصاد الدولي أصبح الآن اتجاها لا رجعة فيه. فتزايد الترابط بين البلدان، وانفتاح الأسواق، وانتشار الاستثمارات، وتأثير التكنولوجيا على التوحيد القياسي للمنتجات، وتقلُّص المسافات وسرعة الاتصالات الحديثة، كل ذلك يفتح نوافذ جديدة من الفرص أمام البلدان النامية، خاصة إذا استغلت الجوانب الإيجابية لديها وتجنبت محاذيرها. والمهمة التي تواجهنا اليوم في العالم النامي تتمثل في

تكييف هذه العملية التوأم لتتوافق مع متطلباتنا وأولوياتنا المحددة. وهذا في رأينا سيكون الهدف الرئيسي للخطة الاقتصادية لبلدان الجنوب في الاقتصاد العالمي المتطور في المستقبل.

وبالرغم من التطورات الهامة التي طرأت على الاقتصاد العالمي تحت تأثير مذهب العولمة وتحرير التجارة، فإن من الضروري الاعتراف بما تنطوي عليه من قيود وأوجه نقص فيما يتعلق بالبلدان النامية. ويتعين علينا أن نتصدى للواقع ونتخلص من أية مشاعر بالرضى عن الذات. فقد أصبح من الواضح على نحو متزايد الآن أن منافع العولمة قد تجاوزت الكثير من العالم النامي عموما، بالرغم من التقيد الصارم بمعايير سياسات التكيف الهيكلي. وأفقر البلدان بيننا - والتي تتوزعها قارات أفريقيا وأمريكا الوسطى وآسيا - قد ازدادت تهميشا في الاقتصاد العالمي.

وبإجراء مسح لبلدان الجنوب، نجد من الواضح، وهذه من المفارقات، أن العولمة وتحرير التجارة أديا إلى زيادة الفجوة الاقتصادية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وهذه هي النتيجة التي توصل إليها تقرير التنمية البشرية العاشر الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والإجراءات الداخلية التي اضطلع بها العديد من البلدان النامية لتحرير التجارة أسهمت أيضا في توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء. وسجل عدد من الدول بعض التسريع في النمو الاقتصادي في أعقاب تحرير الأسواق ورفع القيود، إلا أنها شهدت أيضا تحولا في توزيع الدخل لصالح ذوي المداخيل العليا. كما أن إصلاحات السياسة الداخلية التي اضطلع بها عدد كبير من البلدان النامية في اتجاه تحرير السوق ورفع القيود لم تكفل لها مكانا في "قطار العولمة السريع".

إن عملية العولمة وتحرير الأسواق تتطور بطريقة لا تعطي البلدان النامية أي صوت في تشكيل إطار السياسة العامة التي تشكل ركيزة هذه العملية. وقد خلص فريق الاقتصاديين المخصص الذي أنشئ برعاية حركة عدم الانحياز، والذي تشكل عقب اقتراح قدمته سري لانكا، إلى نتيجة تفيد بوجود فرص ضئيلة جدا أمام البلدان النامية لكي تمثل في المناقشات وفي المجالس التي يجري فيها تقييم ورصد وتفصيل مختلف جوانب عملية العولمة.

والتفاؤل الأولي الذي نشأ حول العولمة وتحرير الأسواق حل محله القلق والانشغال. فالاقتصادات الناشئة في آسيا تمر بأزمة، وتشهد ضغوطا حادة إلى الأسفل على قيمة عملاتها وأسواق رأس المال فيها، وتعاني من إجهاد لا يلحق فقط بهياكلها الاقتصادية، بل أيضا بنسيجها الاجتماعي وعملياتها السياسية. والمخاوف ذات النطاق الواسع من الآثار الدولية قد تحققت، وأثر العدوى جلي جدا. وهناك درس مرير أصبح واضحا جدا وهو ضعف الاقتصادات إزاء التدفقات المالية العشوائية من مختلف الأنواع، وبخاصة تلك التي تتخذ طابع المضاربات.

ولا تتضمن بيئة العولمة وتحرير الأسواق أية ضمانات لضبط وتنظيم القوى المزعزعة للاستقرار في ظل وضع يشهد حركة سريعة يومية لمبالغ هائلة من رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية. وجاءت استجابة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والقوى الكبرى للأزمة في شرق آسيا انتقائية ومتأخرة، إلا أن الحاجة في المقام الأول كانت للآليات الوقائية.

وفي كنف هذه البيئة، تمثلت استجابة سري لانكا في الإبقاء قدر مستطاعها على مستوى مطرد من النمو الاقتصادي، بالرغم من وجود بيئة خارجية اقتصادية غير مؤاتية. وحساب صفقاتنا الرأسمالية لم يتحرر إلا جزئيا. ونرى أن الاستثمار الخارجي المباشر ينبغي أن يكون متوسط الأمد أو طويل الأمد للحد من التدفق المفرط لرأس المال قصير الأمد أثناء أزمة مالية.

وهناك الآن حكمة راسخة فعلا ترى أن أقل البلدان نموا قد تزايد تهميشها في إطار عملية العولمة وتحرير الأسواق. وأن إعادة هيكلة الهيكل المالي العالمي يجب أن توفر حماية خاصة للقطاعات الأضعف في مجتمعنا العالمي. ونظرا لأن الأزمة في أي جزء من الهيكل العالمي تستطيع أن تعيث فسادا في بقية أجزاء الاقتصاد العالمي، فإنه يجب علينا أن ننظر في حلول تتعدى الحلول الوطنية لتصل إلى حلول عالمية، لأن كليهما يرتبطان الآن ارتباطا وثيقا.

وإن سري لانكا، بوصفها رئيسة لمجموعة الـ ٢٤، قد اهتمت اهتماما خاصا ببناء توافق الرأي فيما بين البلدان النامية بشأن مسائل إصلاح الهيكل المالي العالمي، وكذلك بشأن مسألة تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وسري لانكا، كعضو في التجمعات الإقليمية، مثل مجموعة الـ ١٥ ومجموعة الـ ٧٧، وحركة عدم الانحياز، والتعاون الاقتصادي بين بنغلاديش والهند وميانمار وسري لانكا وتايلند، ورابطة حافة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، وكذلك بوصفها الرئيسة الحالية لرابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي، تأمل أن تضطلع بدور في تطوير توافق

آراء بين البلدان النامية بشأن هذه المسألة والبدء بمناقشة صحية مع البلدان المتقدمة النمو، على أمل إنشاء هيكل مالي دولي يكون جديدا ومفيدا ويعود بالنفع المتبادل. لقد شاركنا بنشاط، كجزء من هذا الجهد، في النهوض بحوار بين بلدان الجنوب وتطوير جدول أعمال لبلدان الجنوب.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بملاحظات وزير الخارجية الألماني التي وردت في خطابه أمام الجمعية العامة قبل بضعة أيام. فقد قال إن:

"المهمة الثالثة الكبرى للأمم المتحدة إلى جانب حفظ السلام والنهوض بحقوق الإنسان في القرن القادم ستكون تحقيق المصالحة بين البلدان الغنية والفقيرة" ... "إن تنمية البلدان الفقيرة والبلدان الأشد فقرا يجب ألا تترك لليد الخفية للسوق العالمية" ... "وتقع على عاتق البلدان الغنية مسؤولية مساعدة البلدان الفقيرة على أن تستفيد من العولمة وأن تمكنها من أن تتمتع بنصيب أكثر إنصافا من الاقتصاد العالمي بمساعدتها على إجراء إصلاحات داخلية وبفتح الأسواق أمامها" ... "والتعاون الإنمائي بمعناه الأوسع يجب أن يصبح واحدا من مهام الأمم المتحدة الرئيسية بدرجة أكبر مما هو عليه الحال الآن. إن العلم والتكنولوجيا موجهان إلى حد كبير لحل مشاكل البلدان الغنية". (A/54/PV.8)

إن ظاهرة تجميع الدول لمواردها وطاقاتها، سواء من أجل الأمن الجماعي أو التنمية الاقتصادية، ظاهرة اتصف بها بوجه خاص النصف الثاني من هذا القرن. ولم تكن منطقة جنوب آسيا مستثناة من ذلك، والفرق الوحيد هو أن عملية التعاون الإقليمي بدأت فيها متأخرة نسبيا - قبل ١٥ سنة فقط - بالمقارنة مع أجزاء أخرى من العالم. وقد أعربنا بوضوح منذ الوهلة الأولى عن أن مساعينا تستهدف فقط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واقتضت المرحلة الأولى من التعاون الإقليمي في جنوب آسيا بناء القدرات المؤسسية اللازمة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وبمجرد بناء تلك القدرات، بدأنا خلال العقد الماضي العمل في المسائل الأساسية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري.

وقد أحرزنا بعض التقدم في تحرير التعرفات في جنوب آسيا بموجب اتفاق رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي للتجارة التفضيلية. ومنحنا ذلك التقدم الثقة للنظر في تنفيذ المهمة الأكثر طموحا المتمثلة في إنشاء منطقة إقليمية للتجارة الحرة. وفي مؤتمر قمة الرابطة في كولومبو الذي استضافته سري لانكا في السنة الماضية، اتخذ قرار، نفذ بعد ذلك، بالبدء في صياغة معاهدة قانونية لإنشاء نظام للتجارة الحرة.

وأظهر مؤتمر قمة كولومبو أيضا تصميمنا كمنطقة على إعداد أنفسنا للاستفادة إلى أقصى حد من الفرص التي تتيحها عملية العولمة. ويجتمع وزراء تجارتنا بانتظام للإعداد للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سياتل. وسنعرب في سياتل عن آرائنا بشأن الإنجازات التي تحققت حتى الآن في نظام التبادلات التجارية المتعدد الأطراف الذي اكتمل إنشاؤه الآن وبشأن التصويبات التي نرى إدخالها على مساره. وقد قمنا أيضا منذ مؤتمر قمة كولومبو بربط مصارفنا ووزارات المالية لدينا بعضها ببعض لتعزيز قدراتنا على توقع التطورات في النظام المالي الدولي والتعامل معها.

وتركيزنا على المجال الاقتصادي في تعاوننا الإقليمي لم يجعلنا نغفل هدفنا الرئيسي الآخر، وهو تحديدا التنمية الاجتماعية لمنطقتنا. والتحديات التي تواجه منطقتنا عديدة. وهي تتعلق بمسائل التعليم، والنهوض بالمرأة، ومسائل الصحة والسكان، وما إلى ذلك. ونحن نحاول أن نطور علاقة بين الأهداف الإقليمية والبرامج الوطنية في القطاع الاجتماعي عن طريق رؤية مشتركة غير مسيَّسة. ولهذه الغاية بدأنا في العمل، أيضا بعد مؤتمر قمة كولومبو، في وضع ميثاق اجتماعي لجنوب آسيا.

والمكاسب التي حققناها من التعاون الإقليمي في جنوب آسيا ليست بالطبع من المواضيع التي تدفع إلى العناوين المثيرة في وسائط الإعلام. بل إنها تحققت دون أن تثير انتباه أحد في بعض الدوائر. بيد أننا في جنوب آسيا نعلم أن إنجازاتنا متصاعدة ودائمة وبعيدة المدة. ومهما تكن الأعباء التي فرضها التاريخ على منطقتنا، فإن تطلعنا المشترك إلى تنمية شعوبنا ورفاهها يجمع بين حكومات جنوب آسيا في مسعى جماعي. ولمنظمتنا قوة ومرونة كامنتين مكنتانا من الصمود أمام أزمات خطيرة طرأت على العلاقات بين بعض أعضائنا. وكانت منظمتنا تخرج وهي أقوى بعد كل اختبار مرت به لقدرتها على العمل الجماعي.

ومن بين المشاكل الجديدة التي تحمل تهديدا وخطرا لا مثيل لهما والتي برزت قرب نهاية هذا القرن هي الأنشطة الإرهابية المتصاعدة في بلدان عديدة والأنشطة الإجرامية المنتشرة أبدا في مجالات المخدرات والاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة. وفي كل مرة تكلمت فيها من على هذه المنصة، كنت أحض على التصدي للإرهاب بصورة جماعية إذا أريد لذلك التصدي أن يكون له أية فعالية. وفي السنوات الأولى بدا أن تلك المناشدة لم تجد آذانا صاغية. إلا أن استشراء الهجمات الإرهابية بالقنابل في الغرب دفع الدول الغنية والقوية إلى العمل. واليوم لدينا اتفاقية قائمة واثنتان قيد النظر في هذه الدورة نفسها. وأكتفي في هذه السنة بمجرد تكرار مناشدتي بعدم التراخي في الكفاح ضد الإرهاب. وأحث البلدان الأخرى، لا سيما في الغرب، على أن تحذو حذو الولايات المتحدة الأمريكية في سن تشريع يحظر المنظمات الإرهابية.

وفي المناقشة المستمرة بشأن المواجهة بين سيادة الدول وحقوق الأفراد الذين يخضعون لانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، يجب أن نحرص على ألا تجني المنظمات الإرهابية ثمار التعاطف الذي يكون في غير محله في حالات الصراعات الأهلية. فمن يلجأون إلى الإرهاب سعيا وراء تحقيق أهدافهم السياسية يجب ألا يسمح لهم مطلقا بأن يعتقدوا بأن التمادي في الإرهاب سيتوج في آخر المطاف بالاعتراف بهم وبتحقيق نتائج، كما يجب عدم تشجيعهم على ذلك الاعتقاد. وعلى العكس من ذلك، لا شيء سيقنع الإرهابيين بالسعي إلى سلوك سبل أخرى لإسماع أصواتهم سوى إدراك أن شن حملة إرهاب سيضع من يقومون بها خارج نطاق الحوار المتحضر.

ومع نهاية هذا القرن، من الملائم أن نوجه هذا السؤال لأنفسنا: هل لا تزال الاعتبارات الأخلاقية تلهم أعمالنا أو تدفعها، أم أننا قد استسلمنا تماما للاعتبارات العملية القائمة على المصالح الوطنية لكل منا التي تحدد على أساس ذاتي؟

وفي هذا السياق، أود أن أتقدم بملاحظة. نحن جميعا قد سمعنا العبارة الساخرة التي تعرف الدبلوماسي بأنه شخص يتقاضى راتبه ليروي الأكاذيب عن بلده في الخارج. والواقع أن العلاقات الخارجية والسياسة الخارجية مشهورتان دائما بأنهما لا تمتان إلى الأخلاق بصلة، وبأنهما تهدفان إلى كفالة بعض الامتيازات الوطنية مع عدم إيلاء الأهمية نسبيا للوسائل المستخدمة لكفالة تحقيق الهدف. بيد أن النتائج المترتبة في العلاقات الدولية على هذا النهج تدعو للأسف الشديد. فميثاق الأمم المتحدة يبدأ بهذه العبارات الخالدة:

"نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف،

"وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،

"وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي،

"وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

وحين يصغي المرء إلى هذه العبارات يدرك أن السنوات الـ ٥٤ التي مضت على إعلانها لأول مرة جلبت خيبات أمل خطيرة. فالعالم لم يشهد حروبا عديدة فحسب، بل شهدت الدول والشعوب عدة أشكال من الضغط والترويع على نحو غير أخلاقي. وأصبح التقدم الاجتماعي، ورفع مستوى المعيشة في جو من الحرية أفسح بالنسبة لكثير من الدول مجرد سراب يتراجع باستمرار. والواضح أن هذه التطلعات النبيلة تحتاج إلى شيء من الدعم وشيء من الجدية في تنفيذها.

قبل ٢٥٠٠ سنة، ولد معلم كبير في آسيا. لقد ولد أميرا، واعتزل العالم وهام في الغابات بحثا عن الحقيقة حتى جاءه التنوير. واسمحوا لي أن أذكر بأن البوذية نشأت أولا في السهل الأوسط لنهر الغانج، جنوب جبال الهمالايا. ومنذ أن نشأت رسالة التنوير آنذاك، انتشرت في وقت أو آخر عبر تاريخها وبلغت مناطق واسعة من الهند وباكستان وأفغانستان وسري لانكا والصين واليابان وصولا إلى إندونيسيا وكوريا ولاوس وفييت نام وإلى ميانمار وتايلند. وإنني أذكر ذلك دون شعور بالانتصار، بل لأذكر أن هذا التوسع الكبير حدث بسلام. فلم يخض أحد معارك، ولم تحاصر مدن، ولم تنطلق حملات لزيادة توسيع انتشار البوذية. ولكن، وفقا لتعاليم بوذا القائلة إن الأشياء جميعها غير دائمة، عندما انحسر المد، لم تُخض معارك ولم تحاصر مدن ولم تنطلق حملات لوقف انحسار ذلك

المد. وهذا يعطي درسا أساسيا لنا جميعا ثمن المعنيون بفن الحكم.

وأود أن أقتبس في هذا الصدد من الأمبراطور البوذي العظيم أسوكا الذي، كما تعلم الجمعية العامة، تغيرت معتقداته جذريا لدى اتصاله بالداما. لقد قال في مرسومه الثالث عشر في كالسي، وهو المرسوم الذي يُستشهد به كثيرا:

"وللهدف التالي صدر هذا المرسوم المتعلق بالمبادئ الأخلاقية، وتحديدا بغية ألا يفكر أبنائي وأحفادي من بعدي أنه ينبغي تحقيق انتصار جديد؛ وإذا كان الانتصار يرضيهم، ينبغي لهم أن يرتضوا الرحمة والعقوبات الخفيفة؛ وينبغي لهم أن يعتبروا الانتصار الأخلاقي هو الانتصار الحقيقي الوحيد".

بيد أن ما يثير دهشة دارس تاريخ الديانات ليس حرية التفكير فحسب، بل أيضا التسامح الذي يدعو إليه بوذا. فأسوكا، بعد أن ضرب المثل بالتسامح والتفهم النبيل، احترم وأيد جميع الديانات في امبراطوريته الشاسعة.

وبوذا كان واضحا أيضا فيما يتعلق بالسياسة والحرب والسلام. والمعروف جيدا أن البوذية تدعو إلى عدم العنف وإلى السلام بوصفهما رسالتها الشاملة وتبشر بهما، وهي لا توافق على أي نوع من أنواع العنف أو القضاء على الحياة. ووفقا للبوذية، ليس هناك شيء يمكن تسميته بـ " الحرب العادلة"، فهو ليس سوى تعبير خاطئ يعمم لتبرير الحقد والوحشية والعنف والمجازر والتغاضي عنها. ومن ذا الذي يقرر ما هو عدل أو ما هو ظلم؟ الأقوياء والمنتصرون هم "العادلون" والضعفاء والمهزومون هم "الظالمون". والبوذية لا تقبل بهذا الموقف.

ومثلما قال بوذا:

"إن المنتصر يستولد الحقد والمهزوم يقبع في البؤس. والمرء الذي ينبذ الانتصار والهزيمة على حد سواء يكون سعيدا ومسالما".

والانتصار الوحيد الذي يحقق السلام والسعادة هو الانتصار على الذات: "قد يستطيع المرء أن ينتصر على ملايين الناس في المعركة، بيد أن الذي ينتصر على نفسه - هو أكبر المنتصرين".

وفلسفة بوذا لها أهمية بالنسبة لرجال الدولة. ففي العقد الماضي، كان عدم احترام حقوق الإنسان مصدر قلق كبير ونقاش في المحافل الدولية. وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس عبارات قالها عالم درس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مادة مادة، من منظور بوذي. لقد قال:

"إن أهمية هذا الإعلان بوصفه قاعدة مشتركة لجميع الشعوب والأمم معترف بها الآن في كل مكان. ومن زاوية دينية، يمكن القول إن ثمة قيما ومعايير معينة في هذا الإعلان تؤكدها ديانات العالم الرئيسية. والمبادئ الأساسية للإعلان، على الرغم من أنه لم يعرب عنها مباشرة، تحظى بدعم وتعزيز التقاليد الدينية، ومن بينها إسهام التقاليد البوذية وهو إسهام أقل ما يقال فيه إنه إسهام بارز".

واليوم، تُدرس تعاليم بوذا وتمارس على نطاق عالمي، وهي أكثرها نشاطا في الغرب. ويقال إنه يوجد ما يزيد على ١٥٠ مليونا من أتباع البوذية في العالم. ولكن إذا أخذ المرء في الاعتبار الأعداد الكبيرة التي لم تحص لأولئك الذين يمارسون البوذية، فسيكون ذلك الرقم أكبر بكثير.

واسمحوا لي إذن أن أقول أمام هذه الجمعية إنه فيما نقترب من الألفية الثالثة من تاريخ البشر، من المناسب التذكير بالإسهام الكبير في فهم الظروف الإنسانية التي بينتها تعاليم بوذا قبل ٢٥٠٠ عام. وأقول أيضا إنه من المناسب تكريم بوذا بإعلان يوم ويساك، وهو اليوم المقدس للبوذيين في جميع أنحاء العالم، يوما خاصا في الأمم المتحدة. يوم ويساك يسجل أهم ثلاثة أحداث في حياة بوذا وهي ميلاده، وبلوغه حالة التنوير، ووفاته، وجميعها تحصل في أحد أيام شهر أيار/مايو عندما يكون القمر مكتملا. هذه هي التوصية التي تقدم بها المؤتمر البوذي الدولي الذي انعقد في كولومبو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وحضرته وفود من ٢٦ بلدا. وبإذن من الرئيس، ثمة مشروع قرار بهذا الشأن يقدمه عدد من البلدان سيعرض على الجمعية العامة في دورتها الراهنة. وتوصي حكومة سري لانكا بأن تولي الجمعية العامة اهتمامها لمشروع القرار هذا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): المتكلمة التالية هي وزيرة الشؤون الخارجية في المكسيك، معالي السيدة روزاريو غرين، وأعطيها الكلمة.

السيدة غرين (المكسيك) (تكلمت بالاسبانية): يرحب وفد بلدي بانتخاب وزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو - بن غوريراب، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. إن المكسيك تعرفه دبلوماسيا خبيرا سيكفل إسهامه تعزيز عملنا من أجل تمكين الأمم المتحدة من مواجهة تحديات القرن القادم. وإذ نرحب بانتخابه، نحيي الدور البناء الذي تقوم به ناميبيا على الساحة الدولية.

ويود وفد بلدي أيضا أن يسجل تقديره لوزير خارجية أوروغواي، السيد ديدييه أوبيرتي، لقيادته البارزة للدورة الثالثة والخمسين.

وأود أيضا أن أعرب عن ارتياح المكسيك لقبول عضوية مملكة تونغا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو في منظمتنا. إن وجودها بيننا يعزز العالمية، وهي جوهر الأمم المتحدة.

ويشارك وفد بلدي في هذه الدورة وهو عاقد العزم على التفاوض وعلى الرغبة في التعاون اللذين اتسمت بهما دائما السياسة الخارجية للمكسيك. ونحن مقتنعون بأن المقترحات التي نطرحها والنتائج التي نحققها ستسهم في صياغة النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين؛ وسنكون مشاركين نشطين في المناقشة.

يبدو من الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نستعرض النظام الذي وضعناه في سان فرانسيسكو في ضوء خبرتنا طوال السنوات الأربع والخمسين الماضية والتقدم المحرز في مجال القانون الدولي. وفي ذلك الاستعراض، يجب أن نكفل أن تؤخذ في الاعتبار مصالح جميع الدول الأعضاء إعمالا لمبدأ الميثاق الذي يقضي بالمساواة السيادية بين الدول.

إن المكسيك تفخر بنظرتها التعددية. وبلدي يرى دائما الأمم المتحدة بأنها المحفل المثالي لاقتراح الحلول والاستراتيجيات المشتركة التي تمكّننا من مواجهة تحدياتنا الجماعية والتفاوض بشأنها والاتفاق عليها. إننا نحن المكسيكيين مقتنعون بأنه من المحتم ألا ندخر وسعا لجعل منظمتنا المحفل الرئيسي لتوليد سياسات شاملة، سياسات تكفل السلم والأمن الدائمين، والتنمية والرفاه لجميع الشعوب على الأرض.

وأمام الجمعية العامة في هذه الدورة - كما هو الحال في كل عام - جدول أعمال كبير ومتشعب. ولذلك أود أن أركز بياني على ثلاثة مواضيع أعتبرها ذات أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل المنظمة ومجتمع الأمم، وهي السلم والأمن العالميين، والتعاون الدولي في مجال الكوارث الطبيعية، والهيكل المالي للقرن الجديد.

إن ديباجة الميثاق والمادة الأولى منه تذكران أن المقاصد الرئيسية لشعوب الأمم المتحدة هي العيش معا في سلام وحل نزاعاتها دون اللجوء إلى استخدام القوة. وتحقيق تلك الأهداف هو ضماننا الوحيد إذا كنا نرنو إلى مجتمع دولي مستقر وآمن يعكس العلاقات الحميمة وحسن النية بين جميع الشعوب وجميع الدول.

ونحن نلاحظ بقلق متزايد أن الصراعات، بدلا من أن تختفي، تعددت وتغير طابعها كنتيجة لإعادة توزيع القوى في الساحة الدولية. واليوم نرى هذه المواجهات المنتشرة دوما هي مواجهات داخلية إلى حد كبير، وتفرض تحديات ضخمة على منظمة أقيمت لحل النزاعات بين الدول. إننا لا نزال نفتقر إلى مهام واضحة واتفاق محدد في الرأي على كيفية معالجة هذه الأمور. وهذا في كثير من الأحيان يفرق بيننا، ليس فيما يتعلق بالهدف النهائي وهو السلام - وإنما فيما يتعلق بوسائل تحقيقه. وفي ضوء عدم توفر تعاهد سياسي جديد يحظى بتأييد جميع أعضاء الأمم المتحدة، ستواصل المكسيك التمسك بالرأي القائل بأن البحث عن حلول للصراعات، سواء كانت داخلية أو دولية، يجب أن يكون متفقا مع ميثاق سان فرانسيسكو نصا وروحا. إن مبادئه لا يمكن أن تخضع لتفسيرات تختلف مع الظروف أو لأهواء منفردة. ولا يمكننا أن نسمح لسلطة أو مشروعية المنظمة أن تُضار. ولا يمكننا أن نقبل أعمالا تتناقض تناقضا صريحا مع ما اعتزمه المؤسسون، وتضعف حقوق مجتمع الدول.

إن المكسيك ترى دائما أن استخدام القوة، حتى وإن دفعت إليه دوافع إنسانية سامية، ليس حلا؛ بل على العكس من ذلك فإنه يولّد المزيد من عدم الاستقرار، والشك والعنف. لكن بلدي تمسك بضبط النفس عندما تصرف مجلس الأمن في امتثال تام للفصل السابع من الميثاق. وحتى مع ذلك، تؤكد الحكومة المكسيكية مجددا قيمة التسوية السلمية للنزاعات وترفض رفضا قاطعا وجود حق مزعوم في التدخل، وعلى وجه الخصوص عندما يدعى خارج إطار القانون الدولي.

هذا واحد من أكثر التحديات إلحاحا، التي يجب أن نواجهها ونحن نتحرك قدما نحو الألفية الجديدة. وبشكل أساسي، نحن نسعى إلى إعطاء الأمم المتحدة الدعم السياسي الذي يمكّنها من مواجهة التهديدات الجديدة للسلم والأمن بما يتفق مع الأفكار التي استلهمها واضعو ميثاق سان فرانسيسكو. وإذا فشلنا، فإننا نخاطر بالقضاء على أدوات التفاوض الدولية وبعمل ما نريد بالتحديد تجنبه: وهو إضعاف المنظمة.

لهذه الأسباب يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى أن تبدأ ممارسة التفكير الجماعي التي ستمكّننا من حل معضلة الأزمات الإنسانية التي تسببها صراعات داخلية من ناحية، وقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة من ناحية أخرى. وهذه يجب أن تكون ممارسة في التفكير العميق تقودنا إلى حلول دائمة، تحفظ السلم وتحمي الأرواح وحقوق الإنسان لمن تطالهم الصراعات، على حد سواء.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى موضوع آخر أعتبره مركزيا لمستقبل الأمم المتحدة: وهو التعاون الدولي في حالة الكوارث الطبيعية. إذ بالنظر إلى التكرار المؤسف للكوارث الطبيعية، من الملح أن نفكر في تقسيم دولي خلاق وفعال للعمل حتى لا تشكل استجابات البلدان والمناطق والمنظمات جهودا منفصلة أو إغاثة طارئة، بدلا من أن تشكل استراتيجية شاملة تسهم في تحقيق استقرار دائم.

لقد شهدنا جميعا الآثار المؤسفة للكوارث الطبيعية. والحالات التي وقعت مؤخرا تؤكد الحاجة الماسة إلى إنشاء آلية فعالة لمواجهة احتياجات السكان المتضررين بشكل أسرع وأكمل. وهذه الحالات تبين لنا أيضا أنه من الأساسي عند بداية وقوع المأساة تعبئة جهود دعم أوسع للإسهام في الإنعاش الكامل في أقرب وقت ممكن.

وعلى المستوى الإقليمي، اتخذت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي خطوات هامة تعد مثالا لتقسيم العمل الجديد المقترح للتعامل مع الكوارث الطبيعية. وفي الإعلان المتعلق بالتعاون الفني من أجل الوقاية من الكوارث الطبيعية وتقديم الإغاثة فيها، الصادر عن اجتماع القمة للآلية الدائمة للتشاور السياسي والتنسيق (مجموعة ريو) الذي عقد في مدينة المكسيك في شهر أيار/مايو، تعهدنا بالتزام "تعزيز التدابير الدائمة للتعاون الفني لكل مرحلة من مراحل الكوارث الطبيعية". وهذا يعد تقدما هاما في مجال التعاون الدولي. ويستهدف، ليس فقط إصلاح الضرر وإنما يتضمن أيضا تدابير وقائية، ويرمي إلى كفالة المساعدة في وقت الأزمة وخلال فترة التعمير.

كذلك قرر رؤساء دول أو حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والاتحاد الأوروبي، خلال مؤتمرهم، الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٠ في ريو دي جانيرو، بدء برنامج هام للتعاون في مجال الكوارث البيئية والطبيعية. وهدفه المساعدة على تحسين قدرة أضعف الدول في هاتين المنطقتين حتى يمكننا أن نقي من الكوارث ونتعامل معها. وبلوغا لهذه الغاية، اتفقوا على إنشاء نظام مناسب للمساعدة الدولية في جميع المراحل بدءا بالوقاية والإنذار المبكر حتى المساعدة والتخفيف في حالة الطوارئ، دون إهمال إعادة التأهيل وإعادة البناء.

ووفد بلدي مقتنع بأن هذه التجارب تستحق أن تدرسها هذه الجمعية حتى يمكن تقييم جدواها ونشرها في أنحاء العالم. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي في جعل هذه الاستراتيجية دولية. ومن الملح أن تكون لدينا قوائم وطنية بمنظمات الدفاع المدني مع قوائم حديثة لحصر الموارد المتاحة للمساعدة في حالات الكوارث، وكتيبات لإرشادنا في الإدارة الفعالة للتعاون الدولي. وبعبارة أخرى، يجب على المنظمة أن تستجيب فيما يتعلق بالجهات التي تقدم التعاون الدولي عندما تقع الكوارث الطبيعية، وما الذي ستقدمه، وكيف تقدمه.

وأخيرا، أود أن أشير إلى الهيكل الاقتصادي للقرن المقبل. فقبل عام، في نفس هذه الهيئة، أعلنت عن انشغال المكسيك بسبب العواقب الوخيمة للأزمات المالية على مجتمعاتنا. وفي ذلك الوقت، اقترحت أن تضطلع الدول الأعضاء، بتنسيق من جانب الأمين العام، بالتفكير في كيفية تحسين قدرتنا على الإنذار المبكر لكي نمنع ونواجه، في وقت مناسب، نشوب الأزمات المالية وتفشيّها. ووجدت هذه المبادرة دعما في القرار ١٧٢/٥٣، المعنون "الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة على البلدان النامية".

وبالتالي، اقترحنا على الأمين العام أن يضطلع بجهد على الصعيد الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كجزء من مجهود أوسع يشمل مناطق أخرى من بينها البلدان المتقدمة النمو والوكالات المالية الدولية.

وفي أوائل هذا الشهر، وبالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عقدنا اجتماعا في مكسيكو سيتي بعنوان "نحو نظام مالي دولي مستقر وقابل للتنبؤ به ويرتبط بالتنمية الاجتماعية". وشارك فيه مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى من بلدان منطقتنا، فضلا عن الاخصائيين وكبار المسؤولين في المؤسسات المتعددة الأطراف ممن يعملون في المجالين المالي والاجتماعي.

وفي ذلك الاجتماع، أجرينا تحليلا متعمقا للنظام المالي الدولي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية لشعوبنا. كما أكدنا من جديد اقتناعنا بأنه من الملح والضروري أن نحدد مشروع نظام مالي عالمي جديد يتضمن بُعدا اجتماعيا. وتمت إحاطة الأمين العام علما بنتائج هذا الاجتماع الإقليمي، وأود أن أشير إلى بعض منها.

أولا، أعربنا نحن المشتركين في هذا الاجتماع عن شواغلنا إزاء ما نلاحظه من اتجاه خطير للتواكل بمجرد التغلب على أكثر آثار الأزمة وضوحا. وبلدان المنطقة مقتنعة بأنه لا بد من تجديد الجهود الرامية إلى تدعيم النظام المالي العالمي، وقد أعدنا تأكيد التزامنا بالمشاركة مشاركة فعالة في هذه المهمة.

وثانيا، أكدنا الحاجة إلى نظام مالي دولي مستقر، وشفاف، وقابل للتنبؤ به، ومنظم، وآمن. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي لنا، نحن مختلف المشاركين، أن يقبل كل منا مسؤولياته الخاصة به، ويضطلع بها. وينبغي للوكالات المالية الدولية أن تعيد تصميم سياساتها بغية الاستجابة للتحديات الضخمة التي تصدر عن الأسواق المالية. فيجب عليها أن تستحدث آليات للإنذار المبكر، وأن توسع نطاق مواردها لكي تقدم المساعدة في الموعد المناسب وبالطريقة الواجبة للاقتصادات التي تتعرض للمشاكل. وعلى البلدان، بدورها، أن تلتزم باتباع سياسات للاقتصاد الكلي تؤدي إلى النمو والعدالة الاجتماعية. فلكي تعالج المشكلة، ينبغي لها أن تسلّم بالدور الذي يلعبه في الأزمة غياب الإشراف والتنظيم الواجبين من جانب النظم المصرفية الوطنية. إن النظام المصرفي القوي أساسي لحماية أي بلد من تحركات رأس المال بغرض المضاربة.

وثالثا، سلَّمنا بالآثار المدمرة التي تتركها الأزمات المالية على الحالة الاجتماعية وعلى توقعات التنمية في بلداننا. وفي هذا السياق، أعربنا عن الحاجة إلى التقدم صوب بناء هيكل مالي يوفق بين الاقتصاد والمجتمع وبين النظام المالي الدولي والتنمية الاجتماعية المستدامة. وأكدنا من جديد، في هذا الصدد، اقتناعنا المطلق بأن النمو المستدام أنجع وسيلة للإقلال من الإجحاف والفقر.

ورابعا، اتفقنا على أن الهدف النهائي لمصارف التنمية الدولية يجب أن يكون التنمية البشرية بذاتها. ورأينا أنه من الأمور الأساسية لهذه المؤسسات أن تعطي أولوية قصوى للدعم المالي الذي يرمي إلى تشكيل شبكات أساسية للحماية الاجتماعية في أوقات الأزمات، دون إغفال الأهداف الأوسع للنمو والتنمية.

وخامسا، اتفقنا على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور جوهري في تعزيز التنمية الاجتماعية المتكاملة من خلال التوصل إلى توافق دولي في الآراء يساعد على دعم، بل وإعادة بناء، النظام المالي العالمي. ومما يثلج صدورنا أن نعلم أنه سيجري في عام ٢٠٠١ عقد اجتماع رفيع المستوى، تحت إشراف الأمم المتحدة، يعنى بتمويل التنمية. وسيتيح ذلك فرصة مثالية للمعالجة الشاملة لمشكلة التنمية الاجتماعية والبشرية، بما في ذلك الجانب المالي لها.

وبالتالي، سنتابع نتائج وتوصيات الاجتماع المنعقد في المكسيك، وغيره من الاجتماعات والمنتديات لكي تسهم جميع الأطراف في تصميم النظام المالي للقرن الحادي والعشرين. وسنتابع عن كثب الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الاتجاه.

ولا بد للأمم المتحدة من أن تدعم موقفها وولايتها بوصفها المنتدى الرئيسي للمناقشة ولإيجاد حلول توفيقية تهدي أعمال المجتمع الدولي في مواجهة المشاكل والحالات التي تؤثر علينا جميعا. ومن الأساسي أن نواصل مهمة إنشاء منظمة أكثر ديمقراطية وشفافية تعكس تماما مصالح أعضائها وأهدافهم وتشكل منتدى يمثلهم جميعا تمثيلا حقيقيا. وإنني متأكد من أننا جميعا نريد أمما متحدة تسودها النزاهة والعدالة.

وإذ نتطلع إلى جمعية الألفية، يتعين علينا أن نواصل تعزيز التعاون والتقارب بين الدول لكي ندعم السلم والأمن، وندفع بنزع السلاح إلى الأمام، ونشجع التنمية، وندعم الكفاح ضد الفقر، ونكفل الاحترام الكامل للقانون الدولي.

وإذا كانت الأحداث الجارية على المسرح العالمي تجرفنا، فلا بد لنا من تدعيم إطار عملنا. إذا كان من الضروري إصلاح منظمتنا لكي نضمن فعالية أدائها، فلنفعل ذلك. ولكن، لنفعل ذلك بأسلوب جماعي، مع احترام المبدأ القانوني المتعلق بالمساواة بين الدول. فلا نسمح لهذه المنظمة بأن تفقد هيبتها أو نفوذها. ولن تتقاعس المكسيك عن التزامها بنص ميثاق سان فرنسيسكو وروحه. بل على العكس من ذلك، فإنها ستشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى ضمان حيوية الأمم المتحدة لكي تبني عالما أفضل من أجلنا ومن أجل الأجيال القادمة.

وهذا هو هدف المقترحات التي قدمتها باسم حكومة البلد الذي أتشرف بتمثيله.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي هو معالي السيد علي العطاس، وزير خارجية إندونيسيا.

السيد العطاس (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا، باسم وفد إندونيسيا، أن أهنئ زميلي وصديقي العزيز السيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ونحن واثقون من أننا، تحت قيادته، سنحقق تقدما كبيرا في أعمالنا.

وأود أن أقدم تقديرنا المخلص لسلفه، السيد ديدييه أوبيرتي، لإرشاده القدير لأعمالنا أثناء الدورة السابقة.

وأضم صوتي إلى أصوات سائر الأعضاء في الإشادة بأميننا العام على سعيه الدؤوب في سبيل تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وباسم حكومة إندونيسيا وشعبها أرحب بحرارة بكيريباس وناورو وتونغا على انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. ويتطلع وفد بلادي إلى العمل معها في تعاون وثيق.

في كل عام في مثل هذا الوقت، ومنذ ما يزيد على عقد من الزمان، حاولت من فوق هذه المنصة أن أعرض وجهة نظر إندونيسيا من حالة الشؤون العالمية والعلاقات الدولية. واليوم، بوسعي أن ألقي بيان السنة الماضية أو حتى البيان الذي أدليت به قبل ثلاث سنوات، دون أن يحدث ذلك اختلافا كبيرا، لأنه في واقع الأمر لم يكن هناك أي تغير له مغزى.

وصحيح أنه يوجد دائما عدد من التطورات الإيجابية وكان من بينها هذا العام مذكرة شرم الشيخ التي وقّعها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، والتي تحيي آمالنا في استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط التي خرجت عن مسارها. وهي تتضمن أيضا اتفاق لومي للسلام الخاص بسيراليون؛ والاتفاق الإطاري بشأن الصراع بين إريتريا وإثيوبيا؛ واتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وبعض التقدم في جهود التعمير في البوسنة والهرسك، وكسر الجمود في حادثة لوكيربي. وبالقرب منا، كان هناك توقيع اتفاقات ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩، التي تم التوصل إليها في نيويورك، ومثّل تنفيذ الاستفتاء الشعبي في تيمور الشرقية تطورا إيجابيا هاما، وقد كانت نتيجته، بكل أسف، مشوبة بالعنف. وكلها خطوات مشجعة في الرحلة الطويلة المفضية إلى حلول عادلة ودائمة.

وفي الميدان الاقتصادي، بدأت ثقة المستثمرين تعود شيئا فشيئا إلى الاقتصادات الآسيوية التي ضربتها بشدة الأزمة المالية والاقتصادية. وعودة الثقة هذه والدلائل الإيجابية التي ظهرت في الاقتصادات المتضررة، مثل استقرار أسعار العملات، وانخفاض أسعار الفائدة، يمكن أن تكون المؤشرات الثابتة الأولى للانتعاش. وفي الآونة الأخيرة، قررت مجموعة الثمانية تخفيف عبء الديون عن كاهل أفقر البلدان بتوسيع نطاق المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذا سيساعد أفقر البلدان على وضع أقدامها مرة أخرى على طريق التنمية.

ومع ذلك، لا يزال عالمنا، أساسا، عالما وحشيا قاسيا. ففي أماكن عديدة يدوم العنف الغاشم والصراعات المسلحة، وهذا يجلب معه كوارث إنسانية في معظم الأحوال. وعلى الرغم من وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم، لا يزال الصرب والكوسوفار الألبان يتبادلون إطلاق النار في كوسوفو. وفي أفغانستان تخلى الخصوم عن الحوار، وعادت الفصائل المتحاربة مرة أخرى إلى أرض المعارك. وفي جنوب آسيا ثمة وقف مقلقل لإطلاق النار يسود خط المراقبة بين دولتين جارتين تمتلكان قدرة تصنيع الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، ففي المناطق النائية والعشوائية في العالم النامي، وفي أحياء الأقليات

في البلدان الصناعية يخوض مئات الملائيين حربا يائسة ضد الفقر والجهل والمرض. ولم يتحقق حتى الآن الأمل الذي نتشاطره جميعا، الأمل الذي ما زلنا نتشبث به طوال قرن تقريبا.

قبل مائة عام، كانت الكهرباء قد بدأت لتوها تضيء مدن العالم، وكان التصنيع التجاري لعربات بلا أحصنة قد بدأ لتوه، وكان رواد السفر جوا يقلعون في طائرات بدائية. ولكن لم يكن هناك شك حتى آنذاك أن بين أيدي البشرية قوة هائلة تسمى العلم والتكنولوجيا. وكان واضحا حتى في ذلك الوقت أن الاستخدام الحكيم لتلك القوة يمكن أن يحسم مشكلة الفقر الذي قبله وعاناه أناس آلاف السنين باعتباره جزءا لا مفر منه من الظروف الإنسانية.

ومنذ ذلك الحين، بكل أسف، استخدمت تلك القوة، بدلا من ذلك، لتعظيم قدرة الإنسان على القتل والتدمير. وقد ظهرت تلك القدرة الرهيبة بوضوح في حربين عالميتين سوت بالأرض مدنا بكاملها وأهلكت الجزء الأعظم من السكان في أوروبا وآسيا. وفي أوقات السلم، مكّنت العلوم والتكنولوجيا جزءا من البشر من اعتماد أسلوب حياة غير مسؤول، وأنماط من الإنتاج والاستهلاك تخرب البيئة الهشة في هذا الكوكب، وتركت الملايين في براثن الفقر، وقد دفعتهم غصات الجوع إلى تمزيق بيئتهم في محاولة يائسة للبقاء على قيد الحياة.

وقبل خمسة عقود، كان الجنس البشري يتأرجح على حافة محرقة نووية، ولكننا تمكنّا من تأجيل النهاية الفعلية للتاريخ، لأنه كان بيننا وبين شفا الكارثة ذلك الإنجاز الساطع الوحيد الذي حققته البشرية في قرن يموج بالعنف، ألا وهو الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة التي أسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية بوصفها محفلا لحفظ الأمن وحسم الصراعات وخدمة التنمية، ومهما كانت عيوبها، هي قمة نتاج العقل البشري.

وحتى إن لم تكن قد أوفت بوعدها الأسمى ألا وهو السلام العالمي، ولا كبحت بشكل ملموس من جماح الفقر، فقد تمكنت من إنقاذنا من فظائع حرب عالمية أخرى تخاض بالأسلحة النووية. وهي، إلى جانب وكالاتها المتخصصة والمؤسسات المرتبطة بها، تضطلع بعدد هائل من الأنشطة دعما للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وهذه الأنشطة تؤثر على كل جانب من حياة الناس في كل مكان في العالم، وهكذا تبقي على آمالهم حية.

إلا أنه حتى أداة خلاصنا ذاتها لم تنج من طيشنا: فقد تركنا الأمم المتحدة عرضة للإفلاس في وقت يُطلب منها المزيد والمزيد بوصفها الآلية المركزية والعامل الحفاز للتعاون المتعدد الأطراف. وكان ينبغي لأجهزتها أن تعمل معا في تناسق، ويكمل كل منها الآخر: وبدلا من ذلك ها نحن نشهد مجلس أمن - عندما لا يكون مشلولا بفعل حق نقض يمارسه عضو دائم - يغامر بالاستيلاء على أعمال أجهزة أخرى للأمم المتحدة، في ميادين مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والمعونة الإنسانية. والحقيقة المؤسفة هي أن العلل التي انتابت العلاقات الدولية كالظلم والخلل والتمييز، والتي كان من المفترض أن تعالجها الأمم المتحدة، انتقلت عدواها إلى أجهزة الأمم المتحدة ذاتها وعملياتها الحيوية.

وهذا لا يصدق فحسب على الأمم المتحدة ذاتها، بل يصدق أيضا على المؤسسات المتعددة الأطراف المرتبطة بها. وهذا هو السبب الذي جعل من الصعوبة بمكان إصلاح الأمم المتحدة وتمكينها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، ومن الصعب أيضا جعل عضوية مجلس الأمن تعبّر بحق عن الواقع السياسي والاقتصادي والديمغرافي في عالم اليوم.

وعلى الرغم من أن عمل مجلس الأمن ينصب على حالات الصراع التي يحدث معظمها في العالم النامي، فمن دواعي الأسى أن البلدان النامية ناقصة التمثيل في المجلس.

وللسبب ذاته، لم يحقق نزع السلاح النووي تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة. والواقع أن سباق الأسلحة زاد عندما ظلت البلدان تسعى إلى المشاركة في المزايا المشكوك فيها للانضمام إلى دول الأسلحة النووية. وهكذا يبقى العالم في خطر التدمير الذاتي النووي.

وتسود نفس الحالة في المحافل الاقتصادية المتعددة الأطراف. فقد أصابتها أيضا جوانب الإجحاف والخلل التي كان المقصود تصحيحها. وقد أدى إدخال القضايا الاجتماعية غير الهامة والتركيز غير الضروري على الأسواق في هذه المحافل إلى إهمال القضايا الإنمائية الرئيسية، مثل التعاون الدولي لأغراض التنمية، وضرورة التدفقات المالية غير التجارية والحاجة إلى المعاملة التفضيلية بالنسبة للبلدان النامية.

وهكذا تأكد البرنامج الدولي برغبة البلدان المتقدمة النمو في فتح الأبواب لاستثماراتها الأجنبية، وتدفقات

رأس المال الخاص والصادرات. وأدى هذا إلى كسوف التنمية كهدف مشترك ومسؤولية مشتركة للدول المتقدمة النمو والنامية. وولد ميلا إلى نسيان الالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية بشأن البيئة والتنمية، والمرأة والتنمية، والمأوى والأغذية.

ومنذ ما يزيد على عقد، ومع كسر حواجز الحرب الباردة، أطلق العلم والتكنولوجيا قوة العولمة الرهيبة. وكان يمكن لهذه القوة العمياء أن تعمل كأداة رئيسية لبشرية موحدة في هجوم حاسم ضد المشاكل العالمية للفقر والتخلف. وكان بوسعنا أن ندرجها لتمكين الناس في كل مكان والعمل بذلك على توسيع نطاق المشاركة في الحكم والمبادرات المنتجة. ولكن الاقتصادات الأضعف تـُركت، على أفضل الأحوال، لرحمة السوق الهشة. وفي أسوأ الأحوال استخدم الأقوياء العولمة لتأكيد مزاياهم على الضعفاء موسعين الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وبعد كل هذا ماذا نستطيع أن نقوله لتلخيص مرور ١٠٠ عام؟ فإذا كان التقدم يعني الذهاب إلى القمر واستكشاف الفضاء الخارجي؛ وإذا كان يعني الحركة السريعة للنقود والسلع والناس من قارة إلى أخرى، وإرسال مبادرات شخصية للآلات الذكية، نكون عندئذ قد أحرزنا بعض التقدم. لكنه إذا كان يعني غزو الفقر وترويض الولع البشري بالصراع والعنف، وضمان الإدامة طويلة الأجل للحياة البشرية، فإنني أخشى من أننا ربما ندخل الألفية الجديدة ليس بأفضل كثيرا مما كنا عليه منذ قرن.

ولا تكمن مأساتنا في جهلنا وإنما في ضياع حكمتنا. والحقيقة أننا نعرف الحلول لمشاكلنا. ونحن نعرف نوع المشاركة اللازمة لمعالجة مشاكل الفقر والتخلف. ولقد أوضحنا التدابير العالمية للبدء من أجل منع تآكل بيئتنا بصورة لا رجعة فيها. ونحن على وعي بما يتطلبه الانتقال إلى الأمام ببرنامج نزع السلاح؛ وما نوع التمثيل في مجلس الأمن الذي يجعله أداة حقيقية للمجتمع الدولي ككل.

ولكننا لا نقوم بالتحركات الحاسمة الضرورية لأن هذه التحركات تتطلب التغيير - التغيير العميق والجذري. ويجب أن يكون هناك تغيير ليس فقط في طرقنا وإنما أيضا في الطريقة التي ننظر بها إلى العالم، الطريقة التي ننظر بها إلى بعضنا البعض وإلى أنفسنا. وإن المناقشات الممتدة في هذه الجمعية العامة، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي مؤتمر نزع السلاح وفي محافل أخرى كثيرة هي في الواقع تردد طويل واحد.

ونحن في إندونيسيا نعلم مدى الصعوبة التي يمكن أن يكون عليها أي نوع من التغيير. وردا على الأزمة المالية والاقتصادية الآسيوية وكذلك على تأثيرها الاجتماعي والسياسي بدأنا بإصلاح مؤسساتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويجري إصدار قوانين جديدة، وتجري تجربة طرق جديدة، لإعطاء شعبنا أوسع فرصة للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياته، وتمهيد ساحات الممارسة الاقتصادية وكسب ثقة شركائنا الأجانب.

وألقت الحكومة نظرة طويلة وجادة على نفسها ومسؤولياتها اليوم. وفي قضية تيمور الشرقية تغيرت مسؤوليتنا. ومنذ أربعة وعشرين عاما، تمثلت مسؤوليتنا في قبول الإقليم كمقاطعة من جمهوريتنا لمنع وقوع مجزرة قتل الأشقاء بعد عملية إنهاء الاستعمار التي تمت بصورة مأساوية؛ وفي تحقيق رغبة أغلبية سكان تيمور الشرقية في ذلك الوقت للسعي إلى الحرية والملاذ من خلال التكامل مع جمهوريتنا؛ وفي المساهمة في أمن واستقرار منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولقد قبلنا تلك المسؤولية والعبء الإضافي على الرغم من أننا لم ندع قط أي حق في نصف الجزيرة هذه لأنها لم تكن جزءا من جزر الإندنيز الشرقية الهولندية التي نشأت منها الأمة الإندونيسية. واليوم تتمثل مسؤوليتنا والتزامنا في المساعدة على جعل الوفاء بالإرادة التي أعرب عنها مجددا أغلبية التيموريين الشرقيين للبحث عن مصير جديد خارج الجمهورية الإندونيسية أمرا ممكنا. وسوف نتقيد بهذه المسؤولية والالتزام ونضمن في الوقت ذاته أن عملية فصل الطرق سوف تسير بصورة شريفة وسلمية وودية.

وفي عملية التغيير هذه، ليس فقط في تيمور الشرقية وإنما أيضا في جميع أرجاء حياتنا القومية وفي علاقاتنا مع أصدقائنا، لم يكن لدينا وقت سهل. ولقد حصلنا على أكثر من نصيبنا من النكسات، وكان علينا أن نستجمع شجاعتنا للتماسك، وللبدء من جديد عند الضرورة، لأنه لا يوجد بديل مقبول لشعبنا. ونحن نتضرع إلى الله لأن يمنحنا الشجاعة في التغيير وليس لأنفسنا فقط.

وإن إيجاد حلول للمشاكل العالمية لعصرنا يتطلب جلدا من جانب الدول القوية بدرجة تكفي لكسر طوق الشكوك والتحيزات والسفسطة واللامبالاة التي تصلدت مع مرور العقود. ويعني هذا الشجاعة لاتخاذ الإجراء حيث لم

نقدم سوى التملق. كما أنه يعني الشجاعة بالاعتراف بأن كثيرا من مشاكلنا معقدة وتتطلب منا من الإبداع أكثر مما أظهرناه حتى الآن.

وعلى سبيل المثال، نحن نقر تماما بأنه لا ينبغي تحمل الانتهاكات الضخمة والمنتظمة لحقوق الإنسان، أو التغاضي عنها، حيثما تحدث. ولكننا لا يمكن أن نوافق على أنه لا يمكن حل هذه المشكلة إلا عن طريق التضحية بمبدأ السيادة الوطنية والمساواة السيادية بين الدول. ويجب أن يكون هناك حل لا يهدد أو يدمر المبدأ الذي تأسست عليه الأمم المتحدة ذاتها. فلتكن لدينا الشجاعة الفكرية للبحث عن حل ولنكن راغبين في بذل أية تضحية للحصول عليه، باستثناء التضحية بمبادئنا.

وإذا انتابت السخرية الكثير منا، فإنني أعتقد أن السبب في ذلك ليس الغطرسة ولكنه الخوف من نتائج التغيير، أو ضياع بعض المزايا أو الامتيازات مقابل غيرها، أو بسبب الخوف من العبث والفشل. ونحن نستطيع التغلب على هذه المخاوف لأنها ليست سوى ظلال على الحائط؛ وليس لها كيان. وستكون هناك جوانب فشل، وستكون هناك نكسات، ولكن إذا كان ما عزمنا على القيام به ذا قيمة، ولا يوجد أقيم من استمرار البشرية، فإننا سوف ننجح.

ودعونا نتصرف الآن جميعا بما ينسجم مع التزاماتنا بميثاق الأمم المتحدة؛ وبمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ وببرنامج القرن ٢١؛ وبجولة أوروغواي ومنظمة التجارة العالمية؛ وبجميع الاتفاقات المتعلقة بالتدفقات المالية الدولية لأغراض التنمية؛ وبشأن التعاون في حقوق الإنسان؛ وبشأن القضاء على جميع أشكال التمييز. ولا يمكننا جعل كل هذه تثمر في يوم واحد، وبعضها ليس حتى في عقد كامل، ولكننا إذا قمنا جميعا بذلك اليوم، سيكون هذا كافيا للبداية به.

وإذا واصلنا البناء على هذا لتحقيق شيء ذي أهمية، فإننا نولد التشجيع. ونحن نضيف إلى رصيد الشجاعة الذي يحتاجه العالم ليصبح عالما أفضل. ورصيد الشجاعة هذا هو كل ما تحتاج إليه البشرية للدخول بصورة ميمونة إلى الألفية القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لوزير خارجية جمهورية تركيا، معالي السيد إسماعيل سيم.

السيد سيم (تركيا) (تكلم بالانكليزية): سيادة الرئيس، إن دورة الجمعية العامة التي ترأسونها هي آخر دورة تعقد في هذا القرن. فنحن على وشك أن نفتح صفحة جديدة في التاريخ. ولذا فهذا وقت للتأمل، وقت لحصد محصولنا وبيان استنتاجاتنا. وهو أيضا وقت لإعادة ترتيب أهدافنا وأولوياتنا وبرامجنا للقرن المقبل.

ولذلك فثمة موضوع يتكرر طوال هذه الدورة. ونسعى جميعا إلى تقييم ما أنجزناه ومواطن فشلنا في القرن العشرين. وإذا نظرنا إلى الوراء، إلى أدائنا فإننا نلاحظ أن في كل قصة نجاح كانت لنا أيضا عثرات إلى حد ما.

فقد شهد القرن العشرون تقدما علميا غير مسبوق. غير أن هذه الإنجازات لم تسخر لمجرد النهوض بقضية الإنسان وتحسين نوعية معيشته. وإنما استعملت هذه المستحدثات العلمية والتكنولوجية، بقدر كبير، أدوات لتدمير الحياة. فعلى مدى القرن حدث تراكم هائل في الثروة. ولكن أغلبية سكان العالم محرومة من هذه الثروة. ولا يزال الفقر، بل وأحيانا الجوع، هو قدرها.

وأوجد هذا القرن إنجازات فكرية هائلة وعمقا في الفكر. ولكنه كان أيضا مسرح الإيديولوجيات الممسوخة التي تولد عنها الطغيان، والتي شجعت أحيانا على ممارسات من قبيل التطهير العرقي. وبعبارة أخرى، فبينما أوجد القرن العشرون تكنولوجيا وولد ثروات مادية وفكرية، فإنه لم يستطع تنظيم وسائل وضعها بالكامل في خدمة البشرية برمتها. هذا هو قصورنا. وهذا هو التحدي الذي نواجهه. وهذا هو ما يجب التغلب عليه.

إن القضايا العالمية التي نواجهها، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والبيئية سوف تتطلب من الآن فصاعدا مزيدا من تكثيف جهودنا المتضافرة. ولكون الأمم المتحدة المحفل الرئيسي للتعاون الدولي، فإنها ستواصل وضعها كمركز الاتصال لكل مساعينا الجماعية.

والثروة من الخبرات التي تراكمت لدى الأمم المتحدة، إلى جانب خطط العمل التي استنبطتها للتصدي للتحديات التي نواجهها، يجب أن تستخدم الآن بمزيد من الفعالية. وينبغي لمؤتمر قمة الألفية الذي يعقد في العام المقبل أن يوفر التوجيهات اللازمة لعمل موجوداتنا بمزيد من الكفاءة في القرن الحادي والعشرين.

ومنذ ما يزيد قليلا عن شهر أصاب شمال غرب تركيا واحد من أشد الزلازل فتكا خلال قرن. وهذه هي أكثر مناطق بلدي اكتظاظا بالسكان. وراح ضحية الزلزال أكثر من ١٥٠٠٠ نسمة وجرح ثلاثة أمثالهم. وترك الزلزال نحو نصف مليون شخص بلا مأوى. ولا شك أننا استمدينا عزما كبيرا من التضامن المثالي والاستجابة السريعة من المجتمع الدولي. لقد عملت أفضل خصال الطبيعة البشرية عملها مثل تقاسم مصائب الآخرين ومد يد المساعدة في اندمال الجروح وإعادة البناء.

وأود أن أعرب عن امتنان حكومة وشعب تركيا لجميع الأعضاء وللمجتمع الدولي ولمنظومة الأمم المتحدة فضلا عن العديد من المتطوعين والأفراد الذين وقفوا إلى جانبنا في أشد الساعات بلاء.

ونحن نعرب عن عميق مشاعر التعاطف والتضامن مع المتضررين من الزلزال قرب تايبيه. ونرى في مواجهة موجة الزلازل الأخيرة أن هذه المنظمة تستطيع اتخاذ خطوة أخرى في مسألة الكوارث الطبيعية. وهذا يتمشى مع الدور الأكبر للأمم المتحدة في حياتنا. ولهذا السبب فإن بلدي مع جارتنا، اليونان التي عانت أيضا من مصيبة مماثلة مؤخرا، يعرض مشروع قرار على الجمعية العامة. وهذا ما أعلنه بفصاحة نظيري اليوناني، جورج باباندريو بالأمس في الجمعية العامة ونرجو أن ينال المشروع تأييد الأعضاء.

وتتطلع تركيا، ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين، إلى تعزيز إسهامها في السلام والاستقرار الدوليين. ومن فوق بؤرة أوراسيا ترنو إلى توسيع نطاق التعاون والازدهار، وهي تواصل دورها التقليدي في الربط بين القارات والحضارات.

وعلى وجه أكثر تحديدا فإن تركيا مشتركة بنشاط في الجهود الرامية إلى ضمان السلام والاستقرار في البلقان والشرق الأوسط ومنطقة جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. كما نشترك في جهودها للتنمية الديمقراطية والاقتصادية. وتحظى تركيا بإمكانات هائلة من الأواصر التاريخية والثقافية مع كثير من البلدان في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وسوف نعمل من أجل حل الصراعات المختلفة في المنطقة، ونواصل تعزيز العلاقات الوطيدة دائما معها كلها.

ومن الممكن أن يقود التعاون سريعا شعوب هذه المنطقة إلى مراتب أعلى من الثروة والرخاء. ومن المؤكد أن آسيا الوسطى سوف تشهد تنمية اقتصادية هائلة نظرا لثراء مواردها البشرية والطبيعية. وتركيا بحكم موقعها في محور المنطقة ستصبح محطة للطاقة تربط بأكثر من طريق بين الثروة والموارد في أوراسيا. ونحن نرى المشاريع الكبرى في القرن المقبل تتحقق في بلدنا ومنطقتنا.

ونحن ملتزمون برؤى مستقبل سلمي وديمقراطي ومزدهر في جنوب شرق أوروبا. وسنواصل تقديم مواردنا ومساهماتنا لتحقيق هذه الغاية. وأصبحت الحاجة واضحة إلى استقرار واسع النطاق طويل الأمد وإلى برامج للتعمير من أجل المنطقة بأسرها وبصورة أكثر الحاحا من أجل كوسوفو. ولذا نرحب بتحالف الاستقرار من أجل جنوب شرق أوروبا. ومن المهم في هذا السياق أن تنفذ بالكامل الاتفاقات والترتيبات الخاصة بكوسوفو مع استمرار تقديم الدعم والمساعدة إلى ألبانيا ومقدونيا.

وحيث أن جروح المأساة البوسنية لن تلتئم بعد، فإنه يجب التقيد بأحكام اتفاق دايتون للسلام وتنفيذها على نحو صارم.

والمآسي التي شهدتها منطقة البلقان علمتنا أن نلتزم الحذر المطلق وأن نتحلى بالتوازن لدى التصدي للصراع، سواء كان إثنيا أو خلافه. وليس لدينا من الترف ما يجعلنا نتصرف استنادا إلى ذاكرة انتقائية أو تفصيلات منحازة. وليس بمستطاعنا أن نفرض حلولا لا تتماشى مع الوقائع أو مع تطلعات الشعوب المعنية.

وثمة حالة تعد مثالا على ذلك هي قبرص. فحتى عام ١٩٧٤، عانى القبارصة الأتراك الكثير من أجل حماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة. ولا مجال للعودة إلى تلك الأيام المظلمة. وأي حل توافقي يكون عادلا ودائما في قبرص اليوم لا يمكن أن يستند إلا إلى الوقائع القائمة. فهناك شعبان منفصلان، وهناك دولتان منفصلتان في قبرص. وهاتان الدولتان ينبغي أن تكون لهما القدرة على حل خلافاتهما من خلال إرادتهما الحرة. وفي غضون ذلك، يمكن اتخاذ خطوات لتحسين المناخ بين الجانبين من خلال رفع الحظر الظالم المفروض على القبارصة الأتراك ومن خلال اعتماد تدابير لا تشجع على المواجهة، كما اقترح الأمين العام.

ومن جانبنا نعتقد أن مقترح الفدرالية يوفر الأساس لإيجاد تسوية واقعية وناجعة في قبرص.

ولقد شجعتنا التطورات الأخيرة التي شهدتها عملية السلام في الشرق الأوسط. وحالما يعم السلام والتفاهم المتبادل ربوع هذه المنطقة فإننا نعتقد أن جميع الأمم ستظهر بصورة كاملة ما لديها من قدرات اقتصادية هامة وحكمة. وسيواصل بلدي تقديم دعمه النشط لتحقيق هدف التوصل إلى سلام وأمن دائمين في الشرق الأوسط.

وفي أعقاب تبادل رسائل مع نظيري اليوناني، جورج باباندريو، قبل ثلاثة شهور، فإن بلدينا، تركيا واليونان بدأتا بإنشاء لجان مشتركة تعمل على مسائل محددة. ومنذ ذلك الحين، فإن مسؤولين رفيعي المستوى من وزارتي الخارجية قاموا بعقد جولتين من الاجتماعات واستكشفوا إمكانات تشجيع التعاون. وأنيطت باللجان مهام العمل في مجالات السياحة والبيئة والتجارة والثقافة والتعاون الاقتصادي ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات والإرهاب.

ووافق الجانبان على وجود مجال لتحقيق مزيد من التعاون في هذه المجالات وحددا مشروعات محددة تنفذ لهذا الغرض. وتمتلك تركيا الإرادة لنقل هذه العملية إلى مجالات أخرى من مجالات تعاوننا. وفي أعقاب الزلازل الذي حل بالبلدين، فإن ما ظهر من تعاطف وتضامن من جانب الشعبين التركي واليوناني دلل على أن الشعبين لن يقبلان أن تكون المواجهة والتوتر طريقة حياة، وإنهما يفضلان الصداقة. وهذه الرسالة القوية من شعبينا ستساعد حكومتينا على السير قدما بثقة أكبر.

وهذا العام ستستضيف تركيا آخر مؤتمر للقمة في هذا القرن. ومؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في اسطنبول في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سيعد الساحة لاتخاذ قرارات هامة. وسيكون للنتائج التي سيسفر عنها دور هام في تشكيل هيكل الأمن والتعاون في الخارطة الأوروآسيوية.

وتصميمنا السياسي على النهوض بالسلام والاستقرار على طول هذا الأفق الواسع معلن رسميا. ونظرا لتوافر الفرصة، فإننا على استعداد للاضطلاع بمسؤوليات أكبر.

وقدمت تركيا ترشيحها للعضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٢. ونود أن نسهم في صنع الألفية الجديدة كعضو في المجلس. وإننا نطلب إلى الأعضاء تأييدنا.

والدرس الذي لا بد من استقائه من القرن العشرين ينبغي أن يتمثل في إعطاء الأولوية القصوى لحماية كرامة البشرية وتعزيز نوعية الحياة. وسواء تعلق الأمر بوقف العدوان، ومنع ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، وتطهير المجتمعات من الاتجاهات العنصرية وكره الأجانب أو التعصب الثقافي والديني، ومكافحة الإرهاب الدولي، وتقديم المعونة الإنسانية، وسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء أو ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فإنه ينبغي لنا أن نتصرف كائتلاف دولي - أي كأمم متحدة.

فلنجعل القرن الحادي والعشرين العصر الجديد للأمم المتحدة من أجل حقبة أكثر إنسانية وازدهارا للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية رومانيا، معالي السيد أندريه غابرييل بليسو.

السيد بليسو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أتوجه بأحر تهاني لرئيسنا المنتخب الجديد للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

كذلك أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن مدى ما ندين به من امتنان للرئيس الذي انتهت ولايته، السيد ديدييه أوبيرتي، على قيادته القديرة لمداولات الدورة السابقة للجمعية العامة.

وأرحب بالأعضاء القادمين حديثا إلى أسرة الأمم المتحدة، تونغا وكيريباس وناورو.

ولم تكن هذه السنة سهلة بالنسبة لأميننا العام. ونحن جميعا نقدر حكمته وما لديه من حس في التوازن وهو يدير دفة عملية إصلاح الأمم المتحدة ذاتها بيد ثابتة في وقت تشهد فيه الساحة الدولية تغيرات كبيرة.

إن العولمة، سواء شئنا أم أبينا، قد حلت بنا. وقد لا يكون هناك تعريف مُرض لها، إلا أننا جميعا نشعر بآثارها: فهي منتشرة؛ ولا تكاد تدرك أو تدرك بعض الشيء؛ وتسبب الشعور بالانزعاج؛ وأحيانا تكون غير مؤاتية؛ وفوق كل شيء، تمثل تحديا.

إن نهاية ألفية وحلول أخرى جديدة وقت مناسب للتأمل. ولا يتعلق الأمر فقط بمواجهة علة الألفية التي قد تسبب الفوضى في حواسيبنا؛ إنما يتعلق باستخدام عبارة الأمين العام المنمقة جدا - "لحظة أخاذة على نحو عميق الدلالة". وليس من واجبي الرد على التساؤل أين نحن وإلى أين نتجه، فالحكمة الجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مستعينة بالأوساط الأكاديمية وكما نأمل أيضا، بالمجتمع المدني، ستعنى بالرد على ذلك التساؤل في مؤتمر قمة الألفية في السنة المقبلة. وفي رأيي أنه لا بد لنا من أن نأخذ ذلك الحدث على محمل الجد، فعلى الرغم من أن لدينا الكثير مما يدعو للاحتفال، لا يزال علينا القيام بالكثير أيضا، بهمة وبطريقة عملية وبفعالية.

إن العولمة، شأنها شأن الأشياء الجيدة كلها، تخلف آثارا مفيدة، وأيضا كما يحدث في غالبية الأشياء الجيدة، لا توزع تلك الفوائد بالتساوي: فمن هم مستعدون على نحو أفضل لمواجهة تحدي التحول إلى العولمة سيجنون ثمارها أسرع من غيرهم، في حين أن من ينقصهم الاستعداد سيتعين عليهم بذل جهد أكبر. وما أعنيه هو أننا في أثناء كلامنا عن العولمة لا يجب أن نتمادى في إطلاق الشعارات والمبالغة في الإعراب عن الإعجاب. فالعولمة تنطوي على فوائد عظيمة، بيد أنها أيضا لا تخلو من المخاطر. ولا ينبغي لنا أن ننسى أن قرننا قد شهد أول الأمر الجانب المظلم من العولمة، أي الحرب العالمية. ولحسن الطالع، فإن العولمة يمكنها أيضا - وبالمعنى الإيجابي - أن تمنع الصراعات من أن تصبح مزمنة، لأن العالم يعلم فورا بأي نزاع ويحشد كل الطاقات المتاحة لتحديد الحلول وتنفيذها.

والعماد الأخلاقي للعولمة يسمى التضامن. وبوسع المرء أن يقول إن الأمم المتحدة في هياكلها نفسها وأهدافها توقعت حدوث العولمة، فالأمم المتحدة ما هي إلا تضامن يتخذ الطابع المؤسسي، والانتماء إلى هذه المنظمة يعني جعل التضامن معيار السلوك الأفضل. فالتضامن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؛ والتضامن الثقافي وبين الأعراق والتضامن الإقليمي؛ والتضامن النابع من احترام القيم والذي ينمو بحسن النية والإخلاص - هذه هي الأخلاق التي نتمنى أن تسود في الألفية المقبلة.

وينبغي أن يكون واضحا أن الفرد لا بد من أن يستفيد بالضرورة من أي شكل من أشكال التضامن، فالمنظمات الدولية والدول والحكومات لا يمكنها اكتساب المشروعية ولا يمكن الحكم عليها بغير أثرها على مصير الأفراد. والرجل الحقيقي أو المرأة الحقيقية، وليس الجنس البشري بمفهومه العام، والقيم التي تجسدها السلالة البشرية، بدلا عن المشاريع التي تخدم ذاتها، الموضوع الحقيقي للسياسة.

وطريقة التفكير هذه أثارت مؤخرا مسألة التدخل الإنساني، وحقوق الإنسان، وإصلاح نظام القانون الدولي. وهذه مسألة حساسة ومحفوفة بالعثرات. فهناك من يقولون بأننا لا يجب أن نقبل بالتجاوز القانوني بذريعة التدخل الإنساني. وهذا صحيح. وعلى نفس المنوال، هناك من يقولون إننا لا يجب أن نقبل بالظلم الاجتماعي أو الجريمة بحجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية. ومما لا شك فيه أن احترام حقوق الإنسان يقع أساسا على عاتق الحكومات الوطنية ومؤسسات الدول. ولكن، إذا لم تقم الحكومات ومؤسسات الدول بتلك المهمة، ينبغي أن تكون هناك أداة قادرة على إنفاذ احترام المعايير الدولية وليس من أداة لذلك أفضل من الأمم المتحدة.

إن منع الصراعات عملية معقدة. وللأسف، لا يتوفر لدينا دائما الوقت للعمل على نحو بارع ومبدع. ونحن لا نقوم بما فيه الكفاية في ميدان التعليم فيما يتعلق بترسيخ قيم احترام سلامة الفرد وحقه أو حقها في الاختلاف. ونحن لا نفهم دائما وقبل فوات الأوان أن الطريقة المثلى لمكافحة الحروب والعنف تتمثل في مكافحة الفقر. ولا نعلم دائما كيف نميز بين المناورات السياسية والمصلحة العامة، وبين الغيرة الوطنية والمبادئ المقبولة عالميا. ويجب أن نمعن التفكير في هذه الأمور ليس فقط عند تفجر الأزمات وإنما دائما وبهدوء وصفاء ذهن. وليست من طريقة بسيطة للتعامل مع الأمور المعقدة. فذلك يتطلب رؤية وبصيرة مستنيرة وتخطيطا دقيقا وعملا شاقا.

إن التغيرات الثورية التي طرأت خلال العشر سنوات الماضية في أوروبا الوسطى والشرقية وعملية التحول التي تلتها ركزت بصفة أساسية على القيم - مثل التعددية السياسية، والديمقراطية البرلمانية، والفصل بين السلطات، والحرية الفردية، واقتصاد السوق، وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق من ينتمون إلى أقليات عرقية أو دينية أو غير ذلك من الأقليات. وقد سادت تلك القيم لأنها صحيحة، ولأنها ظلت باقية في قلوبنا وعقولنا خلال عقود من الاضطهاد الشيوعي الاستبدادي، ولأن الغالبية العظمى من الناس في بلداننا آمنت بها.

إلا أن القيم المشتركة نفسها لا تكفي لبناء مجتمع ديمقراطي مزدهر حقا، فهي بحاجة إلى أن تدعم بطائفة متسقة بالقدر نفسه من المؤسسات المصممة لخدمة تلك القيم وتنفيذها فعليا. إن القيم والمؤسسات مرتبطة على نحو لا انفكاك منه بالديمقراطيات الناجحة، ومن هذا الارتباط تحديدا ينشأ العنصر الذي لا غنى عنه لإحراز المزيد من التقدم، ألا وهو القيادة. وهذا هو باختصار مضمون الحكم السليم. ونحن نذكر هنا بالفكرة القائلة بأن

"الشيء المهم بالنسبة للحكومات هو ألا تفعل الأشياء التي يفعلها الأفراد بالفعل، وأن تفعلها على نحو أفضل قليلا أو أسوأ قليلا، وإنما المهم أن تفعل الأشياء التي لا يقوم بها أحد حاليا على الإطلاق". (جون مينارد كينيس، "نهاية سياسة عدم التدخل")

ونحن، في رومانيا، شأننا إلى حد كبير شأن البلدان الأخرى في وسط وشرق أوروبا، تعلمنا ولا نزال نتعلم تلك الحقيقة البسيطة بعد معاناة في عملية تحول شاقة وأليمة أحيانا.

وانطلاقا من تلك الروح، واعترافا بالبعد الدولي لمبدأ الحكم السليم في وقت يتسم بالتغير العالمي، قدم الوفد الروماني مشروع مدونة للسلوك الديمقراطي (A/54/178، المرفق) لكي تبحثها الجمعية العامة في هذه الدورة. والنص المعروض على الجمعية نتيجة مشاورات مكثفة ويتضمن مساهمات قيمة من دوائر عديدة استنادا إلى الإطار الفريد الذي وفرته مؤتمرات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. والشيء الهام - والمبتكر - في هذه الوثيقة هو أنها، بالإضافة إلى إيراد قائمة بالمبادئ وذكر الأهداف العامة، توضح أيضا طرائق عملية لتنفيذ تلك الأهداف والمبادئ في الميادين السياسية والقانونية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية. وأخيرا وليس آخرا، تشدد تلك الوثيقة على الدور الحاسم الأهمية للجهات الفاعلة غير المؤسسية - أي دوائر النشاط الاقتصادي، والاتحادات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام - في تشكيل السياسات وبناء توافق الآراء من أجل التنفيذ.

وفي هذا العالم المتغير، فإن المنظمة العالمية نفسها تتغير. ونطاق ووتيرة إصلاحها وتكيفها مع الحقائق والمتطلبات الجديدة ربما لم يكونا متفقين حيث كانا متفاوتين في بعض النواحي بل وقد تسببا في خيبة الأمل. بيد أن العملية قد اكتسبت زخما وهناك علامات مشجعة على إحراز تقدم مطرد في المستقبل. إن الأمم المتحدة مؤهلة على نحو فريد بهيكلها وخبرتها المكتسبة للسعي إلى إيجاد حلول محددة وليست عامة للمشاكل المحددة. فكل أزمة تعين علينا أن نواجهها في السنوات والشهور الأخيرة كانت لها ملامح خاصة بها. وحتى تكون الاستجابة فعالة، لا بد لها أن تضاهي التحدي بأن تكون أيضا متطورة على نحو مبدع.

أما فيما يتعلق بزيادة عضوية مجلس الأمن وتحسين أدائه، فنعتقد أنه ينبغي إيلاء المراعاة المناسبة لمصالح جميع المجموعات الإقليمية. بما في ذلك مجموعة دول أوروبا الشرقية، التي شهدت أكبر زيادة في الأعداد خلال العقود الثلاثة الماضية.

لقد رحبت رومانيا بمبادرة إنشاء فرقة قوات الأمم المتحدة الاحتياطية العالية الاستعداد وهي تشارك فيها. والأحداث الأخيرة في أنحاء العالم أظهرت الحاجة الماسة إلى تشغيلها بأقرب وقت ممكن. ولقد ذكرنا بهذا بطريقة مأساوية بالغة نتيجة الأحداث التي وقعت مؤخرا في تيمور الشرقية. وشاركت فرق من رومانيا في عمليات عديدة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وعمليات أخرى ولدعم السلم وعمليات شرطة وهي مستعدة أيضا لتحسين وتنويع إسهاماتها في تلك الأنشطة.

إن تعاوننا مع وكالات الأمم المتحدة أصبح أكثر تركيزا وأكثر فعالية. وأود أن أذكر الأهمية التي نعلقها على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تخطيط وإدارة مشاريع محددة تتسم بالأولوية لرومانيا، وبخاصة في الإدارة العامة، وفي إعداد استراتيجية وطنية للتنمية القابلة للاستدامة ولبرنامج محلي يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١. ويتوقع القيام بعمل مفيد آخر بشكل مشترك مع البنك العالمي من أجل صياغة إطار إنمائي شامل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

إن مأساة البلقان ظلت تحتل عناوين الأخبار الرئيسية طوال هذا العام الماضي كله. ولقد تعلمنا جميعا درسا عمليا بشأن الأذى الذي يمكن أن يلحقه التعصب العرقي والديني عندما تصاحبه قومية متطرفة بمنطقة بأكملها. وكما حدث مرات عديدة في التاريخ، فإن الأبرياء هم الذين كان عليهم أن يعانوا أكثر من غيرهم، سواء كانوا أفرادا أو دولا على حد سواء. لكننا تعلمنا أيضا أن العزم والعمل السريع من جانب المجتمع الدولي يمكن أن

يغيرا الأوضاع. ومما يدعو إلى السرور أن نلاحظ أن التضامن عبر الأطلسي قد شهد مرة أخرى تجربة حاسمة في هذه الأشهر القليلة الماضية. وفي الحقيقة، إذا كان يمكننا أن ننظر إلى مستقبل المنطقة بدرجة معقولة من التفاؤل، فذلك لأننا شهدنا عملا متضافرا يُنجز.

إن اتفاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا دليل على نهج قوي جديد - برنامج شامل تطلعي يقترح التعامل مع المنطقة كلها بعمل محدد متوخى في ثلاثة مجالات: الأمن الدولي، والتنمية الاقتصادية، والديمقراطية وبناء المؤسسات. ورومانيا رحبت بالخطة منذ البداية، وهي جزء منها وتنوي بجدية أن تبذل قصارى جهدها لجعلها مثمرة. إن الوقت لا يزال مبكرا، لكن هناك ثلاث ملاحظات أولية يمكن أن تكون في محلها.

أولا المشاركة الفعلية للبلدان في المنطقة ولجيرانها المباشرين، مثل رومانيا، مسألة حاسمة لنجاحها.

ثانيا، في التركيز على الدمج النهائي للمنطقة بأسرها في الهياكل الأوروبية والأطلسية، ينبغي أن يختلف بشكل واقعي توالي ومضمون الخطوات التي تتخذ فيما يتعلق بالمتطلبات الفعلية وقدرات كل بلد مشارك.

ثالثا، بالإضافة إلى العمل على المستوى الحكومي، من الحيوي تأمين الاشتراك النشط من جانب مصالح قطاعات الأعمال والجهات التنظيمية المختلفة الممثلة للمجتمع المدني، لإعطاء العملية كلها مضمونا واستمرارية.

وكنتيجة تقريبا أعتقد أن علي أن أذكر أيضا ضرورة مراعاة الشفافية، وتحقيق المساواة في صنع القرارات السياسية وإجراءات التدابير، بما في ذلك تلك التي تمارسها وكالات أسرة الأمم المتحدة. وهذا موضوع حساس حقا بالنسبة لبلدان المنطقة، وعلى وجه الخصوص للشركات المسجلة هناك، وينبغي أن ينظر إليه على هذا النحو.

إن التزام رومانيا بأهدافها الاستراتيجية لتحقيق اندماج أوروبي وأطلسي ثابت ولا يتزعزع. لقد مرت بتجربة أزمة كوسوفو. ونحن نتطلع بثقة وأمل إلى القرارات الكبرى التي من المنتظر اتخاذها قبل نهاية هذا العام وبعد ذلك.

الأمم المتحدة قد لا تكون بلغت حد الكمال، ولكنها قابلة لأن تبلغ حد الكمال، وهي على أي حال المحفل العالمي الوحيد المتاح. والأمر يتوقف علينا لنجعلها تحيا وتعطي. ونحن، الدول الأعضاء، علينا أن نعطي لكي نعيش في عالم سلمي. ومن أجل ذلك آمل وأتوجه بالدعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سعادة السيد ألكسندر ديمتروف.

السيد ديمتروف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أهنئ السيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية جمهورية ناميبيا، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديري واحترامي لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين السيد ديدير أوبيرتي للنتائج التي تحققت خلال رئاسته.

اسمحوا لي بأن أعرب أيضا عن احترامي العميق للأمين العام، السيد كوفي عنان، لقيادته الممتازة للمنظمة. وأود أن أؤكد له أن جمهورية مقدونيا مستعدة لمواصلة التعاون الوثيق معه.

إن جمهورية مقدونيا ترحب بانضمام الأعضاء الجدد - مملكة تونغا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو - وتتمنى لها النجاح في مساهمتها في أنشطة الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه تعرب عن استعدادها لإقامة علاقات دبلوماسية معها. وأيضا، سنواصل عملية إقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية مقدونيا - بطبيعة الحال، مستخدمين الاسم الدستوري - والدول الأعضاء التي لم نفعل معها هذا حتى الآن.

وبهذه المناسبة، أود أن أعرب عن أعمق مشاعر العزاء لشعب تايوان بمناسبة الزلزال الذي وقع في جمهورية الصين، التي أقامت معها جمهورية مقدونيا مؤخرا علاقات دبلوماسية.

بشعور بالأسف لا بد لنا أن نذكر أن إحدى السمات الرئيسية للعام الماضي كانت الامتهان الصارخ البالغ الخطر للقيم الأساسية الخاصة بالمجتمع الديمقراطي. وبالإضافة إلى المآسي الكبرى التي واجهها العالم، شهدنا اتجاها متناميا للصراعات المسلحة والتوترات الداخلية والخارجية. وفيما يتعلق بالمنطقة المحيطة بجمهورية مقدونيا، أود أن أركز على الأزمة الإنسانية الكبرى التي

وقعت في جنوب شرقي أوروبا والعواقب الكبرى التي عرضت استقرار وأمن البلقان وما وراءها في أوروبا للخطر.

لقد كانت لأزمة كوسوفو، على وجه الخصوص، آثار عكسية على بلدي. وكان علينا أن نتعامل مع التدفق الهائل للاجئين، الذين بلغ عددهم أكثر من ٠٠٠ ٣٦٠ شخص، أي ١٨ في المائة من السكان جميعا. لقد دخلت جمهورية مقدونيا حالة اقتصادية، واجتماعية وسياسية صعبة اتجهت إلى زعزعة استقرارها، وعلى وجه الخصوص في ظل خلفية استجابة المجتمع الدولي بسرعة غير كافية. والضرر الذي عانى منه الاقتصاد المقدوني كبير، يبلغ حوالي ٦٦٠ مليونا من الدولارات. لقد طرد عدد كبير من العمال نتيجة لفقد أسواق وارتفاع نفقات النقل. ووصل معدل البطالة إلى ٤٠ في المائة. وهذا كله أثر تأثيرا سلبيا على الوضع الاقتصادي والسياسي الضعيف فعلا. وفي ظل هذه الظروف، فإن مواطني جمهورية مقدونيا أبدوا إنسانية عظيمة نحو اللاجئين، وتسامحا وتضامنا، وأيضا ضبط نفس في ظل ظروف هائلة من ضغط اجتماعي وسياسي واقتصادي تعرضوا لها وكان من الممكن أن تكون آثارها أكثر مأساوية. وأخيرا، ينبغي أن لا ننسى أن هناك ٠٠٠ ٣٠ لاجئ في جمهورية مقدونيا. وأنا أحث الجمعية على أن تواصل جهودها المشتركة من أجل عودتهم الآمنة إلى ديارهم.

وفي الوقت نفسه، فإن قوات السلام التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو نُشرت في جمهورية مقدونيا دعما للجهود الدولية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، وحدث نفس الشيء بالنسبة لعدد كبير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية.

لقد عملت مقدونيا على التغلب على هذه المشاق، لكن النتائج لا تزال ملموسة في الاقتصاد الوطني. والمساعدة المالية والدعم من المجتمع الدولي لا غنى عنهما لإنعاش الاقتصاد الوطني. ومما لا شك فيه أن التعويض عن الأضرار التي لحقت بنا بجعل قدراتنا الوطنية متاحة لحل أزمة كوسوفو ينبغي أن يكون التزاما على المجتمع الدولي.

وحكومة مقدونيا تقدر غاية التقدير المساعدة التي قدمها المجتمع الدولي حتى الآن عن طريق بعض المؤسسات المالية أو على أساس ثنائي. إن المساعدة ينبغي أن تستمر، أي أننا نتوقع من الدول أن تفي وفاء كاملا بالالتزامات التي قطعتها على نفسها. وهذه هي اللحظة المناسبة لإعفائنا من بعض ديوننا الخارجية كاعتراف بالجهود التي نبذلها للتغلب على الأزمة. واليوم، فإن كل ما تطلبه جمهورية مقدونيا هو الوفاء بالوعود التي تعهد بها المجتمع الدولي خلال الأزمة.

وحتى قبل نشوب الأزمة واتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، دعمت بلادي بصفة مستمرة إيجاد حل سلمي وسياسي لأزمة كوسوفو يتضمن استقلالا ذاتيا ملموسا داخل إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، واحترام حقوق الإنسان لجميع من يقطنون في كوسوفو، واحترام الحدود المنيعة القائمة، ووقف الأعمال العدائية والقمع، ونشر قوات السلام، والعودة الآمنة والحرة للاجئين، ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفو وغيره من القوات شبه العسكرية، وإعادة البناء الاقتصادي لكوسوفو ولهذه المنطقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي هذا الصدد، تستمر جمهورية مقدونيا في دعم بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن حكومة مقدونيا دللت في مناسبات كثيرة على استعدادها للتعاون الوثيق مع الأمين العام، السيد كوفي عنان، ومع ممثله الخاص، السيد كوتشنر، ومع بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وعرضت مساعيها الحميدة.

وتؤيد جمهورية مقدونيا بقوة عهد الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا بوصفه من أهم الصكوك التي اعتمدت للمنطقة الأوسع ولأوروبا. وفضلا عن ذلك، فهي على استعداد للاضطلاع بدور فعال في تنفيذه، وللإسهام في إعادة تعمير المنطقة واستقرارها وفي إدماجها الفوري في الهياكل الأوروبية. وعهد الاستقرار، من خلال أعمدته الثلاثة، أو "الموائد العاملة"، ومن خلال المؤسسات الدولية العالمية والإقليمية ذات الصلة، من المتوقع أن يُسهم في إضفاء الاستقرار الدائم على المنطقة وإدماجها إدماجا نهائيا في الهياكل الأوروبية والأطلسية - الأوروبية. وتحقيقا لهذا الغرض، أود أن أدعو جميع أطراف هذا الصك البالغ الأهمية إلى تدعيم أنشطتها تدعيما متبادلا وإلى تعزيز التنسيق فيما بينها.

وأود أن أؤكد هنا على المصلحة الكبيرة لجمهورية مقدونيا في التنفيذ العاجل للدعامة الثانية من دعامات التنمية الاقتصادية وإعادة التعمير. وإنشاء آليات دائمة لجمع التبرعات اللازمة ولتوفير الأرصدة لهذا الغرض أهم مسألة ترتبط بالتشغيل السلس لهذه الدعامة الثانية وبتحقيق النتائج المرجوة، وهي إدماج البلقان في الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والديمقراطية الأوروبية. وهناك كثير من برامج الأمم المتحدة وأنشطتها التي يمكن استخدامها في هذا الغرض. وتتوق جمهورية مقدونيا إلى رؤية الأمم المتحدة وهي تضطلع بدور في هذا المجال.

وستقترح جمهورية مقدونيا مشروع قرار ذا صلة في الدورة الحالية للجمعية العامة يؤكد أهمية التوطيد الفوري لمنطقة جنوب شرقي أوروبا وتنميتها، وأهمية ميثاق الاستقرار وضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن مقتنعون بأن مشروع القرار سيلقى دعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونأمل أن تكون هذه هي الأزمة الأخيرة في البلقان أو في جنوب شرقي أوروبا. ولكن، لكي نمنع ظهور هذا النوع من الحالات مرة أخرى، علينا أن ندافع بنجاح أكبر عن مبادئ الديمقراطية وقيمها وأن نستحدث استراتيجيات وقائية طويلة الأجل.

وإني مقتنع بأن بداية الألفية القادمة تُشكل حقبة جديدة في تاريخ هذه المنطقة التي ترزح تحت عبء الصراعات، مما يجعلها بحاجة إلى الاهتمام بصفة أساسية بتنميتها وازدهارها. وفي نهاية المطاف، يمكن توفير الاستقرار الإقليمي عن طريق التنمية الاقتصادية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية، والتعاون الثنائي والإقليمي. ومع ذلك فإن أفضل طريقة لضمان الأمن في المنطقة وتحويلها إلى منطقة تتسم بالديمقراطية، والتنمية، والاستقرار، والتعاون، هي أن تنضم بلدان المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وتُصبح أعضاء كاملة العضوية.

وجمهورية مقدونيا من بين أكثر البلدان تأثرا بهذه الأزمة، اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا. مما يعوق جهودنا الرامية إلى بناء مجتمع يفي بتطلعات شعبنا.

ورغم التحديات الضخمة التي واجهتها بلادي في الماضي، فقد تمكنت من الوفاء، بل ومن تطوير، الالتزامات الاستراتيجية التي تنص عليها سياستها الخارجية، وهي أن تندمج في الاتحاد الأوروبي، وأن تدرج في هياكل الأمن الأطلسية - الأوروبية، وأن تطور علاقات حسن الجوار.

ويتضح نجاح هذه السياسة في تمكن جمهورية مقدونيا من تجنب التورط في الصراعات المسلحة الأربعة التي نشبت في العقد الماضي في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ولأول مرة في تاريخ جمهورية مقدونيا بوصفها بلدا مستقلا، نواجه حربا تنشب على حدودنا. وفي هذه الظروف تتضح الأهمية الكبرى لإسهام سياسة مقدونيا المسالمة والبنّاءة في حل الصراع. وتلتزم جمهورية مقدونيا التزاما كاملا بتنفيذ الإصلاحات التي جرى البدء بها بناء على المعايير الأوروبية، في المجالات السياسية، والاقتصادية، والديمقراطية، مع إيلاء أقصى درجات الاحترام لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات.

وما برح هذا الالتزام من جانب حكومة مقدونيا ونتائج الإصلاحات موضع ثناء من جانب المجتمع الدولي. وهذا، على سبيل التحديد، هو السبب في قرار الاتحاد الأوروبي بأن تكون جمهورية مقدونيا أول شريك في بدء المفاوضات حول إبرام اتفاق الاستقرار والرابطة.

وتلتزم جمهورية مقدونيا التزاما طويل الأجل بالتحسين المتواصل لعلاقاتها مع جميع جيرانها. وتقدم هذه العلاقات وتطويرها، فضلا عن التعاون الثنائي مع كل من جيرانها، يشهد عليها التعاون الوثيق في إطار عدد من المبادرات الإقليمية. فجرى عقد اجتماعين ثلاثيين بين وزراء خارجية مقدونيا، وألبانيا، وبلغاريا، واليونان، بهدف تنسيق وتعزيز الأنشطة الرامية إلى تنفيذ عهد الاستقرار تنفيذا أكثر نجاحا.

وأود أن أؤكد أن سياسة حكومة جمهورية مقدونيا، المنتخبة قبل أقل من عام، تهدف بصفة خاصة إلى تحسين الحالة في المنطقة في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لهذا الغرض، تتخذ خطوات عملية كثيرة، ومما يثلج صدورنا على نحو متبادل أنها تؤتي ثمارها.

وإذ نقترب من الألفية الجديدة، فلا شك في أن الدورة الأخيرة للجمعية العامة في هذا القرن هي أفضل محفل لتقييم ما أحرز في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته. وطوال الـ ٥٠ عاما الماضية، جرى تحقيق

تقدم هائل في القانون الإنساني الدولي. والآن، نشعر بالفخر إذ نلاحظ أن الأمم المتحدة، بعد أن أصدرت الإعلان العالمي الأساسي لحقوق الإنسان، تمكنت من تأكيد توافق الآراء الدولي حول المبادئ الأساسية للكرامة الإنسانية، ومن تعزيزها بوصفها معيارا أساسيا وهدفا يسعى جميع الأفراد والأمم إلى تحقيقه.

ولا يقل أهمية عن ذلك تعزيز وتقوية جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والتي تنخرط في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية مقدونيا إصلاح آليات وأداء هيئات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال.

في هذا العام نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وعلى الرغم من أن كل الدول تقريبا قد صدقت على هذه الاتفاقية، فإن تنفيذها الفعلي ما زال هدفا منشودا فقط. ولا تزال أعداد كبيرة من الأطفال ضحية عدم احترام حقوقهم الأساسية. لذا، نؤيد تأييدا تاما وراسخا الجهود المبذولة في دورة هذا العام للجنة حقوق الإنسان لاتخاذ تدابير ملموسة لحماية حقوق الطفل يكون الغرض منها الترويج للقرن المقبل بوصفه قرن الحماية العالمية لحقوق الطفل.

إن دور المجتمع الدولي وجهوده في التنفيذ الكامل للمعايير والمبادئ المقبولة حاليا مسألة لها أهميتها، ولكن الدور الأساسي والمسؤولية الأولى يقعان على عاتق الدول نفسها. وكما هو واضح من التطور الديمقراطي في بلدي، فإن جمهورية مقدونيا تُعرب عن تأييدها الكامل لمساعي المجتمع الدولي في سبيل احترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

في القرن الواحد والعشرين ينبغي أن يكون الهدف الأول لمنظمتنا صون السلم والأمن الدوليين في كل مكان من العالم. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، سيواجه العالم، ومنظمتنا بصفة خاصة، الحاجة إلى المشاركة التامة في الوقاية من الصراعات وحسمها بالوسائل السلمية، وفي تنمية الدول المتضررة منها، وينبغي أن يكون ضمن أولوياتنا القضاء على الفقر وتضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، كما ذكر زملائي من قبل. وتود جمهورية مقدونيا أن ترى في القرن المقبل تحسنا في التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي الدولي، وكذلك تعزيزا للجهود المبذولة في إطار عملية نزع السلاح، ودعما أكبر لتلك الجهود.

ولعلنا نلاحظ أن المجتمع العالمي حقق تحسينات ملموسة فيما يتعلق بمستويات المعيشة وتخفيف حدة الفقر. فالاقتصاد العالمي بدأ يشهد نموا مطردا، وإن كان متواضعا، يصل إلى ٢ في المائة سنويا، بينما أخذ حجم التجارة يتزايد باستمرار. ومع ذلك، يبدو أن المجتمع العالمي، بغض النظر عن تلك الإنجازات الهامة، يواجه مجموعة من المشاكل المزعجة التي يتعين حلها.

وزيادة الفقر والبطالة في العالم من المشاكل الأساسية التي ينبغي أن تكون الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي بهدف القضاء عليها. فنصف سكان العالم يعيشون على أقل من ٣ دولارات يوميا لكل فرد، بينما يرتفع معدل البطالة بصفة مستمرة. وعلى المجتمع الدولي أن يواجه التحدي الكامن في التغلب على ذلك الوضع. وقرارات المجتمع الدولي المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الدولية تتخذ في معظم الأحيان في إطار الأمم المتحدة. وحكومات البلدان المتقدمة النمو لها دور قيادي ومسؤولية أساسية في هذا المجال.

إن مديونية البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال ترجع أساسا إلى ظروف سياسية غير مؤاتية تتخذ شكل الصراعات المسلحة ومختلف أنواع الحظر، وعوامل تجعل من المستحيل عليها أن تسوق سلعها، علاوة على الكوارث الطبيعية. وشطب الديون أو جزء من الديون المستحقة على البلدان المتأثرة بعوامل خارجية موضوعية يمكن أن يكون له أثر إيجابي للغاية في تقليص الفقر والبطالة في العالم، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية. ذلك أن الدولة المستقلة والمتطورة اقتصاديا هي وحدها التي يمكن أن تكون بحق مستقلة سياسيا وذات سيادة ولها دور تؤديه في المجتمع الدولي.

وعولمة الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة العالمية شرطان أساسيان لازمان لتحسين مستويات المعيشة، وتخفيض الفوارق القائمة في التنمية في مختلف البلدان مقارنة بالتنمية العالمية. ودور الأمم المتحدة في هذا المجال يكتسب أهمية كبرى. وتزايد العولمة والتحرير في الاقتصاد العالمي يجب أن يكون مصحوبا بتخفيض الحواجز الحالية، وتسهيل الانتقال الحر للسلع والخدمات والقوى العاملة. فهذا من شأنه أن يخلق اقتصادا عالميا موحدا بمعناه الصحيح.

في القرن المقبل سيحظى احترام ميثاق الأمم المتحدة باهتمام أكبر. ولصالح السلم الدولي والأمن

الجماعي، من المهم إلى أقصى حد أن تتخذ قرارات مجلس الأمن باسم جميع الدول الأعضاء في منظمتنا، ودون السماح لهذه الدول بإساءة استخدام حق النقض. إن إسهام جمهورية مقدونيا في تعزيز السلم والأمن معروف للجميع، وهذا ما تأكد عندما نشرت على أراضيها قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي التي أنهيت للأسف في اللحظة التي كانت فيها المنطقة في أمس الحاجة إليها.

إن أهمية الدور القيادي الذي تضطلع به هذه المنظمة العالمية الفريدة ينعكس في مهارتها في التكيف مع الأوضاع الحقيقية والمشاكل العملية. وإنني لعلى اقتناع عميق بأن التحديات الجديدة قد انعكست فعلا في الطريقة التي تُدار بها منظمتنا وفي هيكلها. وأود هنا أن أحيي العزم الراسخ على مواصلة تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة، التي بدأت بالفعل تؤتي ثمارها، كما أكد الأمين العام في تقريره. وترى جمهورية مقدونيا أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة لن يكون ناجحا إلا إذا أعقب إصلاح مجلس الأمن إصلاح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن نتوقع من الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة أن تختتم بنجاح أعمالها التحضيرية لتنظيم الجمعية الألفية في عام ٢٠٠٠. وفي هذا السياق، نتوقع باهتمام كبير الحصول على تقرير الأمين العام. وفي نفس الوقت، نُشارك في مناشدة جميع الدول الأعضاء أن تكون ممثلة في ذلك الحدث برؤساء الدول أو الحكومات.

ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تُسهم باستمرار في تقوية القيم الديمقراطية الأساسية المتمثلة في السلم والأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية واحترام القانون الدولي، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. والأمم المتحدة هي المكان الصحيح لتحسين هذه القيم الأساسية. وعزم كل بلد على المثابرة في هذا الطريق له أهمية حاسمة في تقرير ما إذا كنا سننجح معا في تنفيذ هذه الالتزامات بالكامل والتمتع بثمار التنمية.

أود أن أؤكد للجمعية العامة أن جمهورية مقدونيا شرعت بالفعل في السير على هذا الطريق، وستواصل إسهامها في التنفيذ الكامل لتلك القيم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة لهذه الجلسة.

وسأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد.

وأذكّر الأعضاء بأنه، وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤، تحدد مدة الكلمات التي تُلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): طلبت حق الرد على ما ورد في كلمة الوزير الكويتي من تشويه للحقائق.

أولا، ذكر الوزير الكويتي "أن التجارب السابقة أثبتت نجاح وسيلة فرض العقوبات". إن العقوبات على ليبيا وعلى العراق مثلا أدت إلى كوارث إنسانية. ولعل الوزير الكويتي قرأ تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الأخير الذي أكد أن نصف مليون طفل عراقي تحت سن الخامسة توفوا حتى الآن نتيجة فرض العقوبات. ونسي الإدانة الدولية واسعة النطاق للعقوبات، ونسي ما قاله الأمين العام الحالي والسابق من أن التجربة أثبتت أن العقوبات سلاح محدود الفعالية وتخطئ الهدف أحيانا، وتؤدي إلى أضرار على المدنيين.

إن العقوبات المفروضة على العراق هي جريمة إبادة بشرية. وربما رأى الوزير الكويتي أن هذا بالضبط هو سبب وصفها بالنجاح.

ثانيا، أوجز الوزير الكويتي خلاصات فريق السفير أموريم بطريقته الخاصة. وبغض النظر عن رأينا في هذه التقارير، فإن خلاصات الوزير الكويتي جاءت على طريقة الأمريكان، أي بانتقائية مفرطة، وتجاهَل حقيقة باتت واضحة للجميع وهي أن اللجنة الخاصة السابقة كانت أداة للتجسس على العراق لصالح الولايات المتحدة وبريطانيا والكيان الصهيوني.

وإن ما ظهر مؤخرا حول قيام اللجنة الخاصة بتدمير الوثائق وتدمير عينات الـ VX التي كانت تستخدمها لتلويث الصواريخ في العراق هو دليل واضح على عدم مهنيتها، وأنها كانت وصمة عار في جبين الأمم المتحدة، وإهانة كبرى لدور الأمم المتحدة في مجال التحقق. والأمين العام نفسه أكد في تصريح أخير أن القول بقيام اللجنة الخاصة بالتجسس قول صحيح بقدر ما.

لذا فإن كل ما يبنى على الباطل هو باطل، وكل خلاصات اللجنة الخاصة مجرد أكاذيب هدفها استمرار العقوبات على العراق.

ثالثا، بالنسبة للمفقودين الكويتيين، فهذه مسألة إنسانية لا ينفك الكويتيون من استغلالها لأغراضهم السياسية الرخيصة. إن قضية المفقودين هي إحدى النتائج السلبية لجميع الصراعات وهناك حوالي ٦٠٠ مفقود كويتي وأكثر من ١ ٠٠٠ مفقود عراقي. وندعو الكويت إلى التعاون في البحث عن مصير المفقودين العراقيين.

رابعا، أخذنا علما بتأييد الكويت للمشروع البريطاني الهولندي وهذا أمر لم نتفاجأ به. ونؤكد للوزير الكويتي ولغيره أن الوقت قد حان لرفع العقوبات عن العراق ووقف التدخل في شؤونه الداخلية، ووقف العدوان عليه.

ولو كان الوزير الكويتي حريصا على تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة لأوقف مساهمة الكويت في العدوان اليومي على العراق ضمن مناطق حظر الطيران. إن العدوان الأمريكي والبريطاني اليومي ضمن مناطق حظر الطيران هو استخدام للقوة ضد دولة مستقلة بدون تخويل من مجلس الأمن. ويشكل بذلك خرقا ماديا للميثاق، وللقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذاتها، التي دعت إلى احترام وحدة أراضي وسيادة واستقلال العراق. إن مساهمة الكويت في مناطق حظر الطيران تجعل الكويت آخر من يحق له الحديث عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالعربية): يؤسفني أن اضطر في هذا الوقت المتأخر لاستخدام حق الرد. وسأحاول الإيجاز في ردي على ما جاء في كلمة مندوب العراق.

أولا، أود التأكيد على التزامنا الكامل بما جاء في كلمة معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية. ثانيا بالنسبة لإشارة مندوب العراق لسلبيات العقوبات ونتائجها، فنحن لا نختلف على آثار العقوبات. ولكن العقوبات تطبق على الدول التي تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والعراق، كلنا نعرف، أنه انتهك القانون الدولي وانتهك سيادة الدول، وذلك باحتلاله دولة الكويت في عام ١٩٩٠. وفي يوم ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ أصدر المجلس القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وفي هذا القرار طبق المجلس عقوبات شاملة على النظام العراقي.

ولكن العراق لم يستجب لقرارات الشرعية الدولية، مما اضطر مجلس الأمن للتفويض للدول الحليفة مع الكويت باستخدام القوة العسكرية لطرد القوات العراقية من الكويت. ومع الأسف أنه بعد مرور ٩ سنوات لم يلتزم العراق بعد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبالنسبة لإشارة معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية لنتائج فرق التقييم الثلاث، التي تطرق إليها مندوب العراق في كلمته، فنحن لم نقتبس في الحقيقة هذه النتائج، وإنما تم التركيز على إبراز خلاصة نتائج هذه الفرق.

وتمت الإشارة إلى حقائق ثابتة وهي أن العراق لم يشارك في اجتماعات هذه الفرق رغم توجيه الدعوة إليه، وأن الفرق جميعها توصلت إلى أن العراق لم يف بعد بالالتزامات التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية. والجميع يعلم ويتابع أن المجلس الآن ينظر في عدة مشاريع هدفها التوصل إلى حلول من شأنها اقناع العراق باستئناف تعاونه مع الأمم المتحدة وتنفيذ القرارات، ومن ثم النظر في مسألة تعليق العقوبات.

وبالنسبة لمسألة الأسرى المفقودين، لقد تعودنا على محاولات العراق في تزييف الحقائق. وسألنا في الحقيقة الرد على هذه الأكاذيب والدعاوى. فهو يدعي بأن الكويت تستغل قضية الأسرى لأغراض رخيصة، ولكن الكويت، في الحقيقة، وافقت منذ عدة سنوات على الجلوس مع العراق على طاولة واحدة لأسباب إنسانية بحتة، لأن هذه القضية قضية إنسانية أساسا.

وقد عُقدت اجتماعات كثيرة، مع العراق وبدون العراق. وفي البداية رفض العراق المشاركة في اجتماعات اللجنة الثلاثية التي تترأسها لجنة الصليب الأحمر الدولية. ولكن بعد مرور سنتين شارك العراق، وكانت هذه المشاركة مع الأسف الشديد مشاركة شكلية ودعائية استغلها العراق لأغراض إعلامية بحتة. ومنذ كانون الثاني/يناير الماضي أوقف العراق مشاركته في هذه اللجنة، التي تبحث موضوعا إنسانيا بحتا، وأوقف مشاركته لأسباب سياسية، لأنه يقول إن دول التحالف ليس من حقها الحضور. لقد اكتشف هذا بعد مرور عدة سنوات.

وادعى مندوب العراق أن بلاده أوفت بجميع التزاماتها التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن. وقال إن العراق أوفى بمتطلبات القرارات الخاصة بنزع أسلحة

الدمار الشامل. وهنا لنا الحق في أن نتساءل: هل المجتمع الدولي بأكمله على خطأ والعراق وحده على حق؟ فمجلس الأمن بأعضائه الخمسة الدائمين وأعضائه العشرة غير الدائمين، وعلى مدار التسع سنوات الماضية يقرون ويؤكدون أن العراق لم يف بعد بالتزاماته، في مجال أسلحة الدمار الشامل وفي مجال قضيتي الأسرى وإعادة الممتلكات. بل إن هناك منظمات إقليمية مستمرة في مطالبتها للعراق باستكمال تنفيذ القرارات الدولية؛ منها حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

إن الحكومة العراقية وحدها تعلم جيدا أن الطريق لرؤية النور في نهاية المطاف هو تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وليس المماطلة والتسويف والالتفاف على القرارات. ونأمل هنا أن يستوعب العراق دروس الماضي وينتهج سياسة عقلانية ومسالمة، تقوم على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلاقات حسن الجوار، وذلك حتى تتمكن حكومات وشعوب دول المنطقة، بما فيها الشعب العراقي، من تسخير طاقاتها وإمكانياتها لتحقيق التقدم والازدهار لدولها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل العراق الذي يرغب في الكلام للمرة الثانية ممارسة لحق الرد.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): آسف لأخذ الكلمة من جديد، وسأتوخى الاختصار.

إن العراق نفذ المطلوب في قرارات مجلس الأمن. ولكن مجلس الأمن لم ينفذ المطلوب منه، بسبب وجود برنامج سياسي أمريكي خفي تجاه العراق. والجميع يعرف أن البرنامج السياسي الأمريكي تجاه العراق هو تغيير الحكومة الوطنية في العراق وإقامة حكومة عميلة وتقسيم العراق وإبقاء المنطقة في وضع غير مستقر.

العراق نفذ المطلوب. ولقد تحدينا منذ سنوات اللجنة الخاصة المقبورة أن تبرز للمجتمع الدولي دليلا واحدا على وجود أنشطة أو معدات محظورة، وفشلت. وكان المفروض تنفيذ الفقرتين ٢١ و ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الخاصتين برفع العقوبات، وهذا لم يتم بسبب الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن.

وبالنسبة لموضوع المفقودين، شارك العراق بجدية في أعمال اللجنة الثلاثية. وخلال اجتماعات اللجنة الثلاثية قدمت الكويت أسماء أكثر من ٠٠٠ ٧ مفقود ثم خفضتها إلى ٥٠٠ ٢ مفقود. وخلال العمل داخل اللجنة وتعاون العراق وصل الرقم إلى ٦٠٠ فقط. فكل هذه الملفات الفردية تم حلها بتعاون جدي من العراق. ولا ندري لمذا تصر الولايات المتحدة وبريطانيا على المشاركة في أعمال هذه اللجنة، وهاتان الدولتان ليس لديهما مفقودون. وفرنسا كانت تشارك ولا تمانع في ألا تشارك.

وبالنسبة للحديث عن الشرعية الدولية، الحقيقة أن الحديث عن الشرعية الدولية في ظروف هيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن هو أشبه بالضحك على الذقون. فأغلبية المجتمع الدولي غير راضية عن جريمة الإبادة الإنسانية التي ترتكب بحق شعب العراق. وأغلبية المجتمع الدولي تريد رفع العقوبات عن العراق. والولايات المتحدة وحدها تريد استمرار العقوبات.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢٥

ـ ـ ـ ـ ـ